

بين يدي القرآن الكريم

دكتور

عماد مجيد على

أستاذ مساعد - قسم اللغة العربية

كلية التربية - جامعة كركوك



من نحو القرآن الكريم

دكتور

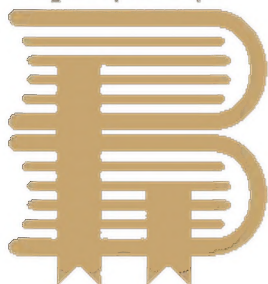
عماد مجيد على

كلية التربية - جامعة كركوك

٢٠١٢



شبكة كتب الشيعة



shiabooks.net

رابطه بديل < mktba.net

دار الكتب والوثائق القومية

عنوان المصنف : من نحو القرآن الكريم .

اسم المؤلف : عماد مجيد علي .

اسم الناشر : المكتب الجامعي الحديث .

رقم الايداع : 2011/9454.

الترقيم الدولي : 2-212-438-977-978.

الفصل الأول

ظاهرة التضمن بين النّحاة
والبلاغيين دراسة نقدية تحليلية

مقدمة :

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أفضل الأنبياء سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه.

وبعد، فهذا بحث في ظاهرة التضمين بين البلاغة والنحو ارتأيته أن يكون دراسة نقدية تحليلية بلاغية نحوية.

ومن نافذة القول أن موضوعاً متشعب الأنحاء، متعدد الجهات كهذا الموضوع يحتاج إلى جهد كبير ومصادر عدة وقد رجعت إلى ما أمكننى الرجوع إليه من المصادر، بعضها يكتفى بالنظرة الخاطفة أو الوقفة المتأنية، وبعضها يحتاج إلى الإطالة ولا يكتفى بهذا القدر.

فقد تتبعت هذه الظاهرة في كتب التراث النحوى وكتب التفسير والإعراب محاولاً تقصى حقيقة هذه الظاهرة ومبادئها في رحم النحو العربى وعلاقتها بظاهرة تناوب الحروف أو ما يسمى بالنيابة أو تعاقب الحروف.

والتضمين من المصطلحات المشتركة بين النحو والبلاغة والنقد وهو من أساليب العربية القديمة في توجيه قواعد النحو يعتمد عليه في تخريج مسائل العربية فهو يحتاج إلى دقة في الفهم، وإمعان النظر في الاستنباط والنظرة الدقيقة إلى التركيب.

إن أهمية البحث تكمن في صلته بعلم النحو وعلم البيان، التماساً لجانب المعنى وكمال العبارة في تأويل النصوص المخالفة لقواعد الأعراب من جهة تعدى الفعل أو ما في معناه بنفسه وهو يتعدى بالحرف، أو تعديته بالحرف وهو يتعدى بنفسه وصلته بعلم البيان من جهة التصريف في معنى الفعل، وعدم الوقوف به عند حد ما وضع له في أصل اللغة وهو من هذا الجانب يستخدم الكلمة في غير موضعها، وذلك طمعاً في التعدد والتلوين في التعبير أو تحقيقاً

لداعٍ من دواعي البلاغة وقد فرضت على طبيعة المادة أن أدرس هذه الظاهرة في مبحثين تناولت في الأول منها صلة تناوب الحروف بظاهرة التضمين من خلال تتبعي لكتب النحويين والمفسرين وارتأيت تقسيم هذا المبحث على مسلكين خصصت الأول منها لمن قال في النيابة وقبل بها بحسب شروط خاصة مدكمة وليس على إطلاقها. وقد تتبعت أقوال النحاة والمفسرين والبلاغيين في ذلك محاولاً الوقوف على أصل هذه الظاهرة وتأصيل القول فيها.

أمّا المسلك الثاني؛ فكان لمن أطلق على هذه الظاهرة مصطلح التضمين إذ يرى أصحابه أن للحرف ليس له إلا معنى واحد أصيل لا يتجاوزُه ولذلك لضعفه.

أمّا المبحث الثاني فقد تناولت فيه آراء المحدثين في هذه الظاهرة وقد اتقيت مجموعة من الأساتذة الذين طرّقوا هذا الباب وأدلو دلوهم فيه ومناقشة هذه الآراء وقبول الأدق منها والأقرب إلى واقع اللغة.

ثم درّستُ ظاهرة التضمين بين الحقيقة والمجاز محاولاً للوصول إلى حقيقة مرضية استنتجتها من خلال تقصي آراء العلماء وتعريفاتهم لهذه الظاهرة مبينا الفرق بين ظاهرة التضمين والتقدير من جهة وبين التضمين والعدل من جهة أخرى.

ثم ختمت البحث بأهم أغراضه وفوائده ودوره في التعديبة واللزوم وأقوال النحاة في قياسية هذه الظاهرة أو قصرها على السماع. والله أسأل التوفيق إنه نعم المجيب.

وبعد أهيب بكلّ مطلع على هذا الجهد المتواضع أن يمدني بالنصح والإرشاد ولا يبخل عليّ في نصحه إذ قلما يخلو بحث من هفوات فلا كمال إلا لله وحده إنه نعم المولى.

المبحث الأول : بينَ النِّبَاةِ والتَّضْمِينِ

لم يكتَفِ المعربون والمفسرون من الأدوات بالمعاني الحقيقية والأصلية في إظهار معاني النصوص الفصيحة، بل أوضحوا أن هناك وسيلةً أخرى حيوية تتوصل بها اللغة العربية إلى أهدافها التعبيرية وذلك في مذهب النيباة أو التقارض أو المعاقبة أو العدول^(١).

أى نيباة الأداة عن قريبتها في المعنى واستعمالها في موضع ليس هو من مواضعها المألوفة، وذلك طمعاً في التعدد والتلون في التعبير أو تحقيقاً لدواعٍ من دواعي البلاغة والتأثير أو الشجاعة الأسلوبية التي تتحدى الأطر الذي قننه النحاة^(٢).

إن النيباة أو التضمن الذي ندرسه يُظهرُ الاضطراب والتدافع في نقل الآراء عن البصريين والكوفيين من المفسرين والنحاة فضلاً عن اضطراب علماء العربية القائلين بالنيباة أو التضمن فهناك نصوص تَمَّ عَمَّا وَضَعُوهُ مِنْ قِيودٍ، لم يجدوا إلى حلها غير القول بـ ((النِّبَاةِ)) ولابد للباحث في علم العربية بغية الإفادة من ذلك أن يعانى صعوبة البحث إذا ما أراد أن يخلص للمنهج السليم، ولا سيما في عصرنا الحالي.

والنحاة عالجوا أهداف هذه الظاهرة في مواطن متفرقة من كتبهم وبيّنوا طبيعتها وعَبَّرُوا عَنْ مواقفهم منها^(٣).

١- يُنظر: من وحى القرآن: ١٠٩، وينظر: ابن القيم الجوزية وآراؤه النحوية: ٣٤٤.

٢- يُنظر: البيان في روائع القرآن: ١/٤٢٤.

٣- يُنظر: الخصائص: ١/ ٩١، ارتشاف الضرب: ٤/١٦٩٧، المساعد: ١/٤٢٨- الثماني: ١/٢٢٧، حاشية الشهاب: ١/٢٢٧.

ثم إن أهل العربية من نحاة ومفسرين وبلاغيين سلخوا في توجيه هذه الظاهرة اللغوية مسلكين، هما على النحو التالي:-

المسلك الأول: يرى أصحاب هذا الرأي أن حروف الجر في العربية تأتي على أكثر من معنى. ويقوم بعضها مقام بعض، ولكنهم حرصوا كل الحرص على جلاء كنهه وإيداء مواقفهم الدقيقة منه، سواء بالإشارة العابرة أو الوقفة المتأنية المقصودة، وذلك تبعاً لاهتماماتهم المتنوعة، والأطوار التي مرت بهذه الظاهرة اللغوية.

ومن الذين قبلوا بالنيابة واستحسنوها في كتبهم الفراء (ت ٢٠٧هـ) في غير موضع من القرآن الكريم وكلام العرب، كقوله مثلاً: ((هما تعتقان: على ومن^(١))).

وفي موضع آخر قال: ((وربما جعلت العرب إلى في موضع اللام))^(٢) ولكن قيد الفراء ذلك بتقارب معنى الحرفين أو الحروف المتعاقبة كقوله: ((وعلى تصلح في موضع اللام، لأن معناها يرجع إلى شيء واحد))^(٣).

على أن الفراء يربط هذه الظاهرة بموضع دون آخر حسب طبيعة العامل والسياق اللغوي كقوله: ((على وعن الباء في هذا الموضع بمعنى (واحد))، لأن العرب تقول: رميت عن القوس، وبالقوس، وعلى القوس، يُراد به معنى واحد))^(٤).

إن الفراء لم يجوز النيابة على إطلاقها بل نراه يُصرُّ على وجود المناسبة في المعنى في هذا السلوك ويمنعه في غير ذلك ويُعبرُ عن موقفه هذا

١- معاني القرآن للفراء: ٢٤٦/٣.

٢- معاني القرآن للفراء: ٩/٢.

٣- المصدر نفسه: ٣٩٥/٢.

٤- المصدر نفسه: ٢٦٧/٢.

بقوله: ((وإنما يجوز أن تجعل (إلى) موضع (مع) إذا ضَمَمْتَ الشئ إلى الشئ مما لم يكن مَعَهُ، كقول العرب: إنَّ الذودَ عن الذودِ إيل، أى إذا ضَمَمْتَ الذودَ إلى الذودِ صارت إيلاً، فإذا كان الشئ مع الشئ لم تُصلَح مكان ((مع)) إلى، ألا ترى أنك تقول قَدِمَ فلان ومعه مالٌ كثير) ولا تقول فى هذا الموضع: قدم فلان وإليه مال كثير^(١).

وهذا الكلام ينبُع من إيمانه العميق بأن لكل أداة معنى خاص بها فى اللغة العربية لا تتجاوزُ ولن بدا للناس غير ذلك^(٢).

ووافق أبو عبيدة (ت ٢١٠هـ) والأخفش (ت ٢١٥هـ) الفراء فى هذه الظاهرة، ولكنهما لم يقيداها ولم يحتجلا ببيان طبيعتها، بل أطلقا لها العنان حتى بنت فى كلامهما مسألة مطردة وظاهرة ملما بها، ولا يكاد يخلو كتاب يتناول حروف الجر إلا وذكر الأخفش ومنهجه فى تناوب حرف الجر^(٣).

قال أبو عبيدة: ((ومن مجاز الأدوات اللواتى لهنَّ معانٍ فى مواضع شتى، فتجىء الأداة منهن فى بعض تلك المواضع لبعض تلك المعانى .. ﴿وَلَا صَلَتْكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ﴾ (طه: الآية ٧١) معناه على جذوع النخل ... وقال: ومن مجاز ما جاء على لفظين فأعلمت الأداة فى موضع، وتركت منه فى موضع قال: ﴿وَبَلِّغْ لِلْمُطَفِّينَ ①﴾ الَّذِينَ إِذَا أَكَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَرْوُونَ ②﴾ وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ ③﴾ (المطففين: ١-٢-٣)، معناه إذا أكلوا لهم أو وزنوا لهم^(٤))).

١- المصدر نفسه: ٢١٨/١.

٢- يُنظر: شرح التمهيل - لابن مالك: ٣/١٣. ارتشاف الضرب: ٤/١٧١٢ والمساعد على تمهيل القوائد: ٢/٢٤٨.

٣- يُنظر: رصف المباني: ٢٧٦، والجنى الدانى: ٨٤، المساعد: ٢/٢٨١، وارتشاف الضرب: ٤/١٦٩٧، وجمع الجوامع: ٢/٤٤٧.

٤- مجاز القرآن: ١٤/١.

قال الأخفش: ((وأما قوله: ﴿وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شَمْعِطَيْنِهِم﴾ (البقرة: الآية ١٤) فإنك تقول: ((خلوت إلى فلان في حاجة)) كما تقول ((خلوت بفلان)) إلا أن خلوت بفلان له معنيان أحدهما: هذا والآخر سَخَرْتُ به وتكون ((إلى)) في موضع (مع) نحو: ﴿مَنْ أَصْبَارِهِمْ إِلَى اللَّهِ﴾ (آل عمران: ٥٢) .. وكما كانت ((من)) في معنى ((على)) ... وكما كانت ((في)) معنى ((على)) نحو: ((في جنوع النخل)) يقول على جنوع النخل. وزعم يونس أن العرب تقول ((نزلت في أبيك)) تريد عليه، وتقول: ظفرت عليه أي: به ورضيت عليه أي عنه^(١).

فأبو عبيدة والأخفش يقرآن هذه الظاهرة ويربأنها مطردة ويعبدها أبو عبيدة نوعاً من المجاز ويعزوها الأخفش إلى يونس بن حبيب البصري أيضاً. وإذا ما نقلنا الكلام إلى القرنين الثالث والرابع فإننا نجد في هذه الظاهرة موقفاً واضحاً لا يشوبه غبارٌ أصحابه الزجاج البصري (ت ٣١١هـ) والطبري (ت ٣١٠هـ) الذي رجح مذهب الكوفيين في خمس وسبعين مسألة من مسائل الخلاف النحوي التي ذكرها في تفسيره بين البصريين والكوفيين^(٢).

أما الأول فقد نوّه إلى أن جمهرة من الضعفاء فهموا هذه المسألة فهما خاطئاً إذ ظنوا أن الحرف النائب هو بمعنى الذاهب تماماً، ثم بين لنا أن هذا الفهم ليس بصحيح؛ لأن لكل حرف خصوصية متميزة، لا اشتراك فيها، ولكن يجوز أن يتقارب الحرفان، قال في تفسيره لقوله تعالى: ﴿مَنْ أَصْبَارِهِمْ إِلَى اللَّهِ﴾ (آل عمران: ٥٢). ((وإلى ها هنا إنما قاربت معنى ((مع)) بأن صار اللفظ لو عبر عنه بـ ((مع)) أفاد مثل هذا المعنى، لا أن ((إلى)) في معنى ((مع)) لو قلت: ذهب زيد إلى عمرو لم يجز ذهب زيد مع عمرو، لأن ((إلى)) غاية و

١- معاني القرآن: ٤٤.

٢- ينظر: الطبري النحوي من خلال تفسيره: ١٥٨.

((مع)) تضم الشئ إلى الشئ فالمعنى: يُضِيفُ نصرته أَياً إلى نصرته الله. وقولهم إِنَّ (إلى) فى معنى ((مع)) ليس بشئ. والحروف قد تقاربت فى الفائدة فيظن الضعيف العلم باللغة أن معناها واحد))^(١).

وقد منع أيضا هذا المذهب فى كثير من حروف العطف راداً على الفراء والأخفش وأبى عبيدة^(٢).

وأما الطبري فقد قبل بهذه الظاهرة على حذر متصدياً لمن توسع فيها حفاظاً منه على خصوصية كل أداة فى معناه؛ لأنه يرى حقيقة أن كل حرف وضع لمعنى وإذا استعمل كل حرف بمعنى الآخر ذهبت فائدة الوضع واختلط للكلام فهو يقر بتعاقب حروف الجر، ولكن يشترط فى ذلك تقارب المعانى فيها وقد كرر للكثير من أقوال الفراء وتعليقاته فيما يخص هذه الظاهرة^(٣).

قال فى قوله تعالى: ﴿وَإِذَا خَلَوْا بِشَيْطَانِهِمْ﴾ (البقرة: الآية ١٤).

((لاشك أفصح منه لو قيل: ((وإذا خلوا بشيائهم)) نأى فى قول القائل: ((إذا خلوا بشيائهم)) من التباس المعنى على سامعيه الذى هو منتف عن قوله: (وإذا خلوا إلى شيائهم)؛ فهذا أحد الأقوال... والقول الآخر توجه معنى قوله: (إذا خلوا إلى شيائهم) وإذا خلوا إلى شيائهم إذ كانت حروف الصفات يعاقب بعضها بعضاً كما قال الله مخبراً عن عيسى ابن مريم أنه قال للحواريين: ﴿أَنْصَرِفْ إِلَى أَيْلَةٍ﴾ (الصف: الآية ١٤) يريد: مع الله، كما توضع (على) فى موضع (من) و ((فى)) و ((عن)) والياء.

١- معانى القرآن وإعرابه: ٤١٦/١.

٢- يُنظر: معانى القرآن وإعرابه: ٣١٤/٤، ومجاز القرآن: ١٧٤/٢، ومعانى القرآن للفراء: ٣٩٣/٢.

٣- يُنظر: جامع البيان: ٣٠٨/٣، و ٢٠٨/١٦، و ٩٦/٣٠، و ١٠٧/٢٣.

وأما بعض نحويّ الكوفة فإنه كان يتأول أن ذلك بمعنى (وإذا لقوا الذين آمنوا قالوا آمنا) وإذا صرفوا خلاءهم إلى شياطينهم، فيزعم أن الجالب لـ (إلى) المعنى الذي دل عليه الكلام: من انصراف المنافقين عن لقاء المؤمنين إلى شياطينهم خالين بهم، لا قوله ((خلوا)). وعلى هذا التأويل لا يصلح في موضع (إلى) غيرها لتغيير الكلام بدخول غيرها من الحروف مكانها. وهذا القول عندي أولى بالصواب؛ لأن لكل حرف من حروف المعاني وجهاً هو به أولى من غيره فلا يصلح تحويل ذلك عنه إلى غيره إلا بحجة يجب التسليم لها. ولـ ((إلى)) في كل موضع دخلت من الكلام حكم وغير جائز سلبها معانيها في أماكنها^(١).

وما هذا الذي نقله الطبري عن بعض نحوي الكوفة إلا التضمن بعينه الذي سوف نتحدث عنه في مبحث آخر من هذه الدراسة إن شاء الله وهو بذلك يكون قد خالف عدداً من النحاة قبله ممن ذهبوا إلى النيابة وحمل الحرف على معناه الأصلي. والذي ورد في بعض كتب النحاة من أن تضمن الفعل معنى يوافق الحرف مذهب البصريين، إن تتأوب الحروف في معانيها مذهب الكوفيين يناقض تماماً ما أورده الطبري عن البصريين والكوفيين^(٢).

ولعل ابن قتيبة (ت ٢٧٦هـ) حينما عقد في كتابه ((تأويل مشكل القرآن)) باباً يحمل عنوان: ((باب دخول بعض حروف الصفات مكان بعض)) يحمل عمله على هذا المذهب قال: ((الباء)) مكان ((عن)) قال تعالى: ﴿فَسَبَّ رُسُودَهُمْ﴾ (الفرقان: ٥٩) أي: عنه.

١- المصدر نفسه: ١٩٦/١ - ١٩٧.

٢- يُنظر: للمحرر اللوجيز: ٩٦/١، مغنى اللبيب: ١٥١، الجنى الداني: ٤٨٠، الذر المصون:

١٢٣/١، وشرح التصريح: ١٢/٣، التحرير والتنوير: ١٢٩/١ - وتتأوب حروف الجر

في القرآن: ٧٦-٧٧.

قال علقمة بن عبدة:

فإن تسألوني بالنساء فإتني بصير بادواء النساء طبيباً

أى: عن النساء^(١).

وقال: ((فى)) مكان ((على)) تقول: لا يدخل الخاتم فى أصبعى أى: على أصبعى قال تعالى: ﴿وَلَأَصْلَحَنَّهُمْ فِي جُدُوعِ النَّحْلِ﴾ (طه: الآية ٧١) أى: على جدوع النحل^(٢).

ولمست شاكاً فى أن ابن جنى ((ت٣٩٢هـ)) قد تنبّه إلى هذه الظاهرة إذ قال: ((هذا باب يلقاه أناس مغسولاً ساذجاً من الصنعة وما لبعد الصواب عنه! وأوقفه دونه، وذلك أنهم يقولون: إن ((إلى)) تكون بمعنى ((مع)) ويحتجون لذلك بقوله تعالى: ﴿مَنْ أَضَارِعَاتِ آلِ أَثَرٍ﴾ (الصف: الآية ١٤) أى مع الله ويتفق ابن جنى فى الضابط الذى وضعه مع ما يراه الغراء ويؤكد على أن نيابة الحروف لها شروط وفى هذا يقول: (ولمنا ندفع أن يكون ذلك كما قالوا: لكننا نقول: إنه يكون بمعناه فى موضع دون موضع، على حسب الأحوال الداعية إليه، والمسوغة له فإما فى كل موضع وعلى كل حال فلا)^(٣). وقد كرّر التالون^(٤) معظم هذه الآراء والمواقف، وأضافوا بعض اللمسات عليها. فأجاز الطبرسى (ت ٥٤٨هـ) مثلاً تعاقب الأحرف الباء و((فى)) و((على)) فى قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْعُدُوا بِكُلِّ صِرَاطٍ﴾ (الأعراف: الآية ٨٦) ((لأنه اجتمع معانى

١- المصدر نفسه: ٥٠٧/٢.

٢- أدب للكتب: ٢٩٣.

٣- الخصائص: ٩٢/٢.

٤- ينظر: مجمع البيان: ٤/٤٦٤، الجامع لأحكام القرآن: ١١/١٩٠، وشرح التسهيل لابن مالك: ٣/٢٣، ومغنى اللبيب: ٢٢٤، والدر المصون: ٣/٣٠٠، والبرهان فى علوم القرآن: ٤/١٥٧، والمساعد على تسهيل الفوائد: ٢/٢٤٨، والمجيد فى إعراب القرآن المجيد: ٨٧، الإتيان: ٢٥٥.

الأحرف الثلاثة فيه فإنّ الباء للأصاق وهو قد لاصق المكان وعنى للإستعلاء، وهو قد علا المكان وفى للمحل وقد حلّ المكان^(١).

وهذا الكلام أيدّه الرازى (ت ٦٦٦هـ) قال: ((يقال قَعَدَ له بمكان كذا وعلى مكان كذا، وفى مكان كذا، وهذه الحروف تتعاقب فى هذه المواضع لتقارب معانيها))^(٢).

وهذه للنيابة تتركز أساساً فى أدوات الجرّ والعطف، ولذلك لما جمع بين كل منها من وحدة الأسلوب وتماتل الوظيفة للنحوية وقد أشار الطبرسى (ت ٥٥٢هـ) إلى بعض ذلك بقوله ((لأن حروف الإضافة متواخية لما يجمعها من معنى الإضافة))^(٣) أى إضافة المعنى إلى الفعل، وتحديد مدلوله، وهى تنبثق عن نظام التعدية، وتقوم على مخالفة هذا النظام، وتتلاقى عموماً عند معنى الظرفية وما يدور فى فلكها. وكذلك هو الأمر فى حروف العطف التى تدور فى نطاق الإشتراك وما يتصل به من دلالات يُسهم السياق فى صياغتها وتكوينها.

والأغلب فى حمل الأداة على معنى أداة أخرى أنه كان يدور فى إطار الأسلوب الواحد، كما بينا ولكنه كان يقع أيضاً لدى بعضهم بين أداتين مختلفتين فى الإنتماء الأسلوبى كما هو الأمر فى جعل ((لا)) الاستثنائية بمعنى اللوا العاطفة^(٤) و ((أو)) بمعنى ((حتى))، و ((بل)) بمعنى ((لا)) وجعل ((لعل)) بمعنى ((هل)) الاستفهامية وهل بمعنى قد^(٥).

١- مجمع البيان: ٤٤٦/٤ .

٢- التفسير الكبير: ٣١٤/٥، ٣٥٨/٢٥ .

٣- مجمع البيان: ١٨/٣ .

٤- نظر: الأهمية فى علم الحروف: ١٨٧، التبيين عن مذاهب النحويين: ٤٠٣، والدر المصون: ٣٠٢/١، واتلاف النصرة: ١٧٥، والمجد فى إعراب القرآن: ٣٦١.

٥- ينظر معانى القرآن للفراء: ٣٩٣/٢، ومعانى القرآن وإعرابه: ٢٥٧/٥، والبيان فى غريب إعراب القرآن: ٣٠٨/٢، والأهمية: ٢٢٧، شرح للكافية الشافية: ١٥٥٥/٢.

ونقل النحاة ولاسيما المتأخرون آراء بعض النحاة في هذه المسألة، فذكر
الزجاج وابن عطية، والقرطبي، وأبو حيان، وابن هشام، وابن عقيل، والسمين
الحلي أن الخليل وسيبويه، ومن يوثق بعربيته يمنعون مذهب النيباة في حروف
العطف والجر إطلاقاً^(١).

وقال ابن عطية (ت ٥٤٦هـ) قال قوم: ((إلى بمعنى الباء إذ حروف
المعاني يبدل بعضها من بعض وهذا ضعيف بأباه الخليل وسيبويه))^(٢).

أما البصريون فعندهم أن حروف الجر لا ينوب بعضها مناب بعض إلا
شذوذاً وليس لحرف الجر إلا معنى واحد يؤديه على سبيل الحقيقة لا المجاز،
وذلك مالم يكن تأويل الكلام تأويلاً يقبله اللفظ أو تضمنين الفعل معنى فعل،
ليتعدى بذلك الحرف. فالتضمنين عندهم واقع في الفعل لا في الحرف^(٣) ومذهب
البصريين عندي هو الأولى بالصواب؛ لأن لكل حرف من حروف المعاني وجهاً
هو به أولى من غيره فلا يصح تحويل ذلك عنه إلى غيره إلا بحجة يجب
التسليم لها وما ذكره الكوفيون من شواهد من نيابة حروف الجر بعضها عن
بعض نادرة وليس قياسية ولا يمكن تعميمها.

وهو ما أوضحه ابن قيم الجوزية (ت ٧٥١هـ) بقوله: ((والحروف لا
يقوم بعضها مقام بعض على أصلح الطريقتين، وهي طريقة إمام

١- ينظر: معاني القرآن وأعرابه: ٣٥٤/٢ - ٣٥٥، والمحرم الوجيز: ١/١٩٦، والجامع
لأحكام القرآن ١١/١٩٠، وارتشاف الضرب: ٤/١٩٩٩، ومغنى اللبيب: ٨٦١، والمساعد
على تسهيل الفوائد: ٢/٢٤٨، والدر المصون: ٣/١٠٠، والمجد في إعراب القرآن
المجد: ١١٨، وفي النحو العربي قواعد وتطبيق: ١٢٩.

٢- المحرم الوجيز: ١/١٩٦.

٣- ينظر شرح جمل الزجاجي: ١/٤٩٨، وشرح الكافية للرضي: ٤/٢٧٤، والمجد: ١١٨،
والدر المصون: ١/١٢٣، ومغنى اللبيب: ٨٦١، والتحرير والتنوير: ١/٢٢٠، وحاشية
الشهاب: ١/٣٢٣.

الصناعتين^(١) والمحققين من اتباعه ولو قدر قيام بعضها مقام بعض فيما تقارب، معناها بمعنى ((على)) و ((فى))، ومعنى ((إلى)) و ((مع)) ونظائر ذلك، وأما فى ما لا جامع بينهما فلا^(٢).

وما هو ابن هشام يميل إلى رأى النوفيين؛ لأنه أقل تعسفا من قول البصريين على حدّ قوله: ((مذهب البصريين أن أحرف الجر لا ينوب بعضها عن بعض بقياس، كما أن أحرف الجزم وأحرف النصب كذلك، وما أوهم ذلك فهو عندهم إما مؤول تأويلا يقبله اللفظ كما فى ((ولأصلتكم فى جُوع النخل))؛ إن (فى) ليست بمعنى (على) ولكن شبه المصلوب لتمكنه فى الجذع بالحال فى الشئ، وأما على تضمين للفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف، كما ضمّن بعضهم شربن فى قوله: شربن بماء البحر، معنى روين، وأحسن فى (وقد أحسن بر) معنى لطف، وإما على شذوذ إنابة كلمة عن أخرى، وهذا الأخير هو مجمل الباب كله عند أكثر الكوفيين بوضع للمتأخرين ولا يجعلون ذلك شاذاً، ومذهبهم أقل تعسفاً^(٣) وفى كل هذا نظراً إذا ما أخذ على إطلاقه إذ لا يحسن فى كل موضع وفى ضوء هذه المعطيات كان النحاة القدماء يحكمون بالصحة والخطأ على النصوص، غير أن اللغة أوسع من النحو؛ لأن هموم الاستعمال اللغوى ليست نحوية فقط إذ هناك الجانب الأسلوبى الذى يُدخل على النحو أموراً مثل العدول عن الأصل بوساطة التضمين، والزيادة، والحذف، والتغليب، والمجاز والترخص فى القواعد وتتوسع^(٤).

١- يعنى بذلك سيبويه يُنظر: بدائع الفوائد: ٤٢٤/٢.

٢- بدائع الفوائد: ٣٥٧/١.

٣- مغنى اللبيب: ١٥١، وينظر شرح الكافية للرضي: ٢٧٤/٤.

٤- يُنظر: البيان فى روائع القرآن: ٤٢٤/١.

والحق في هذا مقاله الأستاذ عبد الستار الجوارى - رحمه الله - ((من) أن الذى ينعم النظر فى كلام النحاة على حرف الجر، يتبين أنهم معنيون بجانب الأعراب قبل كل شيء أما جانب المعنى فأمره عندهم هــين، إذا وقع الحرف عندهم موقع الحرف آخر، أو يضمن للفعل معنى فعل قريب من معناه. هذا يدل بوضوح على تجاهل الجانب اللغوى وانعزال قواعد النحو ومسائله عنه، كأنه مؤلف من مفردات تجردت عن مدلولاتها اللغوية))^(١).

نقول إن هذا الكلام لهو الحق إذ ليس ثمة ما يوجب فى تأويلات المذهبيين سواء منهم الكوفيون فى نيابة الحرف بالحرف لم البصريون الذين يقولون فى التضمنين. وذلك أننا إذا طرقتنا باب النحو القرأنى لنستدل على هذا المنهج ألفينا بقاء الحرف على معناه أدل على المعنى على نحو ما قاله للرضى فى أصالة ((فى)) ودلالاتها على الظرفية من دون حملها على حرف (على) قال تعالى: ﴿وَلَا صَلَاتُكُمْ فِي جُدُوعٍ اَتَّخِلْ﴾ (طه: ٧١). قيل (فى) بمعنى ((على)) والأولى أنها بمعناها، لتمكن المصلوب فى الجذع تمكناً للمظروف فى الظرف^(٢) أصحاب المسلك الثانى: والذى يَطلَقُ على هذه الظاهرة مصطلح التضمنين إذ يرى أصحابه أن حرف الجر ليس له إلا معنى واحد أصلى، معنى فعل أو عامل آخر يمدى بهذا الحرف وينسب هذا المذهب إلى البصريين^(٣).

والتضمنين لغة: الايداع. يقولون: ضَمَنَ الشئُ الشئَ أودَعَهُ إِيَّاهُ وَجَعَلَهُ، كما تودع المتاع^(٤).

١- نحو القرآن: ٦٠.

٢- ينظر: شرح الكافية للرضى: ٢٧٤/٤.

٣- ينظر: معنى اللبيب: وحاشية ياسين على شرح للتصريح: ١٢/٣، وبدائع الفوائد:

٩٤٥/٣، وشرح الرضى: ٢٧٤/٤، ومدرسة الكوفة: ٣٢٧.

٤- للسان مادة: (ضمن): ٢٥٧/١٣.

والتضمين مخرج لغوى لطيف، يقوم أساساً على مخالفة أصول التعدية المعهودة فى الأفعال ويسعى كذلك إلى إجراء المصالحة بين الفعل ومفعوله أو الحرف الذى يَصِلُهُ عن معناه المتبادر دَما تعود الأمور إلى نصابها^(١).

يَعُدُّ ابن جنى أول من كشف وجه هذه الظاهرة وأوضحها إذ قال: ((اعلم أن الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر، كان أحدهما يتعدى بحرف، والآخر بأخر فإن العرب تنتسج فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه ايذاناً بأن الفعل فى معنى ذلك الآخر))^(٢).

وقد أورد النحاة للتضمين تعريفات كثيرة من أشهرها :

تعريف العزّ بن عبد السلام (ت ٦٦٠هـ) وعنده: ((أن تضمّن اسماً معنى اسم؛ لأفادته معنى الاسمين فتعديده تعديته فى بعض المواطن، وتضمن فعلاً معنى فعل لأفادته معنى للفعلين فتعديده تعديته فى بعض المواطن))^(٣).

وقال عنه ابن هشام الانصارى (ت ٧٦١هـ): ((قد يُشربون لفظاً معنى لفظ فيعطونه حكمه، ويسمى ذلك تضميناً))^(٤) إذ نقل التعريف إلى دائرة أوسع وأشمل ولم يقصره على الأسماء أو الأفعال بل شمل كل لفظ.

وقال أبو البقاء الكفوى (ت ١٠٩٤هـ) ((هو إشراب معنى فعل لفعل ليعامل معاملته وبعبارة أخرى هو أن يحمل اللفظ معنى غير الذى يستحقّه بغير آلة ظاهرة))^(٥).

١- يُنظر: التحرير والتنوير: ١٢٠/١، وحاشية الشهاب: ٣٢٧/١.

٢- الخصائص: ٩٢/٢، وينظر: شرح المفصل: ٤٦٤/٤، وحاشية ياسين على شرح التصريح: ١٢/٣.

٣- مجاز القرآن: ٢٦١-٢٦٢، وينظر: حاشية ياسين على شرح التصريح: ١٣/٣.

٤- مغنى اللبيب: ٨٩٧.

٥- الكليات معجم فى المصطلحات: ٢٦٦.

وقال الزركشى (ت ٧٩٤هـ).

((وهو إعطاء الشئ: معنى الشئ وتارة يكون فى الاسماء، وفى الأفعال وفى الحروف فأما فى الأسماء فهو أن تضمن اسماً معنى اسم لإقادة الاسمين جميعاً))^(١) وهذا شامل.

وعند ابن عاشور (ت ١٢٨٤هـ) ((أن يضمن الفعل أو الوصف معنى أو وصف آخر ويشار إلى المعنى المضمن بذكر ما هو من متعلقاته من حرف أو معمول فيحصل فى الجملة معنيان))^(٢).

وقال صاحب حاشية الشهاب (ت ١٠٩٦هـ): ((والتضمن أن يقصد بلفظ فعل معناه الحقيقى ويلاحظ معه معنى فعل آخر يناسبه ويدل عليه بذكر صلته كأحمد إليه فلان أى: أنهى حمده إليك))^(٣) والذي نراه أن أصح التعريفات المذكورة تعريف ابن هشام؛ لأن التعريفات الأخرى لم تخل من المآخذ والنقذات إذ ينقل ابن هشام المصطلح من دائرة الأفعال إلى دائرة أوسع وأشمل باستبدال صيغة ((لفظ)) المقيدة بالفعل عند النحاة .

وقد عنى بأسلوب التضمن ابتداء طائفة من النحاة جلهم من البصريين الذين رفضوا القول: بأن الحروف تتناوب فيما بينها؛ لأن لها أكثر من معنى وهذا ما نقل عن الكوفيين^(٤) فللتضمن صلة بقواعد الاعراب من جهة تعدى الفعل بنفسه أو تعدياً بالحرف، وصلة بعلم البيان من جهة التصريف فى معنى

١- البرهان: ٢/٢١٠، والاتقان: ٤٤ .

٢- التحرير والتنوير: ١/١٢٠ .

٣- حاشية الشهاب على تفسير البيضاوى: ٣٢٧ .

٤- ينظر: شرح المفصل: ٤/٤٦٤، الأشبا، والنظائر: ١/٢٤٢، تناوب حروف الجر فى القرآن: ١٢.

الفعل، وعدم الوقوف به عند حدّ ما وضع له. من هذه الناحية لم يكن كبقية قواعد النحو قد يستوى في العمل بها خاصة الناس وعامتهم^(١).

إن هذه الظاهرة تدل على جلالة هذه اللغة العظيمة وجزالتها ولها في رَجَم النحو العربى بُعدٌ تاريخى أصيل يرجع إلى الخليل بن أحمد الفراهيدى (ت ١٧٥هـ) إذ نقل عنه قوله: ((إِنَّ الكاف إِذَا لَحَقَّتْهَا (ما) الكافَةُ قَدْ تَجَعَّلَهَا العربُ بمعنى (لَعَلَّ) ويصير لها ما للفعل كما صَيَّرَتْ ((رُبَّمَا)) للفعل وجعل من ذلك قولهم: انتظرانى كما أتيك وارقبنى كما ألحقك^(٢))).

وكذلك قال الخليل فى قول نصر بن سَيَّار: ((الرَّحْبَكُمُ النُّخُولُ فى طاعة للكرمانى؟ أى: أوسعكم^(٣))).

ولعلّ ما يتصل بهذا الجانب من جهود النحاة والمعربين هو علاقة حرف الجرّ بهذه الظاهرة إذ لجأوا إلى هذا اللون من التحليل لكى تستقم التعبيرة فإذا كان فى الجملة فعل لازم باشره المفعول أو متعد لم يصل إلى المفعول إلا بواسطة، قام النحوى بتضمين اللازم معنى المتعدى والمتعدى بمعنى اللازم^(٤) وهذا الكلام يوحى بأن التضمين وسيلة من وسائل التأويل النحوى لحل اشكالية الأصل^(٥).

وقد تنبّه القدماء إلى هذه الظاهرة وذكروا آراءهم ومواقفهم منها، وقارنوها بمذهب النيابة وأنكروا فى كثير من تأويلاتهم على ما روى عن أوائل

١- ينظر: دراسات فى العربية وتاريخها: ٢٠٧.

٢- ارتشاف الضرب: ١٧١٥/٤، والمساعدة: ٢٨١/٢.

٣- ارتشاف الضرب: ١٥٤/١، والمساعدة: ٤٢٨/١، واللسان مادة (رحب).

٤- ينظر: شرح التسهيل للمرادى: ٤٤٥، والتحرير والتوير: ١٢٠/١، والنحو الدوافى: ١٣٨/٣.

٥- الأصول: د. تمام حسان: ٢٤٣، وينظر التأويل النحوى: ١٢٤٥.

النحاة والمفسرين حتى بدا أن هذه الظاهرة قديمة قديم النحوى العربى فقد التجأ إليها الفراء فى مواضع كثيرة من معانيه معتمداً فى ذلك على القدماء، وسماها بـ (معنى الفعل) وذكر لنا أن الداعى إليها هو المخالفة فى التعدية بالحرف قال فى توجيهه: ﴿وَلَا يَوْنَاكَ لِتَرْهَبَ مَكَاتَ الْبَيْتِ﴾ (الحج: الآية ٢٦). ((شئت أنزلت بوانا بمنزلة جعلنا وكذلك سمعت فى التفسير))^(١).

وقال تعالى: ﴿رَدَقَ لَكُمْ بَعْضُ الَّذِي تَسْتَعْجِلُونَ﴾ (النمل: الآية ٧٢) ((جاء فى التفسير دنا لكم بعض الذى تستعجلون فكان اللام دخلت إذ كان المعنى دنا))^(٢).

وهذا الكلام أقره أبو عبيدة إذ ذكر فى تفسيره لقوله تعالى: ﴿لَيْلٌ لَكُمْ لَيْلَةَ الْوَسْيَاءِ الرِّفْتُ لَأَن فِسَاكُمُ﴾ (البقرة: الآية ١٨٧) ((أن الرث معناه الاقضاء إلى نساءكم، أى النكاح))^(٣) وإنما دخلت (إلى)، لأن معنى الرث والإقضاء واحد^(٤).

وهذا المذهب أكثر وضوحاً عند الأخفش إذ قال فى الآية نفسها ((إنما دخلت إلى؛ لأن معنى الرث والإقضاء واحد، فكأنه قال: الاقضاء إلى نساءكم، وإنما يقال رثت بامرأته ولا يقال إلى امرأتها))^(٥) وعلى هذا النهج سار عدد من النحاة مرددين عبارات الفراء والأخفش^(٦).

١- معالى القرآن: ٢٢٣/٢ .

٢- المصدر نفسه: ٢٩٩/٢ .

٣- مجاز القرآن: ٦٧/١ .

٤- يُنظر: الخصائص: ١٤٧/١، والجامع لأحكام القرآن: ٨٢/٢، والأمالى الشجرية:

١٤٧/١، وشرح المفصل: ٤٦٤/٤- وللبرهان: ١٢٢/٣ .

٥- معالى القرآن للأخفش: ١٠٢ .

٦- يُنظر: للخصائص: ٩٢/٢، والأمالى الشجرية: ١٤٧/١، مغنى اللبيب: ٨٩٨، الدر

المصون: ٤٧٣/١، والجامع لأحكام القرآن: ٨٢/٢، وشرح الكافي: للرضي: ٣١٩/٤،

وشرح المفصل: ٤٦٤/٤ .

ويتبلور هذا المنهج ويستقر مصطلحه عند الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) وهو أن يقصد بلفظ معناه الحقيقي معناه الحقيقي، ويلاحظ معه معنى آخر يناسبه، فيحمل عليه عدداً من الآيات القرآنية كقوله في توجيهه: ﴿وَلَا تَقْدُ حِينَاكَ عَنْهُمْ﴾ (الكهف: الآية ٢٨).

((إنما عُدَى ب، (عَنْ)، لتضمين عدا معنى نبا، وعلا، في قولك نبت عنه عينه، وعلت عنه عينه: إذا اقتحمه ولم تعلق به فإن قلت: أى غرض هذا التضمين؟ وهلاً قيل: ولا تعدهم عينك، أو لا تعل عينك عنهم. قلت: الغرض فيه إعطاء مجموع معنيين، وذلك أقوى من إعطاء معنى فذ ألا ترى كيف رجع المعنى إلى قولك: ولا تقتحمهم عينك مجاوزين إلى غيرهم؟ ونحوه قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ﴾ (النساء: الآية ٢). أى: ولا تضموها إليها آكلين لها))^(١).

قال ابن السجري (ت ٥٤٢هـ): ((وَمَنْ زَعَمَ أَنَّهُ كَانَ حَقَّ الْكَلَامِ لَا تَعُدْ عَيْنِكَ عَنْهُمْ؛ لِأَنَّ تَعْدُدَ مَتَعِدٍ بِنَفْسِهِ فَقَوْلُهُ فَلَيْسَ بِشَيْءٍ؛ لِأَنَّ عُدُوتَ وَجَاوَزْتَ بِمَعْنَى، وَأَنْتَ لَا تَقُولُ: جَاوَزَ فُلَانٌ عَيْنَهُ عَنِ فُلَانٍ، وَلَوْ جَاءَتْ التَّلَاوَةُ بِنَصْبِ الْعَيْنَيْنِ لَكَانَ اللَّفْظُ بِنَصْبِهَا مَحْمُولاً أَيْضاً عَلَى لَا تَصْرِفَ عَيْنِكَ عَنْهُمْ))^(٢).

وقال السهيلي (ت ٥٨١هـ) ((وَكذلك شَكَرْتُ)) إِنَّمَا هِيَ تَفْخِيمُ الْفِعْلِ وَتَعْظِيمُ لَهُ مَنْ (شَكَرَ بِطَبْعِهِ) إِذَا امْتَلَأَتْ فَالْأَصْلُ ((شَكَرْتُ لَزَيْدٍ فَعْلَةً))، ثُمَّ يَحْذِفُ الْمَفْعُولَ: شَكَرْتُ لَزَيْدٍ، ثُمَّ تَحْذِفُ الْحَرْفَ؛ لِأَنَّ شَكَرْتُ مُتَضَمِّنَةٌ لِحَدَثٍ أَوْ مَدْحَةٍ؛ لِأَنَّهُ مَنْ شَكَرَ فَعَلًا لِرَجُلٍ فَقَدْ حَمَدَهُ أَوْ مَدَحَهُ))^(٣). ونحن نقول: سَمِعَ اللهُ لِمَنْ حَمِدَ وفعل السمع هنا عُدَى باللام؛ لأن المقصود هو فعل الاستجابة

١- الكشف: ٦٧١/٢، ويُنظر حاشية الصبان: ١٣٨/٢.

٢- والأمالى الشجرية: ١٤٨/١.

٣- نتائج الفكر: ٣٥٢.

المقارنة للسمع فاجتمع في الكلمة الإيجاز والدلالة على المعنى الزائد وهي الاستجابة لَمَنْ حمَدَ وفعل السمع في الأصل يتعدى بنفسه فنقول سمعت الصوت إذ ليس كل سماع يعطى معنى الاستجابة.

أما ابن قيم الجوزية (ت ٧٥١هـ) فأفاض في ذكر هذه الظاهرة وحمل عليها الكثير من آيات القرآن الكريم وأثرها على مذهب النيبية في الحروف وعنده الفعل إذا ضُمَّنَ معنى وجزالتها أن يذكر المتكلم فعلاً ما ويضمنه معنى فعل آخر ويجرى على المضمَّن أحكامه لفظاً وأحكام الفعل الآخر معنى، يكون في قوة ذكر الفعلين مع غاية الاختصار، ومن تدبر هذا وجَّده كثيراً في كلام الله تعالى^(١).

وقال في ((بدائع الفوائد)): ((والقاعدة أن الحرف لا ينوب بعضها عن بعض خوفاً من اللبس وذهاب المعنى الذي قصده وإنما يضمن الفعل ويُشرب معنى فعل آخر يفضى ذلك الحرف فيكون ذكر الفعل مع الحرف الذي يقتضيه غيره قائماً مقام ذكر الفعلين وهذا من بديع اللغة، ولو فُجِّرَ تعاقب الحروف، ونيابة بعضها عن بعض، فإنما يكون ذلك إذا كان المعنى مكشوفاً واللبس مأموناً، فيكون من باب التفتُّن في الخطاب والتوسع فيه، فإنما أن يدعى ذلك من غير قرينة ف اللفظ فلا يصح))^(٢).

وابن قيم بما أوتي من علم وحسن بلاغى أدرك أن هذه الظاهرة من جلاله هذه اللغة وعظمتها وهي من صميمها إذا اعتمدها إمام الصناعة سيبويه، والحدائق من أصحابه^(٣) يضمنون الفعل معنى الفعل ولا يقيمون الحرف مقام

١- التبيين في أقسام القرآن: ٩٥، وينظر: الفوائد المشوق إلى علوم القرآن: ٤٤ .

٢- بدائع الفوائد: ٩٤٥/٣ .

٣- ينظر طريق المهجرتين وباب للسعادتين: ٢٤٤ .

الحرف^(١) وهذه قاعدة شريفة جليلة المقدار تستدعى فطنة ولطافة فى اللذهن والتضمين الذى يراه ابن قيم يتناول للفظة اللغوية وما تحتويه من معانٍ وما توحيه من دلالات، ويشمل التراكيب والأساليب البلاغية، واعتمده أيضاً فى توجيه ما أشكل من إعراب القرآن وبما اكتسب الحرف فى النص لقرأنى ثروة من المعانى تنبّه إليها النحاة من خلال اعتمادهم على السياق أو التراكيب الدقيقة للنص فى قوله تعالى: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ﴾ (النجم: ٣).

أبرز النحاة والبلاغيون معنى (عن) ها هنا ملتفتين إلى ظاهر التركيب، فوجد ابن قتيبة يقرّر قوله (عَنِ الْهَوَى) بالهوى معتمداً بذلك على ما قالته العرب: (رَمَيْتُ عَلَى الْقَوْمِ أَى: بها^(٢)) وتابعه ابن عطية^(٣)، والسّمين الحلبي^(٤)، والزرركشى إذ ينفى أن يجعل (عن) على حقيقتها فى هذه الآية عتبتاً لها معنى الباء^(٥).

ولا نستبعد قطعاً أن يكون ابن قتيبة قد تأثر بأنى عبدة إذ كلامه فى (المجاز) يوحى أنها عنده بدل الباء فقد قال: ((وما ينطق عن الهوى))، أى: ((ما ينطق بالهوى))^(٦).

إلا أننا فى رجوعنا إلى ((الكشاف)) أدركنا من عبارته أنه يرى (عن) فى الآية ليمت بمعنى (الباء) وهذا يرجع فى رأينا إلى إدراكه حقيقة اتمعنى، وأنه يتحقق بـ (عن) دون اللجوء إلى تأويلها بالباء فقد قال: ((وما آتاكم من

١- بدائع الفوائد: ٩٢٤/٣ .

٢- يُنظر: تأويل مشكل القرآن: ٥٠٩ .

٣- يُنظر: المحرر الوجيز: ١٩٦/٥ .

٤- يُنظر: لدر المصون: ٢٠٤/٦ .

٥- يُنظر: البرهان: ١٧٥/٤ .

٦- ٢٣٦/٢ .

القرآن الكريم ليس بمنطق يصدر عن هواه ورأيه، وإنما هو وحى من عند الله يُوحى إليه^(١) هذا رأى العكبرى أيضاً.

أما ابن قيم فنظر إلى كمال العبارة في الآية الكريمة ولم يُقدر ((وما ينطق بالهوى))؛ لأن نطقه ((صلى الله عليه وسلم)) عن الهوى أبلغ، فإنه يتضمن أن نطقه لا يصدر عن هوى، وإذا لم يصدر عن هوى، فكيف ينطق به؟ فتضمن نفى الهوى عن مصدر النطق ونفيه عن نفسه^(٢) وهذا كلام السفاقي أيضاً^(٣) ولم يفت ابن هشام؛ لأن لغات إلى هذه الحكمة فقد رأى أنها على حقيقتها وإن المعنى: وما يصدر قوله عن هوى^(٤) وهذا كلام الرضى أيضاً^(٥). وتبعه السمين الحلبي^(٦)، وشهاب الدين الخفاجي^(٧).

١- الكشاف: ٤/١٩٩، يُنظر التبيان في إعراب القرآن: ٢/١١٨.

٢- يُنظر: التبيان في أقسام القرآن: ١٥٣-١٥٤.

٣- يُنظر: المجيد: ١٨٤.

٤- مغنى اللبيب: ١٩٨.

٥- شرح للكافية: ٤/٣٢٠.

٦- يُنظر: النشر المصون: ١٠/٨٣.

٧- يُنظر: حاشية الشهاب: ٣/٤.

المبحث الثانى

أولاً - فى حقيقة التضمين :-

بَعْدَ الحديث عن ظاهرة تناوب الحروف أو ما يُسمى بالتضمين، يبدو لى أن هذه المسألة لَيْسَتْ من المسائل الخلافية بين المذهبيين، كما نُقِلَ عنها وإنما هى من مسائل الخلاف الفردى بين النحاة أنفسهم إذ قال بها البصريون والكوفيون على حدِّ سواء على ما بيناه .

ولَمَّا نَقَعْنَا أن يكون ذلك مطلقاً دون قيد أو شرط بل يكون الحرف فى موضع الآخر فى مواضع وحسب الأحوال الداعية لذلك لَمَّا فى كلِّ موضع وعلى كلِّ حال فلا يجوز ذلك .

ومن قَبْلُ صَرَّحَ بهذا الكلام ابن السراج ((ت ٣١٦هـ)) قائلاً: ((واعلم أن العرب تتسع فيها فتقِيمُ بَعْضُهَا مقام بعض إذا تقاربت المعانى، فمن ذلك (الباء) تقول: ((فلان بمكة وفى مكة))، وإنما جازا معاً؛ لأنك إذا قلت فلان بموضع كذا وكذا فقد خبرت عن اتصاله واتصافه بذلك الموضع، وإذا قلت فى موضع كذا فقد خبرت بـ (فى) عن احتوائه إِيَّاه وأحاكته به فإذا تقارب الحرفان، فإن التقارب يصلح للمعاقبة وإذا تباين معناها لم يجز))^(١).

فكلامه يُفسَّر - علانيةً - إلى أن التبادل فى استعمال الحرف، قد يقع بين حرفين ينتميان إلى حيز دلالى واحد ولا يوجد بينهما فرق كبير فى الدلالة على المعنى العام.

وهذا الكلام أكدّه ابن جنّى وفصل القول فيه^(٢) وتبعه كثير من النحاة^(٣).

١- الأصول فى النحو: ٤١٤/٢.

٢- يُنظر: الخصائص: ٩٢/٢.

٣- يُنظر: نتائج الفكر: ٣٥٢، وشرح الكافية للرضى: ٢٨٢/٤، والمحزر فى النحو: ٩٠٤/٢ والأشباه والنظائر: ١٤٦/١، ودراسات فى العربية: ٢٠٧، ومعانى النحو: ١٠/٢.

والكلام نفسه يقال في التضمين إذ للتضمين قرينة وهي تعدية الفعل بالحرف وهو يتعدى بنفسه، أو تعديته بنفسه وهو يتعدى بالحرف شريطة أن توجد مناسبة بين الفعلين وكثرة وروده في الكلام المنشور أو المنظوم تنال على أنه أصبح من الطرق المفتوحة في وجه كل ناطق بالعربية، متى حافظ على شرطه وهو مراعاة المناسبة، فإذا لم توجد بين الفعلين العلاقة المبررة في صحة المجاز كان التضمين باطلاً فإذا وجدت العلاقة بين الفعلين ولم يلاحظها المتكلم بل استعمل الفعل - أذاع - مثلاً متعدياً بحرف الباء على ظن أنه يتعدى بهذا الحرف، لم يكن كلامه من قبيل التضمين، بل كان كلامه غير صحيح عربياً^(١).

وعلى هذا النحو جاء تعريف صاحب التحفة للنظامية للتضمين للنحو بأنه: ((اشراب كلمة معنى كلمة، لتفيد معنيين، أحدهما بلفظها، والآخر بتعديتها بحرف مناسب لفعل المضمّن))^(٢).

ولست شاكاً إن التصرف في الأفعال أولى منه في الحرف، فإن الأفعال قد تتناوب معانيها والحروف ليس كذلك هذا الكلام نص عليه ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ) إذ قال: ((فإن قيل: فكما تجوزون أن يكون الفعل في معنى فعل آخر فهلاً جعلتم الحرف في معنى حرف آخر فتكون الباء بمعنى (عن) فالجواب: أن التصرف في الأفعال أولى منه في الحروف، وأيضاً فإنك إذا حكمت للفعل بحكم فعل آخر كان لذلك مسوغ وهو كون الفعلين بمعنى واحد، وإذا جعل حرف بمعنى آخر لم يكن لذلك مسوغ؛ لأنهما لا يجتمعان في معنى واحد))^(٣).

١- يُنظر: دراسات في العربية: ٢٠٥، ومعاني النحو: ١٤/٣.

٢- التحفة للنظامية في الروضة الاصطلاحية: ٤٧.

٣- شرح جمل الزجاجي: ٤١٨/١، وينظر: المصباح المنير: ٢٢١، وحاشية ياسين على شرح للتصريح: ١٢/٣.

ثانياً - آراء المحدثين فى هذه الظاهرة :-

بادئ ذى بدء نقول: إنَّ مُصْطَلَح التضمين من المُصْطَلحات التى تَجمع بين النحو والبلاغة والنقد^(١) لذا كان لهذه الظاهرة حضورٌ ملحوظ فى الدرس النحوى الحديث وكذلك لما للتضمين النحوى من صلة بقواعد الاعراب من جهة تعدى الفعل بنفسه أو تعدياً بالحرف، وصلة بعلم البيان من جهة التصريف فى معنى الأفعال وعدم الوقوف به عند حدٍّ ما وضع له، ومن هذه الناحية لم يكن كبقية قواعد علم النحو، قد يستوى فى العمل بها خاصة الناس وعامتهم.

وقد أفرد لها الشيخ محمد الخضرى حسين باباً خاصاً فى كتابه ((دراسات فى العربية وتاريخها)) ووضع لها شروطاً خاصة بها وجعلها للخاصة من الناس دون عامتهم قال: ((وليس معنى هذا أن التضمين سائغ للعارف بطرق البيان دون غيره، وإنما أريد أن للعارف بوجوه استعمال اللفظ، لا يبادر إلى تخطئته، متى وجدنا لكلامه مخرجاً من التضمين الصحيح))^(٢).

أما الأستاذ عباس حسن فيرى أن التضمين مبحث ذو شأن فى اللغة العربية وطريقة من طرق التعبير التى سلكها العرب وليس داخلاً تحت ضوابط الكثرة والقلة التى على ضوئها تجيز القياس أو نمذعه قال: ((... والقول بجواز استعماله للعارفين بقائى العربية وأسرارها. ولا يصح أن نحصره عليهم، لأنه داخل فى الحقيقة والمجاز أو للكناية، والبلغاء يستعملونه فى كلامهم بلا حرج))^(٣).

١- يُنظر: البكت فى اعجاز القرآن: ٩٤، واعجاز القرآن: ٢٧٣، ومعجم المصطلحات

البلاغية: ٢٦٢، والبيان فى روائع القرآن: ١٢٢/١.

٢- دراسات فى العربية: ٢٠٦.

٣- يُنظر: لآحو الوافى: ٤٢٥/٢ .

وتحدث عنها الأستاذ عبدالستار الجوارى فى باب أسماه ((تتأوب حروف الجر)). لما لها من معان يتميز بعضها عن بعض بحيث تؤدي أدق المعانى ولكنه لم يؤيدها، لأنه كان يرى أن العبارة القرآنية تنصرف فى حروف الجر تصرفاً لا توافقه قواعد النحو ولا أصول اللغة التى قصرت فى الإحاطة به، فانتصت من الدقة فى أداء المعانى على الوجه الذى أدته العبارة القرآنية^(١).

وصفوة القول عنده ((إن حروف الجر بمعانيها العديد من اللطيفية وابتداء غاية واستعلاء ومجازة ونحو ذلك إنما تقوم بوظيفة فى الكلام معنوية بالدرجة الأولى وهى تحديد علاقة الفعل بما يتأثر به))^(٢). وقد رخص القول بالتضمنين رفضاً قاطعاً واصفاً آياه على أنه إخلال بدقة المعنى ((على أن بعض النحاة يسمى مثل هذا الاستعمال التضمنين ويريد به تضمين الفعل معنى فعل آخر قريب منه فى معناه، وفى هذا ما فيه من إخلال بدقة المعنى وعبث بالمدلول لكل لفظ من الألفاظ))^(٣).

ويبدو أن القول بنبابة حروف بعضها عن بعض هو قول اعتمد الفهم المبني الظاهري ويفتقر إلى الدقة والتمعن، ويجانب فى كثير من الأحيان الصواب، ولا يتناسب مع دلالات الكلام العربى الذى من شأنه الدقة.

أما التضمنان فقد عذ للتضمنين وسيلة تفسير شأنه شأن المجاز والقياس والسمع ولا يمكن أن يوصف بقاس أو سماع^(٤).

١- يُنظر: نحو القرآن: ٥٦ .

٢- المصدر نفسه: ٥٤ .

٣- المصدر نفسه: ٥٧ .

٤- يُنظر: قضايا التعدى والزموم فى الدرس النحوى: ١٦٩ .

وإذا ما انتقلنا إلى الدكتور تَمَام حَسَّان الذى وسع صدره لهذه الظاهرة إذ توسع فيها ولم يقصرها على الأكواف وحرف المعانى بل ذهب إلى أبعد من ذلك فالتضمين عنده مَن صور النيابة و((ليس النيابة خاصة بالحروف فقد ينزب المصدر عن فعل الأمر وقد تنوب عناصر بعينها عن المفعول المطلق وقد ينوب المفعول عن الفاعل، وقد تنوب الفتحة عن الكسرة، وقد ينوب العوض عن المعوض وقد ينوب جواب القسم على جواب الشرط والعكس صحيح))^(١).

ويضيف قائلاً ((ومنْ دسور النيابة التضمين وأن كان لفظ التضمين يعنى معانى أخرى فى فروع أخرى بلاغية ونقدية فهو فى الشعر تعلق قافية بيت بالبيت الذى يليه، وفى البديع أن يأخذ الشاعر أو الناثر آية أو حديثاً أو شطراً من بيت أو عبارة من كلام غيره دون أن يغير لفظاً منه أو معنى، والتضمين فى البيان أن تعدى لفعل بغير حرفه أما فى النحو فهو إشراب كلمة معنى كلمة لتقع موزعها وتنشأ بيئتها فى الكل وتؤدى وظيفتها النحوية ... ولكن ظاهرة التضمين النحوى أوسع مدى من أقليم الحروف ...))^(٢).

ونجد الدكتور مهدى المخزومى قد تعرض لهذه الظاهرة وجعلها مسألة خلافية بين البصريين والكوفيين دون أن يُعطى رأياً فيها قال: ((قالبصريون يمنعون إنابة بعض الحروف الجارة عن بعض قياساً ... وما أدهم ذلك محمول على تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف، أو شذوذ النيابة، والكوفيون يجوزون نيابة بعضها عن بعض قياساً))^(٣).

١- البيان فى روائع القرآن: ١٢٢/١ .

٢- المصدر نفسه: ١٢٣/١، وينظر: التكت فى إعجاز القرآن: ٩٥، والإيضاح فى علوم البلاغة: ٤١٠، ومعجم المصطلحات البلاغية: ٢٦٢/٢ .

٣- مدرسة الكوفة: ٣٢٦ - ٣٢٧ .

أما الدكتور إبراهيم السامرائي فقد عاب على القدماء تأثرهم بالفلسفة العقلية ومنطق أرسطو وجعله ذا أثر سلبي على البحث اللغوي والنحوي وماتر العلوم الأخرى ((ومن أجل هذا ظهرت في علوم العربية قواعد وأحكام لم تكن وليدة الاستقراء الشامل الواسع للغة كقولهم مثلاً: إن الفعل ((كذا)) يأتي لازماً ولا يأتي متعدياً، وإن الحرف ((كذا)) يأتي لمعنى ولا يأتي لغيره، وهكذا فإذا فطنوا أن هذا الفعل وذلك الحرف، قد أتيا على غير ما ذكروا، فزعوا إلى طريقتهم ومنهجهم يؤولون ويعللون ...))^(١).

وقد تناول الدكتور فاضل السامرائي هذه الظاهرة في كتابه معاني النحو والأصل عنده ألا تتوب حروف الجر بعضها عن بعض، بل أبقاها على أصل معناها ما أمكن، فإن لم يمكن ذلك ففي الاتساع وعدم التكلف مندوح))^(٢).

وأما التضمين فله غرض بلاغي لطيف وهو الجمع بين معنيين بأخصر أسلوب فيولد معنى جديداً فهو يأخذ معنى من الفعل المذكور، ومعنى الفعل المقتر فيولد منها معنى جديد بين المعنيين^(٣).

وجاء رأى الدكتور كاصد الزيدى متماثلاً مع رأى أستاذه عبد الستار الجولاي رافضاً القول بالنيابة أو التضمين مرجحاً بقاء الحرف على معناه الذي وضع له في الأصل وهذا أدل على المراد وأقوى للمعنى^(٤).

ويبدو أن عبارات المحدثين لم تأتى بجديد وإن حاولوا ذلك؛ لأنها جاءت مرددة لما قاله القدماء ولم يتفقوا على رأى يوضح لنا هذه الظاهرة .

١- من وحى القرآن: ١٠٦ .

٢- ١٠/٣ .

٣- ينظر: الجملة العربية والمعنى: ١٠١، ومعاني النحو: ١٢/٣ .

٤- ينظر: دراسات نقدية في اللغة والنحو: ٩٨-٩٩ .

وبعدُ ومن خلال ما قدمناه من الآراء فى هذه الشأن يتضح لنا مدى الاضطراب الذى أحاط بهذا الموضوع منذ ظهوره فى النتائج اللغوى باعتباره ماسطلاً يمكن التعويل عليه فى تقويم النصوص اللغوية المتعارضة مع القواعد التى تحكم تعدية الأفعال وعلاقتها بما بعدها من مكملات الجملة بالقدماء على الرغم من جهودهم لم يستطيعوا الاتفاق على شئ واحد مما يتعلق بهذه الظاهرة من تعريفاتهم لها وصولاً إلى القول بقياسيتها أو سماعتيتها .

إن فلكا المذهبيين مع الاحتفاظ بحق الأفضلية إلى التضمين عاجز، عن إيجاد مبرر مطرد مقنع لهذه الظاهرة اللغوية الرائعة .

ثالثاً - التضمين بين الحقيقة والمجاز :

اختلفت الآراء حول المحل الذى يمكن أن يُحمل عليه التضمين، منذ أن وجد فى التراث النحوى حتى اليوم من جهة علاقة الفعل بما يدل عليه يُعامل على أنه دال على هذا المعنى حقيقة أم علاقته بهذا المعنى علاقة مجازية؟.

ابن جنى يحمل المعنى على حقيقته وإنه قريب من باب الترادف فى الأفعال، لأن هذا الفعل فى معنى ذلك الآخر فلذلك جئ معه بالحرف المعتاد مع ما هو فى معناه^(١).

أما الزمخشري فإنه ومن خلال التعريف الذى ينص على أن المقصود بلفظ الفعل فى التضمين إنما معناه الحقيقى^(٢).

وللزركشى رؤيا أخرى وتحليل تفرد به إذ يؤكد أن التضمين مجاز خاص ((والتضمين أيضاً مجاز، لأن اللفظ لم يوضع للحقيقة والمجاز معاً

١- ينظر الخصائص: ٩٢/٢ .

٢- ينظر: الكشف: ٦٧٠/٢ .

والجمع بينما مجاز خاص يسمونه بالتضمنين، تفرقة بينه وبين المجاز المطلق^(١).

ويذهب أبو البقاء الكفوى إلى المجاز من خلال التعريف الذى صاغه وهو ((أن يحمل اللفظ معنى غير الذى يستحقه بغير آلة ظاهرة))^(٢).

وابن قيم مع المعنى الحقيقى إذ قال: ((والفعل إذا ضُمّن معنى فعل آخر لم يلزم أعطائه حكمه من جميع الوجوه بل من جلالة هذه اللغة العظيمة الشأن وجزالتها أن يذكر المتكلم فعلاً ما ويضمّنه معنى فعل آخر ويجرى على المضمن أحكامه لفظاً وأحكام للفعل الآخر معنى))^(٣) ويفهم من كلام ابن قيم أن التضمنين لم يتم فيه الاضراب عن معنى الكلمة الأصلية نهائياً ولم يقصد هذا المعنى الأصلية لوحده وإنما تتم فيه ملاحظة المعنى الأصلية مع وجود معنى آخر تجمعها علاقة نوع ما مع المعنى الأول.

أما ابن عاشور فيذهب إلى المجاز ويبدو ذلك واضحاً من خلال التعريف الذى صاغه للتضمنين قال: ((ومن بديع الإيجاز فى القرآن الكريم وأكثره ما تسمى بالتضمنين وهو يرجع إلى أيجاز الحذف، والتضمنين أن يُضمّن الفعل أو الوصف معنى فعل أو وصف آخر ويشار إلى المعنى المضمن بذكر ما هو من متعلقاته من حرف أو معمول فيحصل فى الجملة معنيان))^(٤).

وذَهَبَ صاحب حاشية الشهاب على تفسير البيضاوى إلى للمعنى الحقيقى والتضمنين عنده أن يقصد بلفظ فعل معناه الحقيقى، ويلاحظ معه معنى

١- البرهان فى علوم القرآن: ٢١١/٣ .

٢- الكليات: ٢٦٦ .

٣- التبيين: ٩٥ .

٤- التحرير والتنوير : ١٢٠/١ .

فعل آخر يناسبه ويدل عليه بذكر سملته^(١) .

وقد أثبت الشيخ ياسين في حاشيته على التصريح ثمانية أقوال منها أن التضمنين من المجاز المرسل؛ لأنه استعمل اللفظ في غير معناه لعلاقة بينهما وقرينة ونسبه إلى ابن جنى، وقيل إن فيه جمعاً بين الحقيقة والمجاز لدلالة المذكور على معناه بنفسه، وعلى معنى المحذوف بالقرينة وهذا إنما يقول به من يرى جوار الجمع بين الحقيقة والمجاز وهو ظاهر قول المغنى.

ولم يتفق على واحد منها وإن كان قول ((ابن كمال باشا)) قد استوقفه والذي عد فيه التضمنين نوعاً مستقلاً من أركان الكلام^(٢).

والسيوطى يرجح المعنى الحقيقى إذ نقلَ عن الشيخ سعد الدين النفتازانى (ت ٧٩٩هـ) في حاشيته على الكشاف قوله: ((فإن قيل: الفعل المذكور إن كان مستعملاً في معناه الحقيقى فلا دلالة على الفعل الآخر، وإن كان في معنى الفعل الآخر فلا دلالة على معناه الحقيقى، وإن كان فيها جميعاً لزم الجمع بين الحقيقة والمجاز)).

ويرد السيوطى قائلًا ((هو في معناه الحقيقى مع حذف حال مأخوذ من الفعل الآخر بمعونة القرينة اللفظية فمعنى: ((يقلب كفيه)) على كذا: نادماً على كذا، ولا بد من اعتبار الحال، وإلا لكان مجازاً محضاً لا تضمنياً وكذا قوله ﴿يَتَّبِعُونَ النَّبَى﴾ (البقرة: ٣) تقديره: معرفين بالغيب))^(٣).

ويعرفه الأشمونى بأنه ((إشراب اللفظ لفظ آخر وإعطائه حكمه لتصريح الكلمة تؤدى مؤدى كلمتين)) فيصبح التضمنين ليس إعطاء المعنى كاملاً، وإنما

١- يُنظَر : ٣٢٧/١ .

٢- حاشية ياسين على شرح التصريح : ١٢/٣ . وينظر : حاشية الصبان : ١٣٨/٢ .

٣- الأشباه والنظائر : ٢٤٢/١ .

إعطائه جزء من معنى الفعل المتضمن، وربما التلميح إليه بواسطة الحرف، أما الصبآن فيجعلهما إلحاق مادة بأخرى فى التعدية أو اللزوم لتتناسب بينهما فى المعنى^(١).

رابعاً - الفرق بين التضمين والتقدير :

هناك من فرق بين للتضمين والتقدير وفصل القول فى ذلك إذ قال ابن الحاجب (ت ٤٦٤هـ) فى أماليه ((الفرق بين للتضمين وبين التقدير فى قولنا: بُنى ((ابن)) لتضمنه معنى الاستفهام، وضربته تأديباً منصوب بتقدير اللام، وغلام زيد مجرور بتقدير اللام، وخرجت يوم الجمعة منصوب بتقدير فى: أن للتضمين يراد به أنه فى المعنى المتضمن على وجه لا يصح إظهاره معه .

والتقدير أن يكون على وجه يصح إظهاره معه سواء اتفق الإعراب أم اختلف، فإنه قد يختلف فى مثل قولك: ضربته يوم الجمعة وضربته فى يوم الجمعة، وقد لا يختلف فى مثل قولك: والله لأفعلن، والله أفعَلَنَ .

والفرق بينهما: أنه إذا لم يختلف الإعراب كان مراداً وجوده وكان حكمه الموجود، وإذا اختلف الإعراب كان المقدّر غير مراد وجوده فيصل الفعل إلى متعلقه بنفسه^(٢).

وقد فرق ابن الدّهان (ت ٥٦٩هـ) بين العدل والتضمين: وعنده ((أن العدل هو أن تريد لفظاً فتعدل عنه إلى غيره كعمر من عامر، ومسحر من السحر، والتضمين أن تحمل اللفظ معنى غير الذى يستحقه بغير آلة ظاهرة))^(٣).

١- ينظر: حاشية الصبان: ١٣٨/٢ .

٢- ١١٠/٤ ، والأشباه والنظائر: ٢٥٠/١ .

٣- الأشباه والنظائر: ٢٥٣/١ .

ونكر السبوطى أن الإضمار أسهل من التضمن ونسب ذلك إلى ابن مالك؛ لأن التضمن زيادة بتغير الوضع والإضمار زيادة بغير تغيير^(١) .

خامساً - أغراض التضمن وفوائده :

إنَّ المتنبى لأقوال النحاة والبلاغيين والأمثلة التى ساقوها يجد أن قضية الإيجاز هى أهم غرض للتضمن وقد جاءت أقوالهم متقاربة فى هذه الحقيقة إذ أكد الرمانى (ت ٣٨٦هـ) ذلك بقوله إنَّ ((التضمن كله إيجاز استغنى به عن التفصيل إذ كان يدل دلالة الاخبار فى كلام الناس))^(٢) .

وهذا رأى الباقلانى (ت ٤٠٣هـ) أيضاً وعنده التضمن كله إيجاز وذكر أن التضمن الذى تدل عليه دلالات القياس أيضاً إيجاز^(٣) وتبعهما الزركشى فى ذلك ونسب إلى ابن الأثير قوله إن التضمن واقع فى القرآن خلافاً لما اجمع عليه أهل البيان^(٤) .

وقال ابن عاشور ((ومن بديع الإيجاز فى القرآن وأكثر ما يسمى بالتضمن وهو يرجع إلى إيجاز الحذف...))^(٥) .

ويرى ابن هشام أن فائدة التضمن أن يدل بكلمة واحدة على معنى كلمتين بذلك على ذلك أسماء الشرط والاستفهام^(٦) .

وفى موضع آخر قال وهو يتحدث عن الأمور التى يتعدى بها الفعل للقاصر ((ويختص التضمن عن غيره من المعديات بأنه قد ينقل الفعل إلى

١- ينظر: المصدر نفسه: ١٧٠/١ .

٢- الذئب فى أعجاز القرآن: ٩٥ .

٣- ينظر: أعجاز القرآن: ٢٧٣ .

٤- ينظر: البرهان: ١٤/٣، ودراسات فى العربية: ٢٠٧ .

٥- التحرير والتنوير: ١٢٠/١ .

٦- ينظر: معنى اللبيب: ٦٨٧ .

مفعولين بعد ما كان قاصراً، وذلك فى قولهم ((لا لوك نصحاً ولا لوك جهداً))
لما ضَمَّن معنى ((لا أَمْنُكَ)). ومنه قوله تعالى: ﴿لَا يَأْتِيَنَّكُمْ خَبْرًا﴾ (آل عمران: ١١٨) وعدى ((أخبر وخبر وحث وأنبأ ونبا)) إلى ثلاثة لما ضَمَّنْتَ معنى ((أعلم وأرى)) بعد أن كانت متعدية إلى واحد بنفسها وإلى آخر بالجار^(١).

ويقال: ألا فى الأمر يألُو، إذا قصر فيه، ثم استعمل معدى إلى مفعولين فى قولهم: لا لوك نصحاً، ولا لوك جهداً، على التضمين. والمعنى: لا أَمْنُكَ نصحاً ولا انقصة^(٢).

ومن أغراض التضمين وفوائده أنه يولد معنى جديداً فهو يأخذ معنى من الفعل المذكور ومعنى آخر من الفعل للمقتر فيولد منهما معنى جديد بين المعنيين وذلك نحو قوله تعالى: ﴿مِنَ اللَّيْلِ يَسْجُدُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾ (الانسان: ٦) فقد ضَمَّن يشرب معنى ((يرتوى)). فجمع معنى الشرب والرى معاً^(٣). فإنهم يضمون يشرب معنى يروى فيعدونه بالباء التى تطلبها فيكون فى ذلك دليل على الفعلين؛ أحدهما بالتصريح به والثانى بالتضمين والإشارة إليه بالحرف الذى يقتضيه مع غايه الاختصار وهذا الاختصار وهذا من بديع اللغة ومحاسنها وكمالها^(٤).

ودور التضمين فى التعدية وللزوم ملحوظ وبكثرة إذ وَرَدَتْ فى اللغة أفعال مُنْعَم معها حذف للجار وتعدية الفعل، مثل اختار واستغفر وأمر ونصح^(٥)

١- معنى اللبيب: ٦٨١ .

٢- ينظر: الكشاف: ٤٣٤/١ .

٣- ينظر: الجملة العربية والمعنى: ٢٠١ .

٤- ينظر: بدائع الفوائد: ٤٢٤/٢ .

٥- ينظر الكتاب: ٣٧/١ ونتائج الفكر: ٣٥٣ .

وقد اختلف موقف النحاة منها فهذب أغلبهم إلى أنها من المسموع الذى لا يقاس عليه وفى هذا يقول سيبويه: ((وليس كل فعل يفعل به هذا))^(١).

وحاول فريق أن يجعل تعدى هذه الأفعال عن طريق الحذف قياساً^(٢).

ومن النحاة من رفض هذه الفكرة وما ورد منها فى القرآن وفى الشعر محمول على التضمنين ففى قوله تعالى: ﴿وَأَخَذَ مَوْمِنٌ قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾ (الأعراف: الآية ١٥٥).

قال ابن قيم: ((اخترت أصله أن يتعدى بحرف الجر، وهو (من)؛ لأنه يتضمن إخراج بشئ من شئ وجاء محذوفاً من قوله: ﴿وَأَخَذَ مَوْمِنٌ قَوْمَهُ﴾ لتضمن الفعل معنى فعل غير متعدٍ كأنه نخل قومه وميزهم وسيرهم، ونحو ذلك فمن - هنا - والله أعلم - سقط حرف الجر كما سقط من ((أمرتك الخير)) أى الزمك وكلفتك؛ لأن الأمر الزام وتكليف ومنه تمرن الديار أى: تقطعونها وتجاوزونها ومنه ((رَحَبْتُكَ الدار)) أى: وسعيتك))^(٣).

ومنهم قولهم: ((سَمِعَ اللهُ لَمَنْ حَمَدَ)) إذ جعل السُّهْيَاى مفعول مَسْمَعٍ محذوفاً وعندئذ أن السمع متعلق بالأقوال والأصوات دون غيرها .
فإنما سمع الإجابة ليتعدى باللام نحو (سَمِعَ اللهُ لَمَنْ حَمَدَ) لتضمنه معنى الاستجابة ولا حذف هنا وإنما هو مضمن^(٤).

ومن خلال التضمنين استند إلى تحديد إعراب اللفظة القرآنية إذا تعددت وجوه إعرابها وإنقاء الوجه الأقرب إلى واقع اللغة وقد كثر ذلك عند المعربين

١- الكتاب: ٣٧/١ .

٢- ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني: ١١١/٢ .

٣- بدائع الفوائد: ٤٧٨/٢، وينظر المساعد: ٤٢٨/١ .

٤- ينظر: نتائج الفكر: ٣٥٣ .

والمفسرين ومن ذلك ما ذكره ابن قيم من سر انتقاء لفظ ((غير)) وإعرابه فى قوله تعالى: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ (الفاتحة: ٧).

أما الإتيان بلفظ (غير) فهى صفة لما قبلها فأفاد الكلام معها وصفتهم بشيئين: أحدهما: أنهم مُنعم عليهم .

والثانى: أنهم غير مغضوب عليهم، فأفاد ما يفيد العطف مع زيادة التثاء عليهم ومدحهم فإنه يتضمن صفتين: صفة ثبوتية وهى كونهم مُنعماً عليهم وصفة سلبية وهى كونهم غير مستحقين لوصف الغضب^(١).

ولعل فى هذا التوضيح ما يقرر أن إعراب (غير) صفةً هو الأليق فى معنى الآية ويبعد إعرابها بدلاً أو استثناء كما يجيزه العربون .

وقد لخص السيوطى أغراض التضمين وأنواعه بأسلوب موجز حصرها بين الإيجاز والمجاز^(٢).

سادساً - أقوال النحاة فى قياس التضمين :

ذَهَبَ أَهْلُ اللُّغَةِ وجماعة من النحويين والبلاغيين إلى أن التوسع فى الحرف وأنه واقع موقع غيره من الحروف أولى وذهب المحققون إلى أن التوسع فى الفعل وتعديته بما لا يتعدى لتضمنه ما يتعدى بذلك الحرف؛ لأن التوسع فى الأفعال أكثر^(٣).

إن الذين يقولون بالمجاز فى التضمين ويعتبرونه تابعاً للمجاز وبما أن المجاز قياساً فكذلك التضمين، ويمثل هذه الطائفة جماعة من نحاة

١- بدائع الفوائد: ٤٢٨/٢.

٢- ينظر: الإتيان فى علوم القرآن: ٤٤٤ .

٣- ينظر: البرهان: ٢١١/٣.

البصرة^(١) ومن الذين اعتمدوا قول ابن جنى: ((ووجدتُ في اللغة من هذا الفن شيئاً كثيراً لا يكاد يحاط به، ولعله لو جمع أكثره لا جميعه لجاء كتاباً ضخماً))^(٢).

وقال في نهاية هذا البحث ((فقس على هذا؛ فإنك لنْ تعدم إصابة بلإن الله ورشداً))^(٣) دليلاً على قياسية التضمن فنصه على كثرتِه وطلب الإنسان به وقبوله، كلها توحى بأنه قياسي عنده .

وذهب ابن عربى إلى أن وضع فعل مكان فعل أتيِس وأوسيه من وضع حرف مكان حرف، وكذلك عادة العرب أن تحمل معانى الأفعال على الأفعال بما بينهما من الارتباط^(٤) .

وقال ابن عصفور ((إن التصرف في الأفعال أولى منه في الحروف وأيضاً فإنك إذا حكمت للفعل بحكم آخر كان لذلك مسوغٌ وهو كون الفعلين بمعنى واحد، وإذا جعل حرف بمعنى آخر لم يكن لذلك مسوغ؛ لأنهما لا يجتمعان في معنى واحد))^(٥).

وأشار إلى كثرتِه ابن الشجرى^(٦) والرضى^(٧)، وابن هشام في المغنى^(٨)،

١- ينظر: مدرسة الكوفة: ٣٢٨ .

٢- الخصائص: ٩٤/٢ .

٣- المصدر نفسه: ٩٧/٢ .

٤- ينظر: أحكام القرآن: ١٧٧/١ .

٥- شرح جمل للزجاجي: ٤٩٧/١ - ٤٩٨ .

٦- ينظر: الأمالي الشعرية: ٣٢٣ .

٧- ينظر: شرح الكافية: ١٣٨/٢ - ١٣٩ .

٨- ينظر: ٨٩٩ .

وابن عقيل^(١)، والأشموني^(٢) والسيوطي^(٣) .

وذهب كثير من النحاة إلى أن التضمين ليس بقياس وإنما هو سماع عن المحتج بكلامهم، ويذهب إليه عدد الضرورة، ومن صرح بهذا: ابن السيد البطلوسي^(٤)، وعلم الدين المخاوي^(٥) وأبو حيان القائل فيه: ((والتضمين لا يجوز بقياس في الكلام وإنما يجيء في الشعر للضرورة وإن جاء شيء منه في الكلام حفظ ولم يقس عليه لقلة ما جاء منه))^(٦) وقال عنه المرادي: ((ويظهر في الأفعال كذلك فهو قد جعل الفعل المتعدى لازماً ولا يجعله حقيقياً وهو مقصور على السماع ولا يقاس عليه^(٧) وحجة المعترضين على قياسته أن لكل لفظ مدلولاً وصفيّاً، ومتى أمكن إجراء اللفظ عليه كان أولى^(٨) وأن القول بقياسية التضمين يؤدي إلى عدم حفظ معاني الأفعال قال ابن عقيل ((من النحويين من قاسه لكثرته ومنهم من قاسه لكثرته ومنهم من قصره على السماع؛ لأنه يؤدي إلى عدم حفظ معاني الأفعال))^(٩).

أما مجمع اللغة العربية في القاهرة فقد جرى مذهب البصريين في هذه الظاهرة ورأى أنها قياسية لا سماعية لكنه وضع لقياسيتها ثلاثة شروط وهي:

١- ينظر: المساعد: ٤٢٨/١ .

٢- ينظر: شرح الأشموني: ١٣٩/٢ .

٣- ينظر: الأشباه والنظائر: ١٣٧/١ .

٤- ينظر: الاقتضاب في شرح أدب الكاتب: ٢٤٣ .

٥- ينظر: سفر السعادة: ٨٢٧/٢ .

٦- التذييل والتكميل: ٤٤/٦، وينظر: البحر المحيط: ١٦٦/٧، ولرثشاف الضرب:

٢٠٨٩/٤ .

٧- ينظر: شرح التسهيل: ٤٤٠ .

٨- ينظر: سفر السعادة: ٨٢٧/٢، والبحر المحيط: ١٦٧/٧ .

٩- المساعد: ٤٢٨/١ .

- ١- تحقق المناسبة بين الفعلين، وكثرة وروده فى كلام العرب فإذا لم توجد بين الفعلين العلاقة المعتبرة فى صحة المجاز كان التضمنين باطلاً .
- ٢- وجود قرينة تدل على ملاحظة الفعل الآخر يؤمن معها اللبس.
- ٣- ملائمة التضمنين للذوق العربى^(١) وذيل القرار بتوصية تفيد أن القول بقياسية التضمنين لاينبغى التوسع فيها إلا لغرض بلاغى^(٢) .

٢٠٠

١- ينظر: دراسات فى العربية: ٢٠٥، ومعانى النحو: ١٤/٣ .

٢- ينظر: القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة: ١١٦ .

الخاتمة

فى كل بحث لابد من خلاصة لأهم النتائج وإبنى على يتين من أن لا جديد تحت الشمس. هذا قالوا وهذا الكلام يصدق على نحونا العربى الأصل ومن خلال هذه الآراء التى قمتها فى هذا الموضوع، تبين مدى الاضطراب والخلط الذى أحاط بهذا الموضوع منذ ظهوره فى رحم النحو بوصفه مصطلحاً يمكن التعويل عليه فى تقويم النصوص اللغوية التى تتعارض مع القواعد التى تتحكم فى تعدية الأفعال وعلاقتها بمكملات الجملة .

وعلى الرغم من جهود القدماء والمحدثين الجبارة فإنهم لم يستطيعوا الاتفاق على شئ واحد فيما يخص هذه الظاهرة واختلافاتهم مبتئة من التعريف وصولاً إلى القول فى حقيقتها أو مجازيتها مروراً بقياسية أو سماعية هذه الظاهرة وهى المحصلة النهائية التى كان من الممكن أن يتوصلوا إليها لحل كثير من الإشكالية فى توجيه قواعد النحو .

ولقد تبين لنا أن هذه الظاهرة ليست من المعائل الخلافية بين المذهبين بل كان الخلاف فيها فردياً إذ قال بها البصريون قبل الكوفيين وليس كما نقل من أن النبابة خاصة بالكوفيين والتضمين خاص بالبصريين على ما بينا من توجيه الفراء لكثير من النصوص وحملها على التضمين لما لهذه الظاهرة من تحديد إعراب اللفظة القرآنية التى تتعدد وجوه اعرابها وهذا ما ألفناه كثيراً فى كتب اعراب القرآن المتيسرة لدينا إذا اعتمدوها فى توجيه ما أشكل إعرابه .

إن ظاهرة التضمين واسعة لا تقتصر على الأفعال أو الحروف أو الأسماء بل تذهب إلى أبعد من ذلك فقد يتضمن المبتدأ معنى الشرط وقد يتضمن الفعل معنى القسم فهى أوسع مدى من أقليم الحروف وقد انتصر كثيرون لنظرية

التضمنين فى الأفعال فهى لقيس عندهم وكثيراً ما نسمع الاستفهام المتضمن معنى النفى وهذا من بدیع لغة القرآن ومن شجاعتها .

وقد تبين لنا من خلال هذه الدراسة أن هناك فرق كبير بين ظاهرة التضمن والتقدير من جهة وبين التضمن والعدل من جهة أخرى .

إن هذه الظاهرة قديمة قدم النحو العربى إذ قال بها الخليل وسيبويه من قبل وليس كما نُقل عنها من أن ابن جنى هو أول من تحدث عنها أو الزمخشري هو أول من كشف المستار عن هذا المصطلح .

الخلاصة

هذا بحث تناولت فيه ظاهرة التضمين بين النحاة والبلاغيين على اعتباره من أساليب العربية في توجيه قواعد النحو ووسيلة من وسائل التأويل النحوى لحل إشكالية الأصل، فإذا كان في الجملة فعل لازم باشره المفعول أو متعد لم يصل إلى المفعول إلا بواسطة قام النحوى بالاستعانة بهذه الظاهرة .

والتضمين من المصطلحات المشتركة بين النحو والبلاغة والنقد وهو من الأساليب القديمة إذ له شأن في رحم النحو العربى وقد أوضحنا الفرق بين ظاهرة تناوب الحروف وظاهرة التضمين وبيننا أقوال النحاة في ذلك.

إن هذه الظاهرة واسعة سعة اللغة العربية إذ لا تقتصر على الأفعال أو الحروف أو الأسماء بل تذهب إلى أبعد من ذلك فقد يتضمن المبتدأ معنى الشرط أو الاستفهام معنى النفى. ويتضمن الفعل معنى القسم فهى أوسع مدى من اقليم الحروف وقد انتصر لها الكثير من النحويين والبلاغيين فهى عندهم أقيس من تناوب الحروف أو ما يسمى تعاقب الحروف .

مصادر ومراجع الفصل الأول

- ١- اختلاف النصرة فى اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، عبد الله بن أبى بكر الشرجى الزبيدى، تحقيق: د. طارق عون الجنبى، عالم الكتب - بيروت - لبنان، ط١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
- ٢- بن قيم الجوزية وآراؤه النحوية، أيمن عبد الرازق الشوا، تقديم الأستاذ الدكتور مازن المبارك، دار البشائر، ط١، دمشق، ١٩٩٥م .
- ٣- الإتقان فى علوم القرآن، للأمام جلال الدين السيوطى، تحقيق: محمد سالم هاشم، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط٢، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م .
- ٤- أحكام القرآن: لأبى بكر بن العربى، تحقيق: على محمد البجاوى، مطبعة عيسى البابى الحلبي، (د. ت).
- ٥- أدب الكاتب، لأبى محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة، تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد دار الطلائع، ٢٠٠٥م .
- ٦- ارتشاف الضرب فى لسان العرب، لأبى حيان الأندلسى، تحقيق: د. رجب عثمان محمد، مكتبة البخانجى، القاهرة، ط١، ١٩٩٨م .
- ٧- الأزهية فى علم الحروف، على بن محمد الهروى، تحقيق: عبد المعين الملوحي، دمشق، (د. ط)، ١٣٩١هـ - ١٩٧١ .
- ٨- الأشباه والنظائر فى النحو، للأمام جلال الدين السيوطى، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٩٨٥م .
- ٩- الأصول ، دراسة إبستمولوجية للفكرى النحوى عند العرب، د. تمام حسان، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد ، ١٩٨٨ .

- ١٠- الأصول في النحو، لأبى بكر محمد بن سهل بن الميراج، تحقيق: الدكتور عبد الحسين الفتلى، مؤسسة الرسالة، ط٤، ١٩٩٩م - ١٤٢٠هـ .
- ١١- الاقتضاب فى شرح أدب الكاتب، لابن السيد البطليوسى، دار الجميل، بيروت - لبنان، (د.ط)، ١٤٠٠هـ .
- ١٢- الأمالى الشجرية، ضياء الدين أبو السعادات المعروف بابن الشجرى، دار المعرفة للطباعة والنشر، (د.ط)، بيروت - لبنان، (د.ت).
- ١٣- الأمالى النحوية، لابن الحاجب، تحقيق: هادى حسن حمودى، عالم الكتب، ط١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- ١٤- الإيضاح فى علوم البلاغة، للخطيب القزوينى، تحقيق: محمد عبد القادر، المكتبة العربية، بيروت - لبنان (د.ط)، (د.ت) .
- ١٥- بدائع الفوائد، للأمام أبى عبد الله محمد بن أبى بكر بن قيم الجوزية، تحقيق: على بن محمد العمران، دار علم الفوائد، ط١، ١٤٢٥هـ.
- ١٦- البرهان فى علوم القرآن، للأمام بدر الدين أبى عبد الله الزركشى، قُتم له وعلق عليه مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م .
- ١٧- البيان فى روائع القرآن، الدكتور تمام حسان، عالم الكتب، ط٢، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م .
- ١٨- البيان فى غريب إعراب القرآن، لأبى البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبى سعيد الأنبارى، تحقيق: د. عبد الحميد طه، مراجعة مصطفى السقا، دار الكتاب العربى، القاهرة، (د.ط)، ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م .
- ١٩- تأويل مشكل للقرآن، للأمام أبى محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة، تحقيق: السيد أحمد صقر، مكتبة دار التراث، القاهرة، (د.ط)، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م .

- ٢٠- التأويل النحوى فى القرآن الكريم، للدكتور عبد الفتاح أحمد الحموز، مكتبة الرشد (د. ط)، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .
- ٢١- التبيان فى إعراب القرآن، لأبى البقاء عبد الله بن الحسين العكبرى، تحقيق: على محمد البجاوى، مطبعة عيسى البابى الحلبي، ط١، ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م .
- ٢٢- التبيان فى أقسام القرآن، للأمام ابن قيم الجوزية، صَحَحه طه شاهين، مكتبة المتنبى، القاهرة، (د. ط)، ١٩٦٨م .
- ٢٣- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، لأبى البقاء عبد الله بن الحسين العكبرى، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامى، بيروت - لبنان، (د. ط)، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .
- ٢٤- للتحرير والتتوير، للإمام الشيخ محمد بن طاهر بن عاشور مؤسسة التاريخ، بيروت - لبنان، (د. ط) ، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م .
- ٢٥- للنحفة النظامية فى الروضة الاصطلاحية، لعلى أكبر بن محمود، حيدر آبادى، دار المعارف النظامية، ط٢، ١٣٤٠هـ .
- ٢٦- التنزيل والتكميل فى شرح كتاب التسهيل، لأبى حيان الأندلسى، تحقيق: الدكتور حسن هنداوى، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م .
- ٢٧- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لجمال الدين بن عبد الله بن مالك، تحقيق: أحمد السيد أحمد على، المكتبة التوفيقية، (د. ط)، (د. ت) .
- ٢٨- تتاب حروف الجر فى القرآن، للدكتور حسين عواد، دار الفرقان، الأردن، ط١، ١٩٨٢م .

- ٢٩- جامع البيان، لأبى جعفر محمد بن جرير الطبري: تحقيق: هانى الحاج وعماذ زكى البارودي، المكتبة التوفيقية، ٢٠٠٤م .
- ٣٠- الجامع لأحكام القرآن، لأبى عبد الله محمد بن أحمد القرطبي، تقديم: هانى الحاج، تحقيق: عماذ زكى البارودي، المكتبة التوفيقية، (د.ت) .
- ٣١- الجملة العربية والمعنى، الدكتور فاضل صالح السامرائي، دار الفكر، ط٢، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩.
- ٣٢- الجنى الدانى فى حروف المعانى، الحسن بن القاسم المرادى، تحقيق: د. فخر الدين قباوة والأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م .
- ٣٣- حاشية الشهاب على تفسير البيضاوى، للقاضى شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر الخفاجى، صححة وخرج آياته الشيخ عبد الرزاق المهدي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط١، ١٩٩٧م .
- ٣٤- حاشية الصبآن على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق محمود بن الجميل، مكتبة الصفا - القاهرة، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م .
- ٣٥- حاشية ياسين على شرح للتصريح، للشيخ ياسين بن زين العليمى الحمصى، تحقيق: حمد السيد سيد أحمد، المكتبة التوفيقية، (د.ت) .
- ٣٦- الخصائص، لأبى الفتح عثمان بن جنى، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوى، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط٢، ٢٠٠٣م .
- ٣٧- دراسات فى العربية وتاريخها، للشيخ محمد الخضرى حسين، مكتبة دار الفتح، دمشق، ط٢، ١٣٨٠هـ - ١٩٦٠م .
- ٣٨- دراسات نقدية فى اللغة والنحو، د. كاصد الزيدى، دار أسامة للنشر، ط١، ٢٠٠٣م .

- ٣٩- الذر المصون في علوم الكتاب المكنون، الإمام شهاب الدين أبو العباس المعروف بالسمين الحلبي، تحقيق: الشيخ علي محمد معوض وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط١، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م .
- ٤٠- رصف المباني في شرح حروف المعاني، الامام أحمد بن عبد النور المالقي، تحقيق: أ.د أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط٣، ٢٠٠٢م .
- ٤١- سفر السعادة وسفير الافادة، للإمام علم الدين السخاوي، تحقيق: محمد أحمد الدالي، دار صادر، بيروت، ط٢، ١٤١٥هـ .
- ٤٢- شرح جمل الزجاجة، لابن عصفور الاشيلي، تحقيق: د. صاحب أبو جناح، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، (د.ط)، ١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م .
- ٤٣- شرح التسهيل، للحسن بن قاسم المرادي تحقيق: محمد عبد النبي محمد، مكتبة الايمان بالمنصورة، ط١، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م .
- ٤٤- شرح التصريح على التوضيح، للشيخ خالد بن عبد الله الأزهرى، المكتبة للتوفيقية، (د.ط)، (د.ت).
- ٤٥- شرح الكافية الشافية، لأبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك، تحقيق: د.عبد المنعم أحمد حريزي، دار المأمون، ط١، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .
- ٤٦- شرح الكافية في النحو، لرضي الدين محمد بن الحسن، الاستر آبادي النحوي، تحقيق: أحمد السيد أحمد، المكتبة التوفيقية، (د.ط)، (د.ت).
- ٤٧- شرح المفصل للزمخشري موفق الدين أبي البقاء بن يعيش، تحقيق: د. أمل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٦م .

٤٨- الطبرى النحوى من خلال تفسيره، د. فهمى أحمد شوقى الأنوسى، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ٢٠٠٣ م .

٤٩- طريق الهجرتين وباب السعادتین، للإمام أبى عبد الله محمد بن أبى بكر الشهير بابن قيم الجوزية، دار مكتبة الحياة، بيروت - لبنان ، ١٩٨٠ م .

٥٠- الفوائد المشوق إلى علوم القرآن، للإمام أبى عبد الله محمد بن أبى بكر الشهير بابن قيم الجوزية، دار للكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط١، ١٩٨٢ م.

٥١- فى النحو العربى قواعد وتطبيق، د. مهدي المخزومي، دار الرائد العربى، ط٢، (د.ت) .

٥٢- القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة جمعاً ودراسة تأليف خالد بن سعود بن فارس العصيمي، دار ابن حزم، ط٢، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.

٥٣- قضايا التعدية واللزوم فى الدرس النحوى، لأبى لوس ابراهيم الشمسان، مطابع الطيار، للأوقفت، ط١، ١٤٠٧هـ.

٥٤- الكتاب، لأبى بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٤، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م .

٥٥- الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل، للإمام أبى القاسم بن عمر الزمخشري، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربى، بيروت، ط٢، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١ م .

٥٦- الكليات معجم فى المصطلحات والفروق اللغوية، لأبى البقاء الكفوى، تحقيق د. عدنان درويش، محمد المصرى، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨ م .

٥٧- لسان العرب، لابن منظور، دار صادر، بيروت - لبنان، (د. ط)، ١٩٥٥م.

٥٨- مجاز القرآن أو ما يسمى الإشارة إلى بعض أنواع المجاز، للعز بن عبدالسلام، تحقيق: د. محمد مصطفى منشورات كلية الدعوة الإسلامية ولجنة الحافظ على التراث الإسلامي، ليبيا، ط١، ١٤٠١هـ .

٥٩- مجاز القرآن، لأبي عبيدة معمر بن المثنى، تحقيق: د. محمد فؤاد مزكين، مكتبة الخانجي القاهرة، (د. ط)، (د. ت).

٦٠- مجمع البيان في تفسير القرآن، للشيخ أبي علي الفضل بين الحسن الطبرسي، دار احياء التراث العربي، بيروت، (د. ط) ، (د. ت) .

٦١- المجيد في إعراب القرآن المجيد، لإبراهيم بن محمد السفاقسي، تحقيق: موسى محمد زنين، طرابلس - ليبيا، (د. ط)، ١٩٩٥م .

٦٢- المحرر في النحو، لعمر بن عيسى بن اسماعيل الهرمى، تحقيق: د. منصور علي محمد، دار السلام، ط١، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م .

٦٣- المحرر الوجيز، للقاضي أبي محمد عبد الحق بن غالب بن عطية، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي، دار للكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

٦٤- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، الدكتور مهدي المخزومي، دار المعرفة، بغداد، (د. ط)، ١٣٧٤هـ - ١٩٥٥م .

٦٥- للمساعد على تسهيل الفوائد، للإمام بهاء الدين بن عقيل، تحقيق: د. محمد كامل بركات، مركز أحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، ط٢، ٢٠٠١م.

٦٦- المصباح المنير، معجم عربي، للعلامة أحمد بن محمد الفيومي المقرئ،
دار الحديث، ط١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م .

٦٧- معاني القرآن، لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء، عالم الكتب، ط٣،
١٩٨٣م.

٦٨- معاني القرآن، لأبي الحسن سعيد بن مسعدة المعروف بالأخفش، قُتِمَ له
وعلق عليه: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط١،
١٤٢٣هـ - ٢٠٠٠م .

٦٩- معاني القرآن وإعرابه، لأبي إسحاق إبراهيم بين السري الزجاج، شرح
وتحقيق: د. عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ -
١٩٨٨م.

٧٠- معاني النحو، الدكتور فاضل صالح السامرائي، دار إحياء التراث، بيروت
- لبنان، ط٧، ١٤٢٨ - ٢٠٠٧م .

٧١- معجم المصطلحات البلاغية، للدكتور أحمد مطلوب، مطبعة المجمع العلمي
العراقي، (د. ط)، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .

٧٢- مغنى اللبيب عن كتب الأعراب، لجمال الدين ابن هشام الأنصاري،
تحقيق: مازن مبارك، محمد علي حمد الله، دار الفكر، ط٦، بيروت،
١٩٨٥م.

٧٣- من وحي القرآن، للدكتور إبراهيم السامرائي، ط١، ١٤٠١هـ - ١٩٨٠م.
للجنة الوطنية والاحتفال بمطلع القرن الخامس عشر الهجري .

٧٤- نتائج الفكر في النحو، لأبي القاسم السهيلي، تحقيق: محمد إبراهيم البناء،
دار الرياض للنشر، (د. ط)، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .

٧٥- نحو القرآن، د. أحمد عبد الستار الجولري، مطبعة المجمع العلمي
العراقي، بغداد، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.

٧٦- النحو الوافي، عباس حسن، دار المعارف، مصر، ط٢، ١٩٦٣م .

٧٧- النكت في اعجاز القرآن، لأبي الحسن علي بن عيسى الرماني، ضمن ثلاث
رسائل في اعجاز القرآن، تحقيق: محمد خلف الله ومحمد زغبول، دار
المعارف بالقاهرة، (د. ط)، (د. ت) .

٧٨- مع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للأمام جلال الدين السيوطي،
تحقيق: الدكتور عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، (د. ط)،
١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .

الفصل الثانى

الحذف والإضمار فى النّحو العربى

(دراسة فى المصطلح)

مقدمة :

مَنْ تَفَاتَّقَ النُّعَاةَ، وَعَجِيبَ سِرِّهَا، وَبَدِيعَ أَسَالِيْبِهَا، أُنْكَ تَرَى الْجَمَالَ
وَالرُّوعَةَ تَتَجَلَّى فِي الْكَلَامِ إِذَا أَنْتَ حَذَفْتَ أَحَدَ رُكْنَيْ الْجُمْلَةِ، أَوْ شَيْئاً مِنْ
مُتَعَلِّقَاتِهَا، فَإِنَّ أَنْتَ قَدَرْتَ ذَلِكَ الْمَحْذُوفَ، وَأَبْرَزْتَهُ صَارَ الْكَلَامُ إِلَى غُثٍّ
سَفْسَافٍ وَنَازِلٍ رَكِيكٍ لَا صِلَةَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا كَانَ عَلَيْهِ أَوَّلًا .

وَلَعَلَّ مِنْ أَهَمِّ دَوَاعِي الْحَذْفِ عِنْدَ الْعَرَبِ هُوَ الْإِجَازُ الَّذِي يُكْسِبُ الْعِبَارَةَ
قُوَّةً وَيُجَنِّبُهَا لِلْفُتُلِ .

وَيُؤَكِّدُ أَغْلَبُ النُّحَاةِ وَالبَلَاغِيِّينَ أَنَّ بِلَاغَةَ الْكَلَامِ وَدَلَالَتِهِ عَلَى الْمَعْنَى
إِنَّمَا تَكْمُنُ فِي الْحَذْفِ وَالْإِجَازِ، وَبِنَاءٍ عَلَى ذَلِكَ فَإِنَهُمَا - عِنْدَهُمْ - أَبْلَغُ مِنَ
الذِّكْرِ وَأَصَالَةِ الْأَسْلُوبِ، وَقَدْ عَقَّدَ لَهُ النُّحَاةُ وَالبَلَاغِيُّونَ أَبْوَابًا وَاسِعَةً يَبْنُونَ مِنْ
خِلَالِهَا جَزَالَ الْأَسْلُوبِ الْقِرَائِيَّ وَإِعْجَازَهُ .

وَقَدْ وَجَدْتُ فِي هَذَا الْبَحْثِ أَنَّ النُّحَاةَ وَالبَلَاغِيِّينَ يُفَرِّقُونَ بَيْنَ الْحَذْفِ
وَالِإِضْمَارِ، إِذْ ذَكَرَ الزَّرْكَشِيُّ أَنَّ الْإِضْمَارَ عِنْدَهُمْ يُطْلَقُ عَلَى مَا يَبْقَى لَهُ أَثَرٌ فِي
الْلفظِ، وَالْحَذْفُ يُطْلَقُ عَلَى مَا لَا يَبْقَى لَهُ أَثَرٌ فِي الْلفظِ .

وَفِي الْحَقِيقَةِ، إِنَّمَا لَمْ أَجِدْ نَحْوِيًّا أَوْ بِلَاغِيًّا رَاعَى هَذَا الْعُرْفَ أَوْ التَّرَمُّهَ
فِيمَا يُجْزِيهِ مِنْ تَوْجِيهِ أَوْ تَأْوِيلٍ أَوْ إِعْرَابٍ جُمْلَةٍ، بَلْ كَثِيرًا مَا يَوْضَعُ الْحَذْفَ
مَوْضِعَ الْإِضْمَارِ، وَالْقَوْلُ نَفْسُهُ يُنْطَبِقُ عَلَى الْإِضْمَارِ وَهَذَا مَا وَجَدْتُهُ سَائِرًا فِي
كُتُبِ الْأَفْهَمِينَ مِنَ نُّحَاةِ أَوْ بِلَاغِيِّينَ، وَبَعْدَ التَّمْهِيصِ فِي ذَلِكَ تَبَيَّنَ لِي أَنَّ أَكْثَرَ
أَلْفَاظِ النُّحَوِيِّينَ مَحْمُولَةٌ عَلَى التَّجَاوُزِ وَالتَّسَامُحِ، لَا عَلَى وَجْهِ الْحَقِيقَةِ؛ لِأَنَّ
مَقْصِدَهُمُ التَّقْرِيبُ عَلَى الْمُتَبَدِّلِينَ، وَالتَّعَلُّمُ لِلنَّاشِئِينَ، وَهَذَا لَا يَعْنِي فِي الرُّكْنِ نَفْسِهِ
أَنَّهُمْ لَا يُفَرِّقُونَ بَيْنَ الْمُصْطَلَحِينَ كَمَا فَهَمَ "ابْنُ مَعْصُومٍ الْقُرْطُبِيُّ"، وَتَبَعَهُ فِي ذَلِكَ
الدُّكْتُورُ "عَبْدُ الْمَسْتَارِ الْجَوَارِي" مُتَلَزِمًا رَأْيَهُ فِي كَثِيرٍ مِنْ بَحْثِهِ وَمَقَالَاتِهِ.

وَقَدْ جَاءَ بِحُثْيٍ هَذَا لَكِي يَبْرَأَ الْقَدَمَاءَ وَيُبْرَأَ سَاحَتَهُمْ مِمَّا نُسِبَ إِلَيْهِمْ، وَقَدْ
عَزَزْتُ دِفَاعِي عَنْهُمْ بِنُصُوصِ رَصِيدَةٍ لَا يَتُوبُ بِهَا غِبَارُ، أَوْ يَتَخَلَّلَهَا شَكٌّ. أَسْأَلُ
اللَّهَ أَنْ يَنَالَ بِحُثْيِ الْقَبُولِ وَالتَّوْفِيقِ، وَاللَّهُ مِنْ وَرَاءِ الْقَصْدِ .

(التمهيد) (في الحذف ودواعيه)

توطئة :

الحذف لغة: حذف الشيء يحذفه حذفاً: قطعاً من طريقه، ومنه حذفت الشعر، إذا أخذت منه^(١).

وفي الاصطلاح النحوي: إسقاط كلمة أو أكثر بشرط ألا يتأثر المعنى، أو الصياغة^(٢). أو هو إسقاط الشيء لفظاً ومعنى^(٣). وقيل: ((إسقاط كلمة بلا اجتزأ عنها بدلالة غيرها من الحال أو فحوى الكلام))^(٤). وهو أسلوب محدّد من أساليب التأويل يرتكز على دعوى إعادة صياغة المادة اللغوية ولا سيما النصوص المخالفة لقواعد التصرف الإعرابي^(٥). وهذا من منن العرب في لغتهم، إذ كانوا يجوزون حذف ما كان معلوماً في الكلام^(٦)، وهو من شجاعة العربية كما وصفه ابن جني (ت ٣٩٢هـ)^(٧)، ولا يكون إلا فيما زاد معناه عن لفظه^(٨).

١- يُنظر: المحكم والمحيط الأعظم: (حذف) ٢١٧/٣، واللسان مادة (حذف): ٣٩/٩. وبدائع الفوائد: ٢١٦/١.

٢- يُنظر: البرهان في علوم القرآن: ٧٢/٣، وبدائع الفوائد: ٢١٦/١، وظاهرة الحذف في الدرس اللغوي: ٩٠.

٣- يُنظر: الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية: ٣٨٤.

٤- اللكت في إيجاز القرآن: ٢٤١.

٥- يُنظر: أصول التفكير النحوي: ٢٨٣.

٦- يُنظر: المجتبي لابن دريد: ١٦.

٧- يُنظر: الخصائص: ١٤٠/٢.

٨- يُنظر: المثل السائر: ٣١٢/٢.

الحذف في العربية: ((بَابُ تَقْيُ الْقَمَلِكِ، لَطِيفُ الْمَاخِذِ، عَجِيبُ الْأَمْرِ، شَبِيهُ السَّحْرِ، فَإِنَّكَ تَرَى فِيهِ تَرَكَّ الذَّكْرِ أَفْصَحَ مِنَ الذَّكْرِ، وَالصَّمْتُ عَنِ الْإِفَادَةِ لَزِيذٌ لِلْإِفَادَةِ، وَتَبَكَ أَنْطَقَ مَا تَكُونُ إِذَا لَمْ تَنْطَقْ، وَأَنْتُمْ مَا تَكُونُ بَيِّنًا إِذَا لَمْ تَبَيِّنْ))^(١).

وَهُوَ مَظْهَرٌ مِنْ مَظَاهِرِ تَكْنِيفِ التَّرَكِيبِ الْعَرَبِيِّ، وَإِجَازِهِ وَالتَّخْفِيفِ مِنْ ثِقَلِهِ، وَمِنْ ثَمَّ التَّخْفِيفِ مِنْ عِبَاءِ الْحَدِيثِ، وَفِي الْإِجَازِ تَكْمُنُ الْبَلَاغَةُ، وَبَسْمُو الْكَلَامِ حَتَّى يَصَلَ إِلَى قُوَّةِ السَّحْرِ - وَتَكُونُ الْجُمْلَةُ مَعَ الْحَذْفِ أَشَدَّ وَقَعًا فِي النَّفْسِ^(٢).

وَرُبَّ صَمْتٍ أَفْصَحَ مِنَ الْكَلَامِ وَرَمَزَ أَلَمٌ مِنْ لَذْغِ الْخُصَامِ^(٣)، ((وَقَدْ حَذَفَتِ الْعَرَبُ الْجُمْلَةَ وَالْمُقَرَّدَ وَالْحَرَ وَالْحَرَكَةَ وَلَيْسَ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ إِلَّا عَنْ دَلِيلٍ عَلَيْهِ، وَإِلَّا كَانَ فِيهِ ضَرَرٌ مِنْ تَكْنِيفِ عِلْمِ الْغَيْبِ فِي مَعْرِفَتِهِ))^(٤).

وظَاهِرَةُ الْحَذْفِ مِنَ الظَّوَاهِرِ اللُّغَوِيَّةِ الَّتِي تَشْتَرِكُ فِيهَا اللُّغَاتُ الْإِنْسَانِيَّةُ، وَتَظْهَرُ مَظَاهِرُهَا فِي بَعْضِ اللُّغَاتِ أَكْثَرَ وَضُوحًا، مِثْلَ الَّذِي نَجِدُهُ فِي لُغَتِنَا الْعَرَبِيَّةِ؛ لِمَا جُبِلَتْ عَلَيْهِ مِنْ خَصَائِصِهَا الْأَصِيلَةِ مِنَ الْمَيْلِ إِلَى الْإِجَازِ وَالْحَذْفِ^(٥).

وَلَعَلَّ أَهْمَ نَوَاعِي الْحَذْفِ عِنْدَ الْعَرَبِ هُوَ الْإِجَازُ وَالِاخْتِصَارُ الَّذِي يُكْسِبُ الْعِبَارَةَ قُوَّةً وَيُجَنِّبُهَا الثَّقُلَ^(٦)، وَذَلِكَ لِدَلَالَةِ فَخْوَى الْكَلَامِ عَلَى الْمَحْذُوفِ -

١- دلائل الإعجاز: ١٤٦، وينظر: المثل السائر: ٣١٦/٢.

٢- يُنظر: التراكيب اللغوية في العربية: ١٥٢.

٣- يُنظر: للبرهان الكاشف عن وجوه اعجاز القرآن: ٣٧.

٤- يُنظر: الخصائص: ١٤٠/٢، وينظر: المثل السائر: ٣١٢/٢.

٥- يُنظر: ظاهرة الحذف: ٩٠.

٦- يُنظر: الإتيان في مسائل الخلاف: ٤٦١/٢.

وَلَا يَكُونُ إِلَّا فِيمَا زَادَ مَعْنَاهُ عَلَى لَفْظِهِ^(١).

عَلِمْنَا أَنَّ النِّحَاةَ وَاللِّغَوِيَّيْنَ أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ الْأَصْلَ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ الذَّكْرُ، وَلَا يَصِحُّ حَذْفُ شَيْءٍ مِنْهُ إِلَّا بِتَلِيلٍ^(٢)، سِوَاةِ أَذَانِ هَذَا الدَّلِيلِ صِنَاعِيًّا تَقْتَضِيهِ الصِّنَاعَةُ النُّحَوِيَّةُ، أَمْ غَيْرُ صِنَاعِيٍّ (مَعْنَوِيٍّ) يَقْتَضِيهِ مَعْنَى الْكَلَامِ، وَبِدَلَالَةِ قَرِينَةٍ مَقَالِيَّةٍ، أَوْ جَالِيَّةٍ عَلَى الْمَحذُوفِ أَدْرَكْنَا أَنَّ الْحَذْفَ طَائِرٌ يَغْرَضُ فِي الْكَلَامِ خِلَافًا لِلْأَصْلِ، وَإِذَا ذَلَّ الْأَمْرُ بَيْنَ الْحَذْفِ وَعَدَمِهِ كَانَ الْحَمْلُ عَلَى عَدَمِهِ أَوَّلَى، لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ التَّغْيِيرِ^(٣)، وَفِي ذَلِكَ يَقُولُ سَيِّبُونِي (ت ١٨٠هـ): ((اعْلَمْ أَنَّهُمْ مِمَّا يَحْذِفُونَ الْكَلِمَ وَلَنْ كَانَ أَصْلُهُ فِي الْكَلَامِ غَيْرَ ذَلِكَ، وَيَحْذِفُونَ وَيُعْوِضُونَ، وَيَسْتَعْتُونَ بِالشَّيْءِ عَنِ الشَّيْءِ الَّذِي أَصْلُهُ فِي الْكَلَامِ لَنْ يُسْتَعْمَلَ حَتَّى يَصِيرَ سَاقِطًا))^(٤).

وَيُوكِّدُ أَثْبَابُ الْبَلَاغِيِّينَ وَالنِّحَاةِ أَنَّ بَلَاغَةَ الْكَلَامِ وَدَلَالَتَهُ عَلَى الْمَعْنَى الثَّوَانِي إِنَّمَا تَكْمُنُ فِي الْحَذْفِ وَالْإِيجَازِ وَبِنَاءٍ عَلَى ذَلِكَ فَإِنَّهُمَا - عِنْدَهُمْ - أُبْلَغُ مِنَ الذَّكْرِ وَأَصَالَةِ الْأَسْلُوبِ وَنَقْتِهِ^(٥). وَالْمَرُ فِي ذَلِكَ ((أَنَّ فِي الْبَيَانِ بَعْدَ الْإِيهَامِ الَّذِي يَحْصُلُ فِي النَّفْسِ دَغْدَغَةٌ وَتَبْلَأٌ لَا يَكُونُ إِذَا لَمْ يَتَقَدِّمَهَا مُحَرِّكٌ))^(٦)، وَالْحَذْفُ فِي الْكَلَامِ يَحَقِّقُ غَايَاتٍ قَدْ لَا يُحَقِّقُهَا الذَّكْرُ مِنْ حَسَنِ الْقَوْلِ وَجَمَالِهِ وَآلِفَةِ النَّفْسِ لَهُ، قَالَ الْجُرْجَانِيُّ: ((فَمَا مِنْ أَمْسٍ أَوْ فَعْلٍ تَجَدُّ قَدْ حُذِفَ ثُمَّ أُصِيبَ بِهِ مَوْضِعُهُ،

١- المثل السائر: ٣١٢/٢.

٢- يُنْظَرُ: الْخَصَائِصُ: ١٤٠/٢، وَتَأْوِيلُ مُشْكَلِ الْقُرْآنِ: ٢٣٨. وَالْبِرْهَانُ فِي عِلْمِ الْقُرْآنِ:

٧٣/٣.

٣- يُنْظَرُ: الْبِرْهَانُ فِي عِلْمِ الْقُرْآنِ: ٧٣/٣.

٤- الْكِتَابُ: ٢٤/١.

٥- يُنْظَرُ: دَلَائِلُ الْإِعْجَازِ: ١٤٦، وَالْكَشَافُ: ٦٥٦/٤، وَالْمَثَلُ السَّائِرُ: ٢١٦/٢.

٦- الْبِرْهَانُ الْكَاشِفُ: ٢٤٦.

وحذف في الحال التي ينبغي أن يُحذف فيها إلا وأنت تجده حذفه هنا أحسن من ذكره، وترى إضماره في النفس أولى وأنس من النطق به))^(١).

وفي ذلك قال الرماني (ت ٣٨٤هـ): ((وإنما صار الكلام في مثل هذا لبلغ من الذكر؛ لأن النفس تذهب فيه كل مذهب، ولو ذكر الجواب لقصر على الوجه الذي تضمنه البيان))^(٢). غير أن هذا الكلام يصنق في مواطن مخصصة توجد فيها مرجحات الحذف على الذكر، نحو: القرينة المسوغة للحذف، والدليل الذي يُعين المحذوف و مكانه، أما عند وجود دواع مقامية أو سياقية توجب الحذف فإن الذكر في هذه الحال - إذا ذكر - أولى بالمقام وأبلغ وأدل على السعنى المقصود، وذكره أرجح من حذفه؛ ((لأنه من المعلوم أن للحذف أغراضه التي لا يغني الذكر غناءه فيها، وإن للذكر أغراضه التي لا يغني الحذف غناءه فيها، وإن البلاغة مراعاة المقامات والأحوال، فالذكر في مواطنه بليغ مطابق، والحذف في موضعيه بليغ مطابق))^(٣)، لمقتضى الحال التي عليها المخاطب، والمقام الذي سيق له الكلام، قال الزملكاني (ت ٦٥١هـ) ((عساك تقول الحذف مغل بفائدة المحذوف وتغفل عما للابهام والابهام من التخييم والأعظام، ورب صمت أفسح من الكلام))^(٤).

وقد أفاضت كتب النحو الحديث عن الذكر والحذف، غير أنها وقفت على جوانب الوجوب على أنها هي الأصل فيهما، ونحوها إلى جوانب جواز العدول عن هذا الأصل بإشارات عابرة وإن كانت هي الأذعى بالرعاية؛ لأنها الميدان الذي تتبارى فيها المواهب، وتكمن فيها الدلالات العميقة، والمعاني

١- دلائل الإعجاز: ١٥٢ - ١٥٣.

٢- النكت في إعجاز القرآن: ١٨٩. وينظر: أعجاز القرآن، للباقلاني: ٢٦٢.

٣- خصائص التراكيب دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني: ١٣٥.

٤- البرهان الكاشف: ٢٣٧.

الزائدة على أصل المعنى من التي يحتاج استنباطها إلى نكاه ومهارة في التوجيه، وثوق مرهف، وعلى وجه الخصوص في تغييرات القرآن الكريم على ما سنبينه في هذا البحث إن شاء الله تعالى .

وإذا ما عُدنا إلى أسلوب القرآن الكريم ووجدنا فيه حقاً، فلمنا ننسب الحذف إلى مضمون النص القرآني، وإنما ننسبه إلى تراكيب اللغة، وذلك ((بأن اللغة تجعل للجملة العربية أنماطاً تركيبية معينة، ففي الجملة أركانها ومكملاتها، وفي عناصرها ما يقتصر إلى غيره، وما لا يستغنى المعنى عن تقديره، فإذا لم تشمل الجملة على أحد أركانها، أو ما يقتضيه المعنى، أو يقتضيه التركيب من مكملاتها وعناصرها الأخرى، ثم اتضح المعنى بدون ذكر هذه العناصر؛ فوجود التكليل على المحذوف عندنا ذلك حتماً جيبه به لطلب الخفة اختصاراً، أو اقتصاراً، أو تجنباً للخشو، أو لسبب آخر غير ذلك، وكل عنصر من عناصر الجملة صالح لأن يحذف إذا قام الدليل عليه))^(١).

ولما كان الحذف مظهراً من مظاهر التأويل والتقدير^(٢)، فلنأخذ الباحثين المحدثين لا يرى جنوى من هذا التأويل؛ لأن الحذف عنده يذهب ما قصد إليه الكلام من تأثير في نفس السامع إذ قال: ((و غاية هذا البحث أن نشير إلى تلك الأصول غير المؤسسة على أسس، فلا تعود مؤلزين توزن به الصح والخطأ ويعرف بها الصواب من الغلط، ولا تهمل تلك الصور الجميلة من التغيير، أو يساء إليها بالتأويل والتقدير فيضيع معناها الحقيقي وأثره المقصود في النفوس ولعل أهم ما في هذا الباب الحذف، حذف العدة كالمبتدأ والخبر والفاعل ونحو ذلك، أو حذف الفصلة كالمفعول والمجرور والمضاف، لقد ألفنا لنحاة يفترون ذلك كله ... وتقدير المحذوف سواء كان واجب النكر أو غير

١- البيان في روائع القرآن: ١٠٩/٢ .

٢- ينظر: أصول التفكير النحوي: ٢٨٣ .

واجب [الذكر بغير] في المعنى أو يُضعف أثره في النفس؛ لأن حذف المألوف ذكره إنما يردّ به غالباً ضرب من المشاركة بين المُنشئ والمُتلقي))^(١).

وفي هذا دليل واضح لا يقبل الشك على مساندة الباحث لدعوى ابن مضاء القرطبي (ت ٥٩٢هـ) في الحذف والتعدير والزيادة والذي نادى إلى إلغاء هذا الباب بقوله: ((فلن قيل: إن معاني هذه الألفاظ المحذوفة موجودة في نص القليل، وإن الكلام بها يتم، وإنها جزء من الكلام القائم بالنص والمطلوب عليه جزء من الكلام القائم بالنص والمطلوب عليه بالألفاظ، إلا أنها حُفّت الألفاظ الدالة عليها إيجازاً كما حُفّت مما يجوز إظهاره إيجازاً لزم أن يكون الكلام ناقصاً، ولن لا يتم إلا بها؛ لأنها جزء منه وزدنا في كلام القائلين ما يلفظوا به، ولا دلنا عليه دليل إلا ادعاء أن كل منصوب فلا بد له من ناصب لفظي. وقد فرغ من إبطال هذا الظن بيقين، وادعاء الزيادة في كلام المتكلمين من غير دليل يدل عليها خطأ بين، لكنه لا يتعلق بذلك عقاب، لما طرّد ذلك في كتاب الله تعالى الذي لا يتغير الباطل من بين يديه ولا من خفيه ... بالقول بذلك حرام))^(٢).

ولستنا مترمين بالأخذ بما جاء به "ابن مضاء القرطبي، ومن تبعه من المحشين؛ لأن الحذف والاضمار أمران لهما أهل النحو والبلاغة؛ لما فيهما من نكتة بلاغية تُضفي على النص خالاً تمتّعه قوة في الدلالة، ولهذا نجد في كثير من تراكم القرآن الكريم حذفاً، ولكننا لا نعثر على حذف يحلّو الكلام من دليل عليه من لفظ أو سياق، زيادة على ذلك جمعة المعاني الكثيرة في الكلام القليل. وعلى هذا قال الزمخشري: ((إن الحذف والاضمار هو نهج التنزيل))^(٣).

١- نحو القرآن: ١٢ - ١٣.

٢- فرد على النحاة: ٨٠ - ٨١.

٣- لكشاف: ٦٥٦/٤.

وَمَا جَاءَ بِهِ "ابْنُ مَضَاءٍ الْقُرْطُبِيُّ وَمَنْ تَبِعَهُ لَا يَقْبَلُ عَلَى عِلَّتِهِ؛ لِأَنَّ
الْحَذْفَ الْمُنْسُوبَ إِلَى أَسْلُوبِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ يَشْمَلُ التَّرَاكِبَ اللَّغَوِيَّةَ الَّتِي تَجْعَلُ
لِلجُمْلَةِ الْعَرَبِيَّةِ أَمَّا طَا تَرْكِيبِيَّةً مُسَيِّئَةً وَلَيْسَ مَضْمُونُ النَّصِّ الْقُرْآنِيِّ الْكَرِيمِ^(١)،
وَهَذَا أَمْرٌ أَفْرَتُهُ كَتَبَ النَّحْوُ وَالْبَلَاغَةُ^(٢)، فَلَا دَاعِيَ لِنُكْرَانِهِ وَالتَّرْتَدُّ فِي قَبُولِهِ.

الفرق بين الحذف والإضممار

فَرَّقَ بَعْضُ النُّحَوِيِّينَ بَيْنَ الْحَذْفِ وَالْإِضْمَارِ، فَرَعَمَ: ((أَنَّ الْفَاعِلَ يُضْمَرُ
وَلَا يُحَذَفُ، فَإِنْ كَانَ يَعْنُونَ بِالْمُضْمَرِ مَا لَا بُدَّ مِنْهُ وَبِالْمَحْذُوفِ مَا قَدْ يُسْتَفْتَى
عَنْهُ، فَهُمْ يَقُولُونَ: هَذَا لِنْتَصِبِ بِفِعْلِ مُضْمَرٍ، وَلَا يَجُوزُ إِظْهَارُهُ، وَالْفِعْلُ الَّذِي
بِهَذِهِ الصِّفَةِ لَا بُدَّ مِنْهُ، وَلَا يَتِمُّ الْكَلَامُ إِلَّا بِهِ، وَهُوَ النَّاصِبُ، فَلَا يُوْجِذُ مَنْصُوبٌ إِلَّا
بِنَاصِبٍ، وَإِنْ كَانُوا يَعْنُونَ بِالْمُضْمَرِ الْأَسْمَاءَ، وَيَعْنُونَ بِالْمَحْذُوفِ الْأَفْعَالِ، وَلَا
يَقَعُ الْحَذْفُ إِلَّا فِي الْأَفْعَالِ، أَوِ الْجُمْلِ لَا فِي الْأَسْمَاءِ، فَهُمْ يَقُولُونَ فِي قَوْلِنَا:
(الَّذِي ضَرَبْتَ زَيْدًا) إِنَّ الْمَفْعُولَ مُحْذُوفٌ تَقْدِيرُهُ: ضَرَبْتَهُ، فَإِنْ فَرَّقَ بَيْنَهُمَا بِمَا
هُوَ مَقْطُوعٌ بَأَنَّ الْمُتَكَلِّمَ أَرَادَهُ، وَبِمَا يُظَنُّ أَنَّ الْمُتَكَلِّمَ أَرَادَهُ وَيَجُوزُ أَنْ لَا يُرِيدَهُ،
فَهُوَ فَرَقٌ، وَلَكِنْ إِطْلَاقُ النُّحَوِيِّينَ لِهَذَيْنِ اللَّفْظَيْنِ لَا يَأْتِي مُوَافِقًا لِهَذَا الْفَرَقِ))^(٣).

وَذَكَرَ "الزَّرْكَشِيُّ" ((أَنَّ الْإِضْمَارَ عِنْدَهُمْ يُطْلَقُ عَلَى مَا يَبْقَى أَثَرُ لَهُ فِي
اللَّفْظِ))^(٤). وَجَاءَ فِي خَاشِيَةِ "الشَّهَابِيِّ" ((وَعَبَّرَ بِالْإِضْمَارِ ثَوْنَ الْحَذْفِ؛ لِأَنَّهُمْ

١- يُنْظَرُ: الْبَيَانُ فِي رَوَائِعِ الْقُرْآنِ: ١٠٩/٢.

٢- يُنْظَرُ: مَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْفَرَّاءِ: ٢٧٨/٢، وَدَلَالَتُ الْإِعْجَازِ: ١٥٤، وَتَسْهِيلُ الْفَوَائِدِ وَتَكْمِيلُ

الْمَقَاصِدِ: ١٠٠/٢، وَالْمَثَلُ الْمُسَائِرُ: ٣١٦/٢. وَالْبِرْهَانُ الْكَاشِفُ: ٢٣٧، وَالْإِنْصَافُ:

٣٦١/٢، وَبَدَائِعُ الْفَوَائِدِ: ٢١٦/١.

٣- الرَّدُّ عَلَى النَّحَاةِ: ٩٢ - ٩٣.

٤- يُنْظَرُ: الْبِرْهَانُ فِي عُلُومِ الْقُرْآنِ: ٧٣/٣.

فرقوا بينهما بأن الإضمار الحذف مع بقاء الأثر؛ لأنه يشعر بوجود مقدر له،
والحذف أعم منه، وقد يستعمل كل منهما بمعنى الآخر كما يعلم بالاستقراء^(١).

وجاء في الكليات: ((الحذف إسقاط الشيء لفظاً ومعنى، والإضمار إسقاط
الشيء لفظاً لا معنى))^(٢)، وأبدأ إنمّا يليق الإضمار بما تقدم في الكلام حتى يعود
إليه ولا يضمن شيء لم يجز ذكره^(٣).

الذي أريد قوله في هذا الجانب: أنني لم أجِدْ تحويلاً أو بلاغياً راعى هذا
العرف أو التزمه، فيما يجزئه من توحيد، أو تأويل نحوي، أو إعراب جملة، بل
كثيراً ما يوضع الحذف موضع الإضمار، والقول نفسه ينطبق على الإضمار،
وهذا ما وجنته من خلال قراعتي لبعض كتب الاقدمين من نساء أو باغيين فهذا
"عبدُ القاهر الجرجاني" (ت ٧٧٤هـ) يطالعنا باستخدامه لمصطلح الإضمار
لفعل الاسم في سياق واحد ثوتماً تفرقة بينهما، إذ قال: ((وكما يضمنون
المبتدأ فيرقعون، فقد يضمنون الفعل فينصنون كبيت الكتاب أيضاً:

ديار مية إذ مَيَّ تساعفنا ولا يرى مثلها عجم ولا عرب^(٤)

أنشده بنصب (ديار) على إضمار فعل، كأنه قال: اذكر ديار مية^(٥).

١- حاشية الشهابي على تفسير التبيين: ١٧٩/١ - ١٨٠.

٢- الكليات: ٣٨٤.

٣- يُنظر: إعراب القرآن المنسوب للزجاج: ٤٨٧/٢، وهو كتاب (الجواهر) للباقولي
الأصفهاني (ت ٥٤٣هـ)، وقد حقق نسبة هذا الكتاب إلى "جامع العلوم الباقولي
الأصفهاني" الأستاذ أحمد راتب النفّاح في مقالتي نشرهما في مجلة اللغة العربية بدمشق،
المجلد ٤٨، ج ٤، ص ٨٤٠ - ٨٦٣، عام ١٩٧٣ م.

٤- البيت لذى الرمة، لم أعثر عليه في ديوانه، وهو من شواهد سيبويه: ٢٨٠/١.

٥- دلائل الإعجاز: ١٤٦.

وهَذَا "ابْنُ جَنَى" الَّذِي نَرَاهُ لَا يُفَرِّقُ بَيْنَ الْمُصْطَلَحَيْنِ فِي اسْتِخْدَامِهِ، إِذْ قَالَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ((بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ))^(١)، ((أَمَّا مَكْرٌ بِالنَّصْبِ فَعَلَى الظَّرْفِ، كَقَوْلِكَ: زُرْتُكَ خُوقَ النَّجْمِ - وَصَيَّاحَ الدِّيكِ، وَهُوَ مُتَعَلِّقٌ بِفِعْلِ مَحْذُوفٍ أَيْ: صَدَدْتُمُونَا فِي هَذِهِ الْأَوْقَاتِ))^(٢).

وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ((وَأَخَذَ مِنْ مَكَانٍ قَرِيبٍ))^(٣)، ((وَلَمَّا شِئْتَ رَفَعْتَهُ بِفِعْلِ مُضْمَرٍ يَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ ((فَلَا فَوْتَ...)) وَلَمَّا شِئْتَ رَفَعْتَهُ بِالْإِبْتِدَاءِ، وَخَيْرُهُ مَحْذُوفٌ، أَيْ: وَهُنَاكَ أَخَذَ لَهُمْ، إِحَاطَةً بِهِمْ، وَدَلَّ عَلَى هَذَا الْخَبَرِ مَا دَلَّ عَلَى الْفِعْلِ فِي الْقَوْلِ الْأَوَّلِ))^(٤)، فَتَارَةً يُسْتَخْدَمُ (الْمَحْذُوفُ)، وَتَارَةً أُخْرَى يُسْتَخْدَمُ (الْمُضْمَرُ) لِلْفِعْلِ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ .

وَقَالَ "ابْنُ عَطِيَّةٍ": ((وَالنَّاصِبُ لِقَوْلِهِ (ذَابَا تَزْرَعُونَ)^(٥) عِنْدَ أَبِي الْعَبَّاسِ الْمُبَرِّدِ، إِذْ فِي قَوْلِهِ: "تَزْرَعُونَ" تَذَلُّونَ، وَهِيَ عِنْدَهُ مِثْلُ قَوْلِهِمْ: قَعَدَ الْقَرْفُصَاءُ، وَاشْتَمَلَ الصُّمَاءُ، وَسَيَبِيهِ يَرَى نَصَبَ هَذَا كُلِّهِ بِفِعْلِ مُضْمَرٍ))^(٦) .

وَهَذَا أَبُو حَيَّانَ (ب ٧٥٤هـ) يَسْتَخْدِمُ الْمُصْطَلَحَيْنِ فِي آنٍ وَاحِدٍ، إِذْ يَقُولُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ((إِنْ لَوْ يَشَاءُ))^(٧)، جَوَابُ قَسَمٍ مَحْذُولٍ، أَيْ: وَأَقْسَمُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ لَهَدَى النَّاسَ جَمِيعًا، وَيَدُلُّ عَلَى إِضْمَارِ هَذَا الْقَسَمِ وَجُودُ (لَنْ) مَعَ (لَوْ...))^(٨) .

١- سورة سبأ الآية: ٣٣.

٢- المحتسب: ٢/٢٣٩.

٣- سورة سبأ الآية: ٥١.

٤- المحتسب: ٢/٢٤١.

٥- سورة يوسف من الآية: ٤٧.

٦- المحرر الوجيز: ٣/٢٥٠.

٧- سورة الرعد الآية: ٣١.

٨- البحر المحيط: ٦/٣٩٠.

وَلَا أَرِيدُ أَنْ أَمْضِيَ فِي تَتَبُعِي لَكُتُبِ النُّحُوِّ وَأَعْرَابِ الْقُرْآنِ وَمَعَانِيهِ
فَالشَّوَاهِدُ عَلَى ذَلِكَ كَثِيرَةٌ لَا حَصْرَ لَهَا. وَهَذَا لَا يُغْنِي فِي الْوَقْتِ نَفْسِهِ أَنْ يَسَى لَا
اتَّفَقَ مَعَ "ابْنِ مَضَاءِ الْقُرْطُبِيِّ" وَ "الزَّرْكَشِيِّ" صَاحِبِ الْبُرْهَانِ، كَمَا ذَهَبَ أَحَدُ
الْبَاحِثِينَ الْمُحَدِّثِينَ قَائِلًا: ((وَلَمْتُ اتَّفَقَ مَعَ "ابْنِ مَضَاءٍ" فِيمَا نَسَبَهُ إِلَى النُّحَوِيِّينَ
فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ: لِأَنَّ الْأَضْمَارَ عِنْدَهُمْ يُطْلَقُ عَلَى مَا يَبْقَى أَثَرُ لَهُ فِي اللَّفْظِ،
وَالْحَذْفُ يُطْلَقُ عَلَى مَا لَا يَبْقَى أَثَرُ لَهُ فِي اللَّفْظِ))^(١).

وَالْأَمْرُ عِنْدِي فِيهِ شَيْءٌ مِنَ التَّفْصِيلِ؛ لِأَنَّ الْفَرْقَ بَيْنَ الْحَذْفِ وَالْإِضْمَارِ
مَوْجُودٌ عَلَى مَا بَيَّنَّا، وَيَذُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا يَذُ مِنْ الْإِضْمَارِ مِنْ مُلَاحَظَةِ الْمَقْدَرِ بِأَبِ
الِاسْتِيقَاقِ؛ فَإِنَّهُ مِنَ الْأَضْمَرِ الشَّيْءُ إِذَا أَخْفِيَتْهُ كَمَا أَنَّ أَكْثَرَ الْمَضْمَرِ فِي الْعَرَبِيَّةِ إِنْ
شِئْتَ جِئْتَ بِهِ، وَإِنْ شِئْتَ لَمْ تَأْتِ بِهِ^(٢). لَمَّا الْحَذْفُ فَمِنْ حَذَفْتُ الشَّيْءَ إِذَا قَطَعْتُهُ،
وَهُوَ يُشْعِرُ بِالطَّرْحِ بِخِلَافِ الْإِضْمَارِ^(٣) الَّذِي يَعْنِي تَرْكَ الشَّيْءِ مَعَ بَقَاءِ أَثَرِهِ،
وَهُوَ إِسْقَاطُ الشَّيْءِ لَفْظًا لَا مَعْنَى^(٤).

إِنَّ النِّحَاةَ وَالْبَلَاعِيْنَ لَمْ يَلْتَزِمُوا بِهِذَيْنِ الْمُصْطَلَحَيْنِ فِي تَوْجِيهِاتِهِمْ
وَتَأْوِيلَاتِهِمْ النُّحَوِيَّةِ، وَأَنَّى لَا كُنْتِمِنْ الْعِزِّ لَهُمْ فِي ذَلِكَ؛ لِأَنَّ ((أَكْثَرَ الْفَاضِلِ النُّحَوِيِّينَ
مَحْمُولَةٌ عَلَى التَّجَاوُزِ وَالتَّسَامُحِ، لَا عَلَى الْحَقِيقَةِ، لِأَنَّ مَقْصَدَهُمُ التَّقَرُّيبُ عَلَى
الْمُبْتَدِئِينَ وَالتَّعَلُّمَ لِلنَّاسِئِينَ))^(٥).

١- التأويل للنحوى فى القرآن الكريم: د. عبد الفتاح الحموز: ١٣٤/١.

٢- ينظر: انلسان، مادة (ضَمَر): ٢٦٢/٤. وينظر: الكليات: ٣٨٤.

٣- ينظر: المحكم والمحيط الأعظم: ٢١٦/٣. والكليات: ٣٨٤. والبرهان فى علوم القرآن: ٧٢/٣.

٤- ينظر: الكليات: ٣٨٤/٣.

٥- نتائج الفكر: ١٦٥. وينظر: بدائع الفوائد: ٢١٥/١.

وهذا ما وجدته عند الدكتور "فاضل السامرائي" الذي يستخدم مصطلح الحذف مكان الإضمار، إذ يقول في (أن) الناصبة ((وكحذف "أن" الناصبة وبقاء عملها نحو: "أريد أن أدرس"^(١))، و(أن) لا تحذف بل تضمن؛ لأنها مما يبقى لها أثر في الجملة. أليس هذا من باب التيسير والتسهيل والتسامح الذي نستخدمه نحن أساتذة النحو العربي في محاضراتنا اليومية، إذ نقول: (يرفع بالضمة)، و(مجزوم بالسكون). وهو لا يرفع بالضمة، ولا يجزم بالسكون بل هو عرفوع علامة رقيه الضمة، ومجزوم وعلامة جزمه السكون، نقول: (زيد في الدار)، ونعرب شبه الجملة في محل رفع خبر لزيد وهو ليس خبراً بل متعلق بالخبر الذي يقدره النحاة بكائناً أو مستقراً على الوجه الأصح.

ولابن القيم الجوزية (ت ٧٥١هـ) إلتفاتة جميلة في هذا الشأن، إذ يرى أن ((الفاعل في نفس المتكلم، ولفظ الفعل متضمن له دلّ عليه، واستغنى عن إظهاره لتقدم ذكره، وعبر عنه بلفظ مضمر ولم يعبر عنه بحذف؛ لأن المضمر هو المستتر، فهو مضمر في اسنية مخفي في الخلد، والإضمار هو الإخفاء فإن قيل: فهلاً سموا ما حذفوه لفظاً وأرادوه نية مضمر، مثل العائد في قولك: (الذي رأيت زيد) وما الفرق بينهما وبين (زيد قام) قيل: الضمير في (زيد قام) لم ينطق به ثم حذف، ولكنه مضمر في الإرادة، رآ كذلك المحذوف للعلم به؛ لأنه قد لفظ به في النطق ثم حذف تخفيفاً، فلما كان قد لفظ به ثم قطع من اللفظ تخفيفاً عبر عنه بالحذف. والحذف هو القطع من الشيء))^(٢).

قال "ابن مالك" (ت ٦٧١هـ) ((وأجاز الكسائي - وحذوه - حذف الفاعل إذا دل عليه دليل ومنع غير ذلك؛ لأن كل موضع ادعى فيه الحذف بالإضمار

١- الجملة العربية: ٨٦.

٢- بدائع الفوائد: ٢١٥/١ - ١٦٠.

فيه ممكن))^(١) .

وقد ردّ "ابن ميمون" (ت ٥٦٧هـ)^(٢) قول النحاة: إن الفاعل يُحذف في باب المصدر، وقال الصواب أن يقال: يُضمر ولا يحذف؛ لأنه عُمدة نبي الكلام^(٣) .

وقد فرق "ابن السراج" (ت ٣١٦هـ) بين مُصطلحي الحذف والاتساع وعقدَ له باباً في الأصول، إذ يرى أن الحذف يختص بحالة إسقاط العامل وإبقاء المعمول على ما كان له من حكم إعرابي فإذا تغير الحكم الإعرابي بعد الحذف دلّ عليه باصطلاح آخر وهو الاتساع، ويقول: ((اعلم أن الاتساع ضرب من الحذف إلا أن الفرق بين هذا الباب والباب الذي قبله، أن هذا يُقيم مقام المحذوف وتُعرّبه بإعرابه، وذلك الباب يُحذف العامل فيه وتدع ما عمل فيه على حاله في الإعراب، وهذا الباب العامل فيه بحالهِ، وإنما يقيم فيه المُضَاف إليه مقام المُضَاف، فنحو قوله تعالى: ((سبل القرية))^(٤) تريد أهل القرية، وقول العرب: بنو فلان يطوؤهم الطريق، وقوله: ((ولكن البر من آمن بالله))^(٥)، وأما اتساعهم في الظرف فنحوز قولهم: (حيد عليه يومان)، وإنما المعنى: ((حيد عليه الوحش في يومين))^(٦) .

١- شرح الكافية الشافية: ٦٠٠/٢ .

٢- ابن ميمون: هو محمد بن عبد الله بن ميمون العبدوي للقرطبي، عالم بالقرآن والتراجم وكان حافظاً للغة والأدب، شاعراً محسناً، استوطن مراكش ومات غيباً عام (٥٦٧هـ) . وينظر ترجمته لم، (بغية الوعاة: ٣٣/١) .

٣- ينظر: البرهن في علو القرآن: ٧٢/٣ .

٤- سورة يوسف الآية: ٨٢ .

٥- سورة البقرة الآية: ١٧٧ .

٦- الأصول: ٢٥٥/٢، وينظر: الأشباه والنظائر: ٣٠/١ .

وسبويه يُسمّى ذلك اتساع الكلام واختصاره^(١) . قال "ابن جني":
 ((الحذف اتساع والاتساع بآبؤه آخر الكلام وأوسطه، لا صدره وأوله، ألا تَرَى
 أن مَنْ اتسع بزيادة (كَانَ) حُشواً أو آخرًا، ولا يجوز زيادتها أو لا))^(٢) .

ولكن كثيراً من النحاة يستغنون عن هذه التفرقة التي ذكرها "ابن
 السراج"، و "ابن جني" من بعده، ويجعلون الحذف يشمل حَاتِي تَغْيِيرِ المَعْمُولِ
 وبَقَائِهِ عَلَى مَا كَانَ لَهُ مِنْ وَضْعٍ إِعْرَابِيٍّ، وَلَعَلَّ مَا فِي كَلَامِ "ابن السراج" نَفْسِهِ
 مَا يُبَرِّرُ مِثْلَ هَذَا المَوْقِفِ، فَإِنَّهُ يَعْتَرِفُ صِرَاحَةً بِأَنَّ الاتساع ضربٌ مِنَ الحذفِ،
 وَهَذَا الكَلَامُ يَنْطَبِقُ عَلَى "ابن جني" أَيْضاً .

وبناءً على هذا، إِنَّ الحذفَ يَعْنِي اسقاطَ بَعْضِ اللّصِغِ المَوْجُودَةِ فِي
 النّصِّ سِوَاءِ بَقِيَ التّركيبُ بَعْدَ الحذفِ عَلَى مَا كَانَ لَهُ مِنَ الإِعْرَابِ؛ أَوْ تَغْيَرَتْ
 حَرَكَتُهُ لِنَتَنَاسَبَ مَعَ وَضْعِهِ الإِعْرَابِيِّ الجَدِيدِ .

هل الحذف من المجاز ؟

ذَكَرَ "ابن عَطِيَّة" (ت ٥٤٦هـ) فِي تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ((وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ))^(٣)،
 أَنَّ المُرَادَ أَهْلَ الْقَرْيَةِ وَهُوَ مِنَ المَجَازِ، وَأَكَّدَ أَنَّ حَذْفَ المُضَافِ هُوَ عَيْنُ المَجَازِ
 أَوْ مُعْظَمُهُ، وَنَسَبَ هَذَا الرَّأْيَ إِلَى "سبويه" وَغَيْرِهِ مِنْ أَهْلِ النّظَرِ، وَلَيْسَ كُلُّ
 حَذْفٍ مَجَازاً ، وَرَجَحَ أَنَّ لِحذفِ فِي هَذِهِ الآيَةِ مِنَ المَجَازِ^(٤) .

وَقَدْ تَنَاولَ "عبد القاهر الجرجاني" (ت ٤٧١هـ) هَذَا المَوْضُوعَ وَفَصَّلَ
 الْقَوْلَ فِيهِ مُبَيِّنًا الفَرْقَ بَيْنَ الحذفِ والمَجَازِ ، وَالضَّابِطُ عِنْدَهُ أَنَّ يَكُونِ الحذفُ

١- ينظر: الكتاب: ٢١٢/١ .

٢- للخصائص: ٢٩٧/١ .

٣- سورة يوسف الآية: ٨٢ .

٤- ينظر: المحرر الوجيز: ٢٧١/٣ .

مَجَازًا إِذَا تَغَيَّرَ فِيهِ الْحُكْمُ ، أَمَا إِذَا لَمْ يَتَغَيَّرِ الْحُكْمُ فَلَا مَجَازٍ فِي ذَلِكَ ((وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ : إِنْ وَجَّهَ الْمَجَازُ مِنْ هَذَا الْحَذْفُ ، فَإِنَّ الْحَذْفَ ، إِذَا تَجَرَّدَ عَنْ تَغْيِيرِ حُكْمٍ مِنْ أَحْكَامِ مَا بَقِيَ بَعْدَ الْحَذْفِ لَمْ يَسَمَّ مَجَازًا ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ : " زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ وَعَمْرُو " فَتَحْذِفُ الْخَبَرَ تَمْ لَا تُوصَفُ جُمْلَةُ الْكَلَامِ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ بِأَنَّهُ مَجَازٌ ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ لَمْ يُؤَدِّ إِلَى تَغْيِيرِ حُكْمٍ فِيمَا بَقِيَ مِنَ الْكَلَامِ ، وَيَزِيدُهُ تَقْرِيرًا أَنَّ الْمَجَازَ إِذَا كَانَ مِثْلَ هَذَا أَنْ تَجُوزَ بِالشَّيْءِ مَوْضِعُهُ وَأَصْلُهُ فَالْحَذْفُ بِمُجَرَّدِهِ لَا يَسْتَحِقُّ الْوَصْفَ بِهِ ؛ لِأَنَّ تَرْكَ الذِّكْرِ وَإِسْقَاطَ الْكَلِمَةِ مِنَ الْكَلَامِ لَا يَكُونُ نَقْلًا لَهَا عَنْ أَصْلِهَا إِنَّمَا يَتَصَوَّرُ النِّقْلُ فِيمَا دَخَلَ تَحْتَ النِّقْطِ . وَإِذَا أَمْنَعُ أَنْ يَوْصَفَ الْمَحْذُوفُ بِالْمَجَازِ بَقِيَ الْقَوْلُ فِيمَا لَمْ يُحْذَفْ ، وَمَا لَمْ يُحْذَفْ وَدَخَلَ تَحْتَ الذِّكْرِ لَا يَزُولُ عَنْ أَصْلِهِ وَمَكَانِهِ حَتَّى يُغَيَّرَ حُكْمٌ مِنْ أَحْكَامِهِ أَوْ يُغَيَّرَ عَنْ مَعَانِيهِ ؛ فَأَمَّا وَهُوَ عَلَى حَالِهِ وَالْمَحْذُوفُ مَذْكُورٌ فَتَوَهُمُ ذَلِكَ فِيهِ مِنْ أَبْعَدِ الْمَحَالِّ ، فَاعْرِفْ))^(١).

والتحقيق أنه إن أريدَ بالمجاز اللفظ في غير موضعية فالمحذوف ليس كذلك؛ لعدم استعماله ، وإن أريدَ بالمجاز إسناد الفعل إلى غيره وهو المَجَازُ العقلي ، بالحذف كذلك^(٢) .

١- أسرار البلاغة: ٣٠٦.

٢- ينظر البرهان: ٧٣/٣.

((الخاتمة))

لَجَأَ الْعَرَبُ إِلَى الْحَذْفِ فِي كَلَامِهِمْ مُسْتَدْفِينَ فِي ذَلِكَ الْإِيجَازَ وَالْإِخْتِصَارَ، وَالْإِكْفَاءَ بِبُيُوتِ الْقَوْلِ إِذَا كَانَ الْمُخَاطَبُ عَالِمًا بِهِ ، إِذْ لَا حَذْفَ إِلَّا بِدَلِيلٍ، فَحَذَفُوا مِنْ كَلَامِهِمْ الْمُفْرَدَ وَالْجُمْلَةَ وَالْحَرْفَ وَالْحَرَكَةَ . وَقَدْ فَرَّقَ بَعْضُ النُّحَاةِ بَيْنَ مَا يُضْمَرُ وَمَا يَحْذَفُ ، وَلَكِنْ الْكَثِيرُ مِنْهُمْ يُطْلِقُ مُصْطَلَحَ الْإِضْمَارِ وَيُرِيدُ بِهِ: الْحَذْفَ، وَهَذَا مَا وَجَدْنَاهُ فِي هَذِهِ الدِّرَاسَةِ ، وَلَقَدْ تَبَيَّنَ لَنَا أَنَّ أَكْثَرَ الْفَاعِلِينَ النَّحْوِيِّينَ جَاءَتْ مَحْمُولَةٌ عَلَى التَّجَاوُزِ وَالتَّسَامُحِ ، لَا عَلَى الْحَقِيقَةِ ، وَهُمْ فِي ذَلِكَ مُصْذِبُونَ الْحَقِيقَةِ ، وَهُمْ فِي ذَلِكَ مُصْذِبُونَ الْحَقِيقَةِ ؛ لِأَنَّ مَقْصَدَهُمُ التَّقْرِيبَ وَالتَّسْهِيلَ عَلَى الْمُتَعَلِّمِينَ وَالتَّقْرِيبَ لِلنَّاشِئِينَ ، وَفِي ذَاتِ الْوَقْتِ لَا يَتَعْنَى أَنَّهُمْ لَا يُفَرِّقُونَ بَيْنَ الْمُصْطَلَحَيْنِ بَلْ هُمْ أَدْرَى فِي ذَلِكَ مَهْمَا قِيلَ عَنْهُمْ مِنْ أَقْوَالٍ بَاعَدَتْ جَادَةَ الصَّوَابِ .

وَالْحَذْفُ بَابٌ وَاسِعٌ مِنْ أَبْوَابِ النَّحْوِ ، إِذْ أُنْشِئَ نَجْدٌ فِي كَثِيرٍ مِنْ تَرَكَيبِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ حَذْفًا ، وَلَكِنَّا لَنَعْتَرُ عَلَى حَذْفِ يَخْلُو الْكَلَامُ مِنْ دَلِيلٍ عَلَيْهِ مِنْ لَفْظٍ أَوْ سِيَاقٍ زِيَادَةً عَلَى ذَلِكَ جَمْعُهُ الْمَعَانِي الْكَثِيرَةَ فِي الْكَلَامِ الْقَلِيلِ وَهَذَا هُوَ نَهْجُ التَّنْزِيلِ الْعَزِيزِ .

مصادر ومراجع الفصل الثانى

- ١- أسرار البلاغة: الإمام عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧٤هـ)، تح: محمد الفاضلى، المكتبة العصرية، صيداً، بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣ م.
- ٢- الأشباه والنظائر فى النحو العربى: الإمام جلال الدين السيوطى (ت ٩١١هـ) تح: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥ م.
- ٣- أصول التفكير النحوى: على أبو المكارم، منشورات الجامعة اللبنانية، ١٩٧٣.
- ٤- الأصول فى النحو العربى: أبو بكر محمد بن سهيل المراج (ت ٣١٦هـ)، تح: د. عبد الحسين الفتلى، مؤسسة الرسالة، ط٤، ١٤٩٠هـ - ١٩٩٩ م.
- ٥- إعجاز القرآن: أبو بكر محمد الطيّب الباقلانى (ت ٤٠٣هـ)، تح: السيد أحمد صقر، ط٣، دار المعارف بمصر، القاهرة، ١٩٧١.
- ٦- إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج: تح: إبراهيم الأبيارى، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، القاهرة، ١٣٨٢هـ - ١٩٦٣ م.
- ٧- الإنصاف فى مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: أبو البركات الأنبارى (ت ٥٧٧هـ)، تح: محمد محيى الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، ط١، ١٣٨٠هـ - ١٩٦١ م.
- ٨- بدائع الفوائد: الامام أبو عبد الله محمد بن بكر بن قيم الجوزية (ت ٧٥١هـ)، تح: على بن محمد العمران، ط١، عالم للفوائد، ٢٠٠٤ م.

٩- البرهان في علوم القرآن: بدر الدين أبو عبد الله الرزكشي (ت ٧٩٤هـ)،
تح: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١،
٢٠٠٧م.

١٠- البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن: كمال الدين بعد الواحد الزمكاني
(ت ٦٥١هـ)، تح: مطلوب، ود. خديجة الحديثي، مطبعة العاني، بغداد،
ط١، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م .

١١- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: جلال الدين السيوطي، تح:
محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ط١، ١٤٢٧هـ -
٢٠٠٦م .

١٢- البيان في روائع القرآن (دراسة لغوية أسلوبية للنص القرآني): د. تمام
حسان، طبعة خاصة تصدرها عالم للكتب، ٢٠٠٢م .

١٣- تأويل مشكل القرآن: أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت ٢٧٦هـ)،
تح: أحمد صقر، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط٢، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م .

١٤- التأويل للنحوي في القرآن الكريم: عبد الفتاح أحمد الحموز، مكتبة الرشيد،
للرياض، ط١، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .

١٥- للتراكيب اللغوية في العربية: د. هادي نهر، مطبعة الارشاد، بغداد،
١٩٨٧م.

١٦- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك
(ت ٦٧٢هـ)، تح: أحمد السيد سيد أحمد علي، للمكتبة التوفيقية، القاهرة،
مصر، ط١، (د-ت) .

١٧- الجملة العربية تأليفها وأقسامها: د. فاضل السامرائي، منشورات المجمع
العلمي العراقي، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م .

- ١٨- حاشية الشهاب على تفسير للبيضاوى (عناية القاضى وكفاية الراضى):
شهاب الدين الخفاجى (ت ١٠٦٩هـ)، المكتبة الإسلامية، ديار بكر، تركيا.
- ١٩- الخصائص: ابن جنى (ت ٣٩٢هـ)، تح: د. عبد الحميد هنداوى، دار
الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط٢، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣ م.
- ٢٠- خصائص التراكيب (دراسة تحليلية لمسائل علم المعانى): د. محمد أبو
موسى، دار التضامن، القاهرة، ط٢، ١٩٨٠ م.
- ٢١- دلائل الاعجاز: عبد القاهر الجرجاني، تح: محمود محمد شاكر، مطبعة
المدنى بالقاهرة، ط٣، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣ م.
- ٢٢- الرد على النحاة: ابن مضاء القرطبي (ت ٥٩٢هـ)، تح: د. شوقي
ضيف، دار المعارف، مصر، ط٢، ١٩٨٢ م.
- ٢٣- شرح الكافية للشافعية: جمال الدين أبو عبد الله بن مالك (ت ٦٧٢هـ)،
تح: د. عبد المنعم أحمد هريدى، دار المأمون للتراث، (دت).
- ٢٤- ظاهرة الحذف فى الدرس اللغوى: طاهر سليمان حمودة، الدار الجامعية
للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية، (دت).
- ٢٥- الكتاب: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الملقب سيبويه (ت ١٨٠هـ)،
تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٢، ١٤٠٢هـ -
١٩٨٢ م.
- ٢٦- الكتاب معجم فى المصطلحات والفروق اللغوية: أبو البقاء الحسينى
الكفوى (١٠٩٤هـ)، تح: د. عدنان درويش، ومحمد المصرى، ط٢،
مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ١٩٩٨ م.

٢٧- الكشف عن حقائق غولمض النزيل وعيون الأكاويل في وجوه التأويل:
جار الله الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، تح: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء
التراث العربي، بيروت، لبنان، ط ٢، ٢٠٠١ م .

٢٨- لسان العرب: ابن منظور (ت ٧١١هـ): دار صابر للطباعة والنشر، دار
بيروت، ١٣٧٥ - ١٩٥٦ م.

٢٩- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر: ضياء الدين بن أثير (ت
٦٣٧هـ)، تح: د. أحمد الحوفي، ود. بدوي طبانة، دار الرفاعي
باليضاء، ط ٢، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣ م .

٣٠- المجتبي: أبو بكر بن دريد (ت ٣٢١هـ)، طبع د. محمد عبد المعيد،
مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، ط ٢، ١٣٨٢هـ -
١٩٦٣ م.

٣١- المحتسب في تبين وجوه شواذ القرارات والأيضاح عنها: أبو الفتح عثمان
بن جنى (ت ٣٩٢هـ)، تح: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية،
بيروت، لبنان، ط ١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨ م .

٣٢- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: القاضي محمد عبد الحق بن
غالب بن عطية (ت ٥٤٦هـ)، تح: عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب
العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١ م .

٣٣- المحكم والمحيط الأعظم في اللغة: علي بن اسماعيل بن سيده الأندلسي
(ت ٤٥٨هـ)، تح: د. عائشة عبد الرحمن، ط ١، مطبعة مصطفى البابي
الحلي، ١٩٥٨ م.

٣٤- معاني القرآن: أبو زكريا الفراء (ت ٢٠٧هـ)، تح: محمد علي النجار،
وأحمد يوسف نجاتي، عالم الكتب، بيروت، ط ٢، ١٩٨٠ م.

٣٥- نتائج الفكر في النحو: أبو القاسم عبد الرحمن السهيلي (ت ٥٨١هـ)،
تح: محمد إبراهيم البناء، دار الرياض للنشر والتوزيع، ١٤٠٤هـ -
١٩٨٤م .

٣٦- نحو القرآن: عبد الستار الجوارى، مطبوعات المجمع العلمى العراقى،
بغداد، ١٤٩٤هـ - ١٩٧٢م .

٣٧- اللكت فى إعجاز القرآن: أبو الحسن على بن عيسى الرماني (ت
٣٨٤هـ)، ضمن ثلاث رسائل فى إعجاز القرآن، تح: محمد خلف الله
أحمد، ود. محمود زغلول، ط٣، القاهرة، ١٩٥٦م .

الفصل الثالث

منهج أبي البقاء العكبري في كتابه
التبيان في إعراب القرآن

مقدمة :

الحمد لله الذى وفقَ وأعان، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده،
أكرم رسله محمد، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه ، وبَعْدُ:

فإن موضوع هذا البحث هو: منهج أبى البقاء العكبرى فى كتابه التبيان
فى إعراب القرآن. وقد اخترتُ هذا الموضوع من بين موضوعات كثيرة -
لأسباب كثيرة، منها لَن العُكبرى لم يأخذ حقّه من الدراسة بنحو يتناسب وما
يمتلكه من فكرٍ نحوى فذَّ فضلًا عن ذلك لَن كتاب: ((التبيان فى إعراب القرآن))
يُعذ الصورة المثلى والأخيرة التى أودع فيها هذا الرجل خبرته النحوية
والتصريفية إذ كان تطبيقاً علمياً لمجمل آرائه النظرية فى مختلف علوم اللغة
وأطراف من علوم القرآن رضى من فنون البلاغة، والفراءات المختلفة .

- ومنها لَن هذا الكتاب من أهم كتب إعراب القرآن الذى كان سبباً فى
شهرة إذ نهل منه الكثير من معربى القرآن الكريم ممَّن ألفوا بعده فى هذا
المجال لما فيه من جهد كبير فى إعراب وتوجيه الآيات والقراءات القرآنية،
فضلاً عن سعة إطلاع العكبرى وكثرة نقله عن القدماء ممن سبقوه فى إعراب
القرآن وتوجيه قراءته.

وقد سررتُ فيه بتوفيقٍ من الله - جلَّ شأنه - فجعلته فى خمسة مباحث
لكى أكمل رسم والصورة واجعلها واضحة للعيان تُجسد منهج الرجل فى معالجة
قضايا النحو والصرف والقراءات فى هذا الكتاب .

المبحث الأول: أبى البقاء وكتابه التبيان، والمبحث الثانى: موقف أبى
البقاء من الخلاف النحوى والمبحث الثالث: موقفه من نظرية للعامل والمبحث
الرابع: موقفه من العلة والتعليل والمبحث الخامس: موقفه من السماع والقياس

وختمتُ البحثُ بحديثٍ موجزٍ عن مذهبه في النحو، ويليه ملحّ في الهوامش والتعليقات، وبعد ذلك يأتي ثبّتُ بأهم المصادر والمراجع التي رجعتُ إليها في بحثي هذا .

وأرجو أن يكون ما قدّمته قد حقّق جزءاً مما أصبو إليه ويكون هذا العمل خالصاً لله تعالى وأسأله أن يوفّقنا لما فيه خير ديننا العظيم ولغتنا التي هي لغة القرآن إنه على ما يشاء لقدير وبالإجابة جدير وهو حسّبنا ونعم الوكيل .

المبحث الأول أبو البقاء العكبري وكتابه التبيان

١- أبو البقاء العكبري :

هو أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله النحوي الضَرير، العُكبري الأصل، البغدادي المولد والذَّار، المولود في سنة ثمان وثلاثين وخسمائة، ببغداد^(١).

كان أبو البقاء أديباً ذا معرفة بعلوم القرآن وغوامض العربية وكان نحويّاً فقيهاً على مذهب أحمد بن حنبل، وقرأ بالروايات على أبي الحسن البطائحي، ولزم للقاضي أبا يعلى الفراء، حتى برّع في الذَّهَب، وقرأ العربية على يحيى بن نجاح، وابن الخشاب حتى حاز قَصَبَ السَّبَقِ، وصار فيها مِنَ الرُّوساء المُتَقَدِّمين، وقَصَدَهُ النَّاسُ، وَرَجِلَ إِلَيْهِ مِنَ الْأَقْطَارِ، وَسَمِعَ الْحَدِيثَ مِنْ أَبِي الْفَتْحِ بْنِ الْبَطْنِيِّ^(٢).

كان أبو البقاء صالحاً ديناً صدوقاً عزيز الفضل كثير المحفوظ، أَضِرَّ في عيابه بالجُدري، وكانت زوجته تقرأ له بالليل كتب الألب وغيرها^(٣).

فكان إذا أَرَادَ أَنْ يُصَنِّفَ كِتَاباً أَحْضَرَتْ إِلَيْهِ مُصَنَّفَاتُ ذَلِكَ الْفَنِّ، وَقُرُنَتْ عَلَيْهِ، فَإِذَا حَصَلَ مَا يُرِيدُهُ فِي خَاطِرِهِ أَمْلَأَهُ، وَكَانَ لَا تَمُضِي عَلَيْهِ سَاعَةٌ مِنْ لَيْلٍ أَوْ نَهَارٍ إِلَّا فِي الْعِلْمِ^(٤).

١- يُنْظَرُ: إنباء الرواة: ١١٦/٢، وفيات الأعيان: ٤٩/٢، وللبدنية والنهاية: ٨٢/١٣.

٢- يُنْظَرُ: بغية الوعاة: ٣٧/٢، وشذرات الذهب: ٦٨/٥، والأعلام: ٢٠٨/٤.

٣- يُنْظَرُ: شذرات الذهب: ٦٨/٥، والبدنية والنهاية: ٨٢/١٣.

٤- يُنْظَرُ: البلغة: ١٦٨، وفيات الأعيان: ٤٨/٢.

وأبو البقاء كان شديد الاعتصام بمذهبه الحنبلي حتى أنه قال: ((وجاء إلى جماعة من الشافعية، فقالوا: انتقل إلى مذهبنا، ونعطيك تدريس النحو واللغة بالنظامية فأقسمت: لو أقمتوني وصبيتكم على الذهاب حتى واريتموني ما رجعت عن مذهبي))^(١).

ومع ذلك لم يسلم من الطعن والنقد من الذين نقلوا عنه في كتبهم - كما سنرى - وللذين ترجموا له .

فقد أخذ عليه القفطي (ت ٦٤٦) صاحب (إنباه الرواة) أنه تبع لتلامذته إذ قال: ((أبو البقاء تلميذ تلامذته، أي هو تبع لهم فيما يقولون عليه من القراءة عند الجمع من كلام المتقدمين))^(٢).

وما قاله القفطي غير صحيح، فقد شهد له بالفضل والتقدم في علوم العربية والقرآن الكريم وغيرهما من العلوم للجلّة من اطماء المشهود لهم بالفضل والدراية؛ وإن ابن خلكان (ت ٦٨١هـ) - وهو خير مثل للتحري والإتصاف - قال وهو يثني على أبي البقاء العكبري: (لم يكن في آخر عمره في عصره مثله في فنونه، وكان الغالب فيه علم النحو))^(٣).

وقال عنه ابن العماد الحنبلي (ت ١٠٨٩هـ): ((كان يفتي في تسعة علوم وكان أوحّد زمانه في النحو واللغة))^(٤).

يقول الأستاذ محمد أبو الفضل محقق كتاب (إنباه الرواة) منتقداً القفطي: ((وهذه عادته في هضم العصريين، وحط مراتبهم، وإيهامهم بأنه عارف بمنازل

١- إنباه الرواة: ١١٧/٢، وشنرات للذهب: ٦٨/٥، وبغية الوعاة: ٣٨/٢ .

٢- إنباه الرواة: ١١٨/٢ .

٣- وفیات الأعيان: ٤٩/٢ .

٤- شنرات للذهب: ٦٧/٥ .

العلماء، وتمييز طبقاتهم، ولم يكن هناك ولا قريباً عفا الله عنه^(١) .

ولعلّ القنطريّ تناسى أن العكبيّ كان محتاجاً إلى طلبه وزوجته للقراءة عليه وذلك لفقد بصره .

انقطع أبو البقاء في آخر أيامه في بيته منشغلاً بالعلم والعبادة حتى توفي ليلة الأحد، ثامن شهر ربيع الآخر من ست عشرة وستمئة بعد حياة علمية حافلة بالعديد من المصنفات في إعراب القرآن، وقراءته، وإعراب الحديث النبوي الشريف، وفي النحو واللغة والأدب^(٢) .

وهذه المؤلفات تدلّ على سعة ثقافته العربية، فهو مُبرِّزٌ في النحو وعالمٌ بالقراءات، متمكن في اللغة ومحيط بفنون الأدب، ولكنّ الغالب عليه علم النحو.

ب- كتاب التبيان في إعراب القرآن :

يحتلّ أبو البقاء العكبريّ مكانةً عابدة في علم إعراب القرآن الكريم، إذ إنّهُ قدّم لنا كتاب التبيان في إعراب القرآن، وهو كتابٌ خالصٌ في إعراب القرآن الكريم، ولعلّه من أشهر مؤلفاته حتّى إنّهُ كان سببَ شهرة أبي البقاء فيقال: العكبري صاحب إعراب القرآن، وقد ورد للكتاب بأسماء عدة منها: إعراب القرآن، والتبيان، والتبيان^(٣).

وقد طبع الكتاب في إحدى طبعاته للمصاحفة باسم: ((إملاء ما من به للرحمن في وجوه القراءات وإعراب القرآن))؛ ولا أنرى من أين جاءت هذه

١- إنباء الرواة: ١٩٦/٢، هامش المحقق .

٢- ينظر: إنباء الرواة: ١١٧/٢، والبداية والنهاية: ٨٢/١٣، ولهايات الأعيان: ٤٩/٢، والبُلغة:

١١٩، وشذرات الذهب: ٦٧/٥، والأعلام: ٢٠٨/٤ .

٣- ينظر: البداية والنهاية: ٨٢/٣١، وكشف الظنون: ٣٤١/٢، وشذرات الذهب: ٦٨/٥،

والمدرس النحوية شوقي ضيف: ٢٧٩ .

التسمية؟! وقد رَجَعْتُ إلى مظانِّ في قدرٍ لا بأس به من الكتب، فلم أجِدَ فيما رَجَعْتُ إليه مَنْ يرشد أو يُدلل على هذه التسمية وما زال هذا الكتاب بهذه الطبعة متداولاً بين الدارسين والمحققين على الرغم من وجود الطبعة الرصينة والمحققة تحقيقاً علمياً باسم ((التبيان)) والذي نحنُ بصدد دراستها في هذا البحث .

ومن الغريب أيضاً أن نجدَ الزركلي في كتابه (الإعلام) يذكر كتابين للعكبري: أحدهما: التبيان في إعراب القرآن، والثاني، إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن^(١) .

وقد آلف في إعراب القرآن الكريم كثيرٌ من العلماء ممن سبقوا أبا البقاء العكبري^(٢)، ولعله كان يعي حقيقة ذلك، إذ قال في مقدمته لكتاب التبيان: ((والكتب المولفة في هذا العلم كثيرةٌ جداً، مختلفة ترتيباً وحداً فمنها المختصرٌ حجماً وعلماً، وفيها المطول بكثر إعراب انظار، وخط الإعراب بالمعاني، وقلما نجدُ فيها مختصرُ الحجم كثيرَ العلم، فلما وجدتها على ما وصفتُ لك، أحببتُ أن أملئ كتاباً يصغرُ حجمه ويكثر علمه، اقتصرت فيه على ذكر الإعراب ووجوه القراءات))^(٣) .

هكذا جاء كتابه كما وصَّفه جامعاً لأشتاتِ الأعراب، مختصراً لكثير من أقوال العلماء، متضمناً لكثير من وجوه القراءات، لا يتطرق لذكر المعاني إلا نادراً عندما يحتاج توجيه إعراب له علاقة بالمعنى، مختصر الشواهد، بعيداً كلَّ البعد عن الاستطراد والتطويل. ولعلَّ هذا هو السبب، في إقبال الناس عليه

١- ينظر الإعلام: ٢٠٨/٤ .

٢- ينظر الخلاف النحوي في كتاب إعراب القرآن: ٢٧، أطروحة دكتوراه تقدم بها عماد محمد على إلى مجلس كلية التربية الجامعة المستنصرية: ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٥ م .

٣- التبيان: ٢/١ .

وعكوفهم على دراسته وعزوفهم عن غيره والنقل عنه، والذي يدل على ذلك أنه نُعتَ بأحسنِ كتبِ الاعراب وأشهرها^(١).

يُبينُ العُكْبَرى فى كتابه هذا ، للوجه الإعرابية المحتملة فى إعراب كثيرٍ من الآياتِ القرآنية؛ إذ نراه يتتبعُ الكلماتِ التى تحتاجُ إلى إمعانِ الذهنِ، وإعمالِ الفكرِ، فيذكرُ الأوجهَ الإعرابيةَ الجائزةَ فيها مؤكداً على الخلافِ النحوى ومؤيداً رأى كُلِّ فريقٍ بأدلتهِ وحججهِ، مُرجحاً ما يَجِدُهُ مناسباً للمعنى، وساكِفى بذكره. ثل واحد لتوضيح ذلك، إذ قال فى توجيهِ قوله تعالى (ذلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ)^(٢): ((ذلك): ذا اسمُ إشارة، والألفُ من جملةِ الاسم. وقال للكوفيون للذال وَحَذَمًا هى الاسم والألف زِيدَت لتكثير الكلمة، واستدلوا على ذلك بقولهم: هذه أمةُ الله؛ وليس ذلك بشيء؛ لأنَّ هذا الاسم اسم ظاهر، وليس فى الكلام اسم ظاهر على حرفٍ واحدٍ حتى يُحمل هذا عليه، ويدل على ذلك قولهم فى التصغير: ذِيًا؛ فَرَدَّوْهُ إِلَى الثَّلَاثِي، والهاء فى هذه بدل من الباء فى ذى، وأما اللام فحرفٌ زِيدَ على بُعدِ المشار إليه وقيل: هى بدل من (ها) ألا تراك تقول: هذا وهذاك؛ ولايجوز هنالكَ))^(٣).

وتكمنُ أهميةُ الكتابِ فى أنه للمرجع الذى نَهَلَّ منه كثيرٌ من العلماءِ الذين جاعوا بَعْدَهُ منهم: أبو حَيَّان الأَنْدَلُسِي (ت: ٧٥٤هـ) صاحبُ كتابِ البحرِ المحيط الذى نقل عن أبى البقاء الكثير من أقواله معارضاً آيَّاه فى مواضع كثيرة من ذلك: قال أبو حَيَّان فى توجيهِ إعرابِ قوله تعالى: (وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ)^(٤)

١- يُنظر: البرهان فى علوم القرآن: ٣٠١/١، والاتقان فى علوم القرآن: ٣٦٥/١، وكشف الظنون: ٣٤١/٢، والمدارس النحوية شوقى ضيف: ٢٧٩.

٢- سورة البقرة الآية: ٢.

٣- التبيين: ١٥/١.

٤- سورة الشورى: ٣٧.

((العامل فى (إذا) يغفرون وهى جملة من مبتدأ وخبر معطوفة على ((يجتنبون))، ويجوز أن يكون (هم) تأكيداً للفاعل فى ((غضبوا)) قال أبو البقاء: (هم) مبتدأ و (يفغرون) الخبر، والجملة جواب (إذا) وهذا لا يجوز؛ لأن الجملة لو كانت جواب (إذا) لكانت بالفاء، تقول: إذا جاء زيد فعمرو منطلقاً، ولا يجوز حذف الفاء إلا أن ورد فى الشعر))^(١).

ونقل أبو حيان عن أبى البقاء قوله فى (ما) الداخلة على (كما): إن (ما) كافة للكاف عن العمل مثلها فى: ربما قال زيد، ويرد أبو حيان ذلك ويقول: ((ينبغى ألا تجعل كافة إلا فى المكان الذى لا تتقدر فيه مصدرية))^(٢).

ومنهم: السفاقي. (ت ٧٤٢) وهو ابراهيم بن محمد صاحب كتاب: ((المجيد فى إعراب القرآن المجيد))^(٣).

إذ وَرَّنتُ نصوصُ كثيرةً لأبى البقاء العكبرى فى كتابه، وقد جاء فى مقدمته: ((لما كان كتاب أبى البقاء ... كتاباً قع عكشُ النَّاسِ عليه ومالَت نفوسهم إليه جمعتُ ما بقى منه من إعرابه، مما لم يُضمههُ الشيخ فى كتابه))^(٤).

١- البحر المحيط: ٣٤٢/٩. ويُنظر: التبيين: ١١٣٥/٢.

٢- البحر المحيط: ١١٠/١. ويُنظر: التبيين: ٣٠/١. وليس فيه شئ من ذلك.

٣- يُنظر: بغية الوعاة: ٣٥٨/١. حقق هذا الكتاب بكامله فى ست رسائل جامعية ما بين جامعة بغداد، والجامعة المستنصرية واشترك فى تحقيقه نخبة من أباختين عراقيين وعرب. وسبق أن حقق الأستاذ حاتم الضامن مقدمة الكتاب وإعراب البسمة مع الفاتحة فى بحث نُشر فى مجلة المورد المجلد السابع عشر، العدد الثالث لسنة: ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

٤- المجيد فى إعراب القرآن: ١٣٥، بحث منشور فى مجلة المورد م/١٧، ع/٣/١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م، تحقيق: الأستاذ حاتم الضامن وينظر المجيد فى إعراب القرآن، تحقيق: موسى: محمد زنين ليبيا - طرابلس.

إذن فهو قد ضمَّ إلى ما أخذه من كتاب البحر المحيط كثيراً من إعراب أبي البقاء وهي ذات قيمة علمية كبيرة ورمز له السفاقي بحرف (الميم) حسب ما وجدناه في كتاب المجيد.

فضلا عن ذلك، وجَدْتُ السفاقي يذكر أبا البقاء إما للرد عليه أو للتأييد في مسألة ما. من، قوله في إعراب قوله تعالى: (وَهُوَ كُرَّةٌ)^(١): ((في موضع نصب على الحال. قال أبو البقاء: رُقيل في موضع الصفة، قلت: هذا ليس بشيء؛ لأن (القتال) معرفة، والجملة لا تكون صفة للمعرفة؛ لأن جملة الصفة لا تحي بالواو))^(٢).

وناقض السفاقي في كثير من آرائه أبا البقاء العكبري، ونقل عنه توجيهه لإعراب قوله تعالى: (وَكَايْنٍ مِّن قَرْيَةٍ)^(٣).

((أى: مَنْ أَهْلِ قَرْيَةٍ وَ (أَخْرَجَتْكَ) (الكاف) للقريّة لا المحذوف، وما بَعْدُهَا من الضمائر للمحذوف. قلت: ظاهره أن الضمير في أَخْرَجَتْكَ يعود على (مِنْ قَرْيَةٍ) وأهلكتهم على ما أضيف إليها ولا يصح، ففي كلامه تلفيقاً^(٤).

ومن الذين تأثروا بالعكبري ونقلوا عنه وأفادوا من كتبه السمين الحلبي أحمد بن يوسف (ت ٧٥٦هـ) في كتابه الموسوم ((الدر للمصون)) الذي قال في مقدمته ((ذكرت كثيراً من المناقشات الواردة على أبي القاسم الزمخشري، وابن محمد بن عطية، ومُحب الدين أبي البقاء))^(٥).

١- سورة البقرة الآية: ٢١٦.

٢- المجيد في إعراب القرآن: ٥٥٦، اطروحة دكتوراه على الآلة الكاتبة للدكتور عبد الرزاق الأحبابي، مقدمة إلى كلية الآداب، بغداد - ١٩٩٨ م.

٣- سورة محمد الآية: ١٣.

٤- المجيد: ١٣٣، وينظر: للتبيل: ١١٦١/٢.

٥- للنثر للمصون في علوم الكتاب المكنون: ٤٦/١.

إذ أكثر السمين الحلبي من الوقوف أمام عبارات وتوجيهات العكبري وتأرجحت أقواله بين مؤيد وراي، ومن ذلك منع أبي البقاء العكبري أن تكون ((تذكرة)) من قوله تعالى: ((إِلَّا تَذَكُّرَ لِمَنْ يَخْشَى))^(١) مفعولاً له ((لأنزلنا)) المذكورة لأنها قد تعدت إلى المفعول له وهو (ليشقى) فلا يتعدى إلى آخر من جنسه ولا يصح أن تعمل فيها (لشقى) لفساد المعنى^(٢). وتتبعه السمين راداً ما قاله بقوله: ((وهذا المنع ليس بشيء))^(٣)، ثم يعلل ذلك قائلاً: ((لأنه يجوز أن يعلل الفعل بعلتين فأكثر وهذا المعنى لم يظهر لأبي البقاء))^(٤).

وعلى الرغم من معارض السمين لأبي البقاء في كثير من آرائه، وجدته يقف منه موقف المؤيد له المستأنس بآرائه، ومن ذلك: قال السمين في توجه قوله تعالى: ((وَلَيْ فِيهَا مَأْرَبٌ أُخْرَى))^(٥) قال أبو البقاء: (لو قيل (آخر) لكان على اللفظ يعنى بضم الهمزة وفتح الخاء، باللفظ الجمع))^(٦).

فقول السمين يوحي بأنه وقف منه في مثل هذا الأمر موقف للمجيز لما أورده العكبري.

وممن نقلوا عن أبي البقاء العكبري ابن هشام الأنصاري (٧٦١هـ) والذي ناقضه في مسائل كثيرة^(٧)، ومن ذلك: قول ابن هشام في ناصب (إذا) مذهب

١- سورة طه الآية: ٣.

٢- يُنتظر، التبيان: ٨٨٤/١.

٣- اللثر المصون: ٥/٥.

٤- المصدر نفسه.

٥- سورة طه الآية: ١٩.

٦- اللثر المصون: ١٤/٥.

٧- وقد ناقض ابن هشام أبو البقاء في أكثر من أربعين موضعاً ينظر على سبيل المثال لا الحصر، المغني: ١٣١، ٦٩١، ٧٠٣، ٧٣٨، ٧٥٤، ٧٧٦.

((أحدهما: أنه شرطها، وهو قول المحققين، فتكون بمنزلة: متى وحيثما وأيان، وقول أبى البقاء: إنه مردود بأن المضاف إليه لا يعمل فى المضاف غير وارد، لأن (إذا) عند هؤلاء غير مضافة))^(١) .

وفى موضع آخر قال: ((ومن ألهم فى الثلثى قول أبى البقاء فى ((إن شائتك هو الأبتى))^(٢): إنه يجوز كون هو توكيداً))^(٣).

وقد تبنى ابن هشام رأى أبى البقاء فى مواضع كثيرة من كتابه (المغنى)، من ذلك ما ذكره فى قول أبى البقاء فى قوله تعالى: (لَمَنْ أَمْسَ بِنِيَانَهُ عَلَى نَقْوَى)^(٤): ((إن الظرف حال، أى على قصد تقوى، لو مفعول (امس)، وهذا الوجه المعتمد عليه عندى))^(٥) .

لما فيما يخص منهج المؤلف فيه فيمكن إجمالُهُ فى النقاط الآتية :

١- قَدَمَ العُكْبَرى لكتابه (التبيان) بمقدمة موجزة مبينا فيها دواعى تأليف هذا الكتاب بحجم صغير ، يقتصر فيه على ذكر الإعراب ووجوه القراءات^(٦). بدأ بَعَثَها بإعراب الاستعانة ثم البسطة منتقلاً إلى سورة القرآن الكريم ترتيبها المعهود فى المصحف الشريف، فبدأ بالفَتْحة وفتهى بالنَّسَب، محافظاً على ترتيب آياته، منتقياً من كلماته ما هو بحاجة إلى إعمال الفكر والتدبر وقد لوحظ أن العُكْبَرى ثم يحافظ على التسمية المعهودة والمتداولة لكثير من سور القرآن الكريم، إذ نراه يُسمى عدداً منها بكلمة توجد فى

١- المغنى: ٥٦١.

٢- سورة الكوثر الآية: ٣.

٣- المغنى: ٧٥٤.

٤- سورة القوية الآية: ١٠٨.

٥- المغنى: ٧٧٦.

٦- التبيان: ٢/١.

السورة نفسها، من مثل سورة (غافر) عنده سورة (المؤمن)^(١) وسورة الإنسان سماها (الدهر)^(٢) .

٢- يميل أبو البقاء إلى الإيجاز والاختصار، وبخاصة في القضايا التي سبق أن عرضها وناقشها في موضع سابق يدلنا على ذلك قوله في توجيه إعراب قوله تعالى: (وَهُوَ فِي الآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ)^(٣) إعرابه مثل إعراب: (وإنه في الآخرة لمن الصالحين)^(٤) . وقد ذكر في البقرة^(٥) .

٣- يغلب على الكتاب العناية بالناحية النحوية والتصريفية الخالصة، ولكنه لم يستغن عن المعنى كما ذكر في مقدمته بل استعان به في مواضع كثيرة ليوضح المعنى فيذكر اختلاف المعنى لاختلاف الأعراب، ويثبت عدم صحة الإعراب الذي لا يساير المعنى الصحيح والدقيق، فهو غالباً ما يربط الأعراب بالمعنى .

وبدونك مثلاً يوضح ذلك، إذ قال في توجيه قوله تعالى: (مَا فَرَطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ ثُمَّ إِلَى رَبِّهِمْ يُحْشَرُونَ)^(٦)، ((وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُنْ (شَيْئاً) مَفْعُولاً بِهِ؛ لِأَن (فَرَطْنَا) لَا تَتَعَدَّى بِنَفْسِهَا؛ بَلْ بِحَرْفِ الْجَرِّ، وَقَدْ عُذِّيتْ بِ (فِي) إِلَى الْكِتَابِ، فَلَا تَتَعَدَّى بِنَفْسِهَا، وَلَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى: مَا تَرَكْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى عَلَى خِلَافِهِ، فَبَانَ أَنَّ التَّأْوِيلَ مَا ذَكَرْنَاهُ))^(٧).

١- المصدر نفسه: ١١٠/٢ .

٢- المصدر نفسه: ١٢٥٧/٢ .

٣- سورة المائدة الآية: ٥ .

٤- سورة البقرة الآية: ١٣٠ .

٥- التبيان: ٦٣٦/٢ .

٦- سورة الأنعام الآية: ٣٨ .

٧- التبيان: ٤٩٣/١ .

ومنه ما جاء فى قوله تعالى: (مَا اسْتَقَامُوا)^(١) وقال: فى (ما) وجهان:
 الأول أنها زمانية، وهى المصدرية على التحقيق؛ والتقدير: فاستقيموا لهم مُدَّة
 استقامتكم لكم. والثانى أن (ما) شرطية، كقوله: (مَا يَفْتَحِ اللَّهُ)^(٢) والمعنى: إن
 استقاموا لكم فاستقيموا ولا تكون نافية؛ لا، المعنى يفسد؛ إذ يصير المعنى:
 استقيموا لهم؛ لأنهم لم يستقيموا لكم^(٣) .

ومنه ما جاء فيه قوله تعالى: (لَنْ تَعْبُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى)^(٤) ((أَنْ نَعْبُوا))
 مبتدأ، و ((أَقْرَبُ)) خبره، وللتقوى مُتَعَلِّقٌ بِأَقْرَب .

((ويجوز فى غير القرآن أَقْرَبُ مِنَ التَّقْوَى؛ وَأَقْرَبُ إِلَى التَّقْوَى؛ إِلَّا أَنْ
 اللام هنا تدل على معنى غير معنى (إلى)، وغير معنى (مِنْ)، فمعنى اللام:
 العفو أَقْرَبُ مِنْ أَصْلِ التَّقْوَى؛ فاللام تدل على علة قُرْبِ العفو، وإذا قلت: أَقْرَبُ
 إِلَى التَّقْوَى كان المعنى مقارب للتقوى؛ كما تقول: أنت أَقْرَبُ إِلَى، وَأَقْرَبُ مِنَ
 التَّقْوَى يقتضى أَنْ يَكُونَ العفو والتقوى قريبين، ولكن العفو أَشَدُّ قُرْباً مِنَ التَّقْوَى،
 وليس معنى الآية على هذا، بل على معنى اللام))^(٥) .

هكذا كان منهجه فى الإعراب، إذ نراه يراعى المعنى فى إعرابه،
 وأحياناً لا ينظر إلى المعنى .

٤- يُعْنَى للعكبرى بدعم مذهبه النحوى بالقرآن نفسه، ولا يكتفى بعرض الآراء
 الذى سبقه فى إعراب مفردات القرآن؛ إذ رأيناه حين يُصدر حكماً نحوياً أو

١- سورة التوبة الآية: ٧.

٢- سورة فاطر الآية: ٢.

٣- التبيان: ٦٣٦/٩.

٤- سورة البقرة الآية: ٢٣٧.

٥- التبيان: ١٩٠/١ .

قاعدة يقوى ذلك بالاحتجاج بالشاهد - آية قرآنية أو قراءة لها - وهذا إن دل على شيء إنما يدل على أهمية الشاهد القرآني لديه، وأنه يحتل أعلى مراتب السماع عنده، ومنه ما جاء فيه فى قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ وَتَالِ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدٌّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ۖ﴾ (١).

قال أبو البقاء: ((وأما جَرُ (المسجد الحرام) فقيل: هو معطوف على الشهر الحرام، وقد ضُغف ذلك بأن القوم لم يسألوا عن المسجد الحرام، إذ لم يشكوا فى تعظيمه؛ وإنما سألوا عن القتال فى الشهر الحرام وقيل: هو معطوف على الهاء فى (به)؛ وهذا لا يجوز عند البصريين إلا أن يُعاد الجار. وقيل هو معطوف على السبيل؛ وهذا لا يجوز؛ لأنه معمول المصدر والعطف بقوله: ((وكفر به)) يُفَرِّق الصلة والموصول، والجدير أن يكون متعلقاً بفعل مذكوف دل عليه الصد؛ تقديره: ويصدون عن المسجد؛ كما قال تعالى (هُم الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدَّوْكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ) (٢)، (٣).

ومنه قوله تعالى: (وَكَفَى بِاللَّهِ حَسِيباً) (٤) قال: ((و (كفى) يتعدى إلى مفعولين وقد حُنفأ هنا، والتقدير: كفاك الله شرهم، ونحو ذلك والدليل على ذلك قوله تعالى: (فَصَيِّكُمُ اللَّهُ) (٥)، (٦).

٥- ومما يلاحظ على منهج أبى البقاء فى كتابه (التبيان)، اتباع أسلوب المحاضرة التعليمية التى يتوخى فيها التسهيل والتشويق والتيسير وإيصال

١- سورة البقرة الآية: ٢١٧.

٢- سورة الفتح الآية: ٢٥.

٣- التبيان: ١/ ١٧٥.

٤- سورة النساء الآية: ٦٠.

٥- سورة البقرة الآية: ١٣٧.

٦- التبيان: ١/ ٣٣٢.

الفكرة بأسهل الطرائق؛ لذا وجدناه يكثر من عبارة: فإن قيل، قلنا، ومن ذلك قوله: ((التأبون أصل ووزنه فاعول، ولا يعرف له اشتقاق فإن قيل: لِمَ لا يكرن فعلوتا من تاب يتوب؟ قيل: المعنى لا يساعده، وإنما يُستق إذا صحَّ (المعنى))^(١). ويبدو لى أن هذا الأسلوب كان يعليه بسبب فقد البصر .

٦- الرجوع إلى الأصل (أصل الكلمة): من السمات البارزة فى كتاب (التبيان) أنه كثيراً ما يرجع إلى أصل الكلمة رمن ذلك ما جاء فى كلمة (سنة)، قال: ((وأصل سَنَة سنة، لقولهم سنوات، ويجوز أن تكون للهاء أصلاً، ويكون اشتقاقه من السننة، وأصلها سَنَه، لقولهم منتهاء، وعاملته مسانهة، فعلى هذا تثبت الهاء وصلاً ووقفاً؛ وعلى الأول تثبت فى الوقوف دون الوصول، ومن أثبتها فى الوصل أجراه مجرى الوقوف))^(٢) .

٧- قد يذكر الأوجه الإعرابية المختلفة للكلمة وقد يقتصر على وجه أو وجهين مع احتمال الكلمة غير ما يذكر، فمن ذكره للأوجه الإعرابية المختلفة ما جاء فى قوله تعالى: (هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ)^(٣) قال: ((والهدى فى موضعه وجهان: أحدهما - رفع إما مبتداً أو فاعل على ما ذكرنا، وإما أن يكون خبر مبتداً محذوف، أى هو هُذ، وإما أن يكون خبراً لذلك بعد خبر .

والوجه الثانى - أن يكون فى موضع نصب على الحال فى الهاء فى (فيه)؛ أى لاريب فيه هادياً، فالمصدر فى معنى اسم فاعل، والعامل فى الحال معنى الجملة، تَقْدِير: أحققه هدياً؛ ويجوز أن يكون العامل فيه معنى التنبه والأشارة الحاصلة من قوله ذلك))^(٤).

١- المصدر نفسه: ١٩٨/١.

٢- المصدر نفسه: ٢٠٩/١.

٣- سورة البقرة الآية: ٢.

٤- التبيان: ١٦/١.

ومن لقتصاره على وجه أو وجهين مع احتمال الإعراب أكثر من ذلك،
ما جاء فى قوله تعالى: (لَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ نَقَصَتْ غَزَاهُمْ مِنْ بَعْدِ قُوَّةِ أَنْكَاثٍ)^(١).

ففيه أعرب (أنكاثاً) منصوب على الحال^(٢) وهى تحتل أن تكون
منسوبة على المصدر، والعامل فيه نقصت؛ لأن نقصت بمعنى نكثت^(٣)

٨- لم يكن منهج العُكبرى فى إعرابه مفصلاً، إذ أنه لم يتناول توجيه إعراب
الآيات كاملة بل كان ينتقى الآيات أو الكلمات من الآية أو الكلمة الواحدة فى
بعض الأحيان، وربما اكتفى بالمعنى فى مواضع كثيرة .

خذ مثلاً على ذلك قوله تعالى: (أَلْقُوا حَبَالَهُمْ وَعَصِيَهُمْ وَقَالُوا بَعِزَّةِ
فِرْعَوْنَ إِنَّا لَنَحْنُ الْعَالِيُونَ)^(٤)، اكتفى العسكرى بقوله: أى: نحلف^(٥).

ومن هذا الباب ما جاء فيه، فى قوله تعالى: (رَبِّ قَدْ آتَيْتَنِي مِنَ الْمُلْكِ
وَعَلَّمْتَنِي مِنْ تَأْوِيلِ الْأَحَادِيثِ فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ)^(٦)، قال: ((من تأويل
الأحاديث))، قيل: المفعول محذوف؟ أى عظيماً من الملك، وحظاً من التأويل،
وقيل: هى زائدة، وقيل (من) لبيان الجنس^(٧).

١- سورة النحل الآية: ٩٢ .

٢- ينظر التبيان : ٨٠٥/٢ .

٣- يُنظر : شكل إعراب القرآن : ٤٠٠، والبيان فى غريب إعراب القرآن : ٨٣/١ .

٤- سورة الشعراء آية : ٤٤ .

٥- يُنظر : التبيان : ٩٩٥/٢ ، فى سورة الشعراء لم تطرق إلى إعراب الآيات : ٢٥ ، ٢٦ ،

٢٧ ، ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٠ ، ٣١ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٤ ، وفعلها فى سورة الفتح فترك إعراب الآيات :

٢٧ ، ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٠ ، ٣١ .

٦- سورة يوسف الآية : ١٠١ .

٧- التبيان : : ٧٤٦/٢ .

٩- يكثر الرجل من ذكر القواعد النحوية والأصولية العامة ويكررها للمراجعة

والتذكير ومن تلك القواعد:

- الشئُ لا يضاف إلى نفسه^(١).

- المصدر إذا وصف لا يعمل^(٢).

- لا يجوز العطف على الضمير المخفوض دون إعادة الخافض^(٣).

- الحال لا يتقدم على العامل المعنوي^(٤).

- المحذوف لا يعود عليه ضمير^(٥).

- المظهر لا يؤكد بالمضمر^(٦).

- تعدد الأخبار يجب تعدد المبتدأ^(٧).

- الموصول لا يحذف دون صلته^(٨).

- إعمال الفعل أقوى من المصدر^(٩).

ومما يلاحظ على هذه القواعد النحوية إنها من قواعد البصريين، وهذا

مما يؤيد انتساب العُكبريِّ إلى النحو البصريّ .

١٠- يهتم الرجل بالخلاف للنحوى ويوليه عناية فائقة، ولين هذا بغريب من

صاحب كتاب ((التبيين عن مذاهب النحويين)) الذى يشتمل على عدد من

١- المصدر نفسه: ٤٩١/١ .

٢- المصدر نفسه: ٥٦٥/١ .

٣- المصدر نفسه: ٤٠٨/١ .

٤- المصدر نفسه: ١٨١/١ .

٥- المصدر نفسه: ٦٨٣/٢ .

٦- المصدر نفسه: ٦٨٣/٢ .

٧- المصدر نفسه: ٢٦٠/١ .

٨- المصدر نفسه: ٣٦٣/١ .

٩- المصدر نفسه: ٣١٥/١ .

مشاهير المسائل الخلافية بين نحوي ابصرة والكوفة فضلاً عن ذكره مسائل أخرى ليس الخلاف فيها مذهبياً، بل ما كان بين النحويين من جهة وأهل اللغة من جهة أخرى .

ذلك الكتاب الذى لبغت مسائله خمساً وثمانين مسألة، بدأها المؤلف بمسألة (الكلام والكلمة) وتنتهى بمسألة (ترخيم الرباعى)^(١) وسنفرد لهذه المسمة المنهجية مبحثاً مستقلاً فى هذا البحث إن شاء الله تعالى .

١١- استشهد العكبرى بكثير من أقوال العرب وأمثالهم وأشعارهم، وكان ينسب الكثير من شواهد الشعرية إلى أصحابها إلا قليلاً منها، ولنا حديث آخر فى موضعه من بحثنا هذا إن شاء الله .

١٢- يتتبع العسكرى القراءات الأخرى المحتملة فى الآية للكرامة التى يُعربها، فيذكرها مفصلة، ثم يعود فيوجه كل قراءة منها التوجيه النحوى المناسب ويرجح منها ما يراه مناسباً ويضعف منها ما يضعف ويحكم بالشذوذ على ما شذ منها، ولكنه نادراً ما يعزو للقراءات إلى أصحابها، والقراءة عنده مُسَنَّة متبعة وأن خرجت عن القياس .

١٣- اعتراضات أبى البقاء على النحويين غير قليلة، فنراه يعترض على الكوفيين^(٢)، والبصريين^(٣)، وأبى عبيدة^(٤)، والكسائى^(٥)، والفراء^(٦)، وأبى

١- ينظر التبيين عن مذاهب النحويين: ١١٣، ٤٥٨ .

٢- ينظر التبيان: ٢٢٣/١ .

٣- المصدر نفسه: ٦٦٠/٢ .

٤- المصدر نفسه: ٧٤/١ .

٥- المصدر نفسه: ٣٩٥/١ .

٦- المصدر نفسه: ٢٥٠/١ .

على الفارسي^(١)، والزمخشري^(٢)، ومكي القيسي^(٣)، وآخرين لم يصرح بهم.

وخلاصة القول، في منهجه وأسلوبه في هذا الكتاب وكتبه الأخرى جودة الأسلوب ونصاعته، ووضوح المعنى، وجودة الترتيب والتنسيق وحسن العرض، فهو يعرض قضاياها ومسائله وتعليقاته وردوده بأسلوب سهل وعذب لا يملئه القارئ، يدعمه بالحجة والدليل. ولبرهان هاك دليلاً على ذلك وهو قوله ((كيف في موضع على الحال ... ألا ترى أنك إذا قلت كيف أخذت مال زيداً كان الجواب حالاً، تقديره: أخذته ظالماً أو عادلاً ونحو ذلك: ولبدأ يكون موضع كيف مثل موضع جوابها))^(٤).

وتلك سمة أسلوبية بارزة واضحة، والدلائل عليها كثيرة ولكني اكتفى بما قنمته خشية الإطالة والاسهاب .

١- المصدر نفسه: ٧٢٥/٢ .

٢- المصدر نفسه: ٨٢١/٢ .

٣- المصدر نفسه: ٣٥٤/١ .

٤- المصدر نفسه: ٣٤٢/١ .

المبحث الثاني

موقف أبي البقاء العكبري من الخلاف النحوي

اهتم العكبري بالخلاف النحوي وأولاه جلَّ عنايته - كما أسلفنا - وخير ما يدلنا على ذلك كتابه - التبيين عن مذاهب النحويين^(١)، الذي يُعدُّ - بحق - من أهم المؤلفات التي وصلت إلينا في هذا الجانب والتي عُتبت بالخلاف النحوي، وهو يأتي من ناحية الأهمية بالدرجة الثانية بعد كتاب الإنصاف لأبي البركات الأتباري (ت ٥٧٧هـ)، وقد نقل السيوطي (ت ٩١١هـ) عن التبيين كثيراً من المسائل الخلافية^(٢).

لقد كان لاهتمامه بالخلاف النحوي أثر واضح في كتابه موضوع الدراسة، مع أنه في ذكر مسأله الخلافية فيه يعمدُ إلى الإنجاز وعدم التطويل، ويبدو جلياً لنا أن العكبري ألف كتابه (التبيين عن مذاهب النحويين) بعد كتابه (التبيان في إعراب القرآن)، ومما يؤكد ذلك أننا لم نجد ولو إشاراً واحدة في كتاب التبيان يُحيلُ فيها العكبري إلى (التبيين) عندما يذكر المسائل الخلافية بشكل موجز، بيدَ أننا نجدُه يُحيلُ في كتابه (التبيين) على كتابيه (اللباب) و(شرح اللمع)، وهما من أشهر مؤلفاته، أحال عليهما في المسألة ست وثلاثين، وهي ((الفعل هو العامل في الفاعل والمفعول))، إذ قال: ((واحتج الآخرون بأن الفعل والفاعل كالشيءٍ لواحد يدل على ذلك اثنا عشر وجهاً استوفيتها في ((اللباب)) و ((شرح اللمع))^(٣).

١- طبع هذا الكتاب بتحقيق الدكتور عبد الرحمن بن سومان العثيمين - دار الغرب الإسلامي بيروت - لبنان - ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.

٢- ينظر: الأشباه والنظائر: ٣٥٨/٣.

٣- التبيين: ٢٦٣.

إذاً منهج أبى البقاء فى (التبيان) يختلف عنه فى (التبيين)، إذ نراه يعمد إلى الإيجاز وعدم التطويل فى ذكر المسائل الخلافية فى كتاب (التبيان). أما فى التبيين فنبتدئه يعرض المسائل للخلافية ويبدى رأيه واضحاً فى كل مسألة منها، وقد ارتضى لنفسه الميل إلى مذهب البصريين أخذاً بأقوالهم، وقواعدهم، مؤيداً لأرائهم، مستخدماً مصطلحاتهم، وفقاً إلى جانبهم، فهو يعد نفسه أحياناً من جملتهم، فيقول فى لام الربا: ((ولام الربا وإلّا؛ لأنه من ربا يربو، وتثنيته ربوان، ويكتب بالألف. وأجاز للكوفيون كتبه وتثنيته بالياء؛ قالوا لأجل الكسرة التى فى أوله، وهو خطأ عندنا))^(١).

وقال فى قوله تعالى: (إن امرأة)^(٢) ((امرأة: مرفوع بفعل محذوف؛ أى وإن خافت امرأة واستغنى بـ (خافت) المذكور. وقال الكوفيون: ((هو مبتدأ ومأ يعده الخبر. وهذا عندنا خطأ؛ لأن حرف للشرط لامعنى له فى الاسم فهو مناقض للفعل))^(٣). ويقول فى مسألة التنازع فى العمل: ((إذا كان معك فعلان .. فأولاهما بالعمل الثانى، وقال الكوفيون: أولاهما الأول ... فالوجه عندنا نصب زيد، وعندهم رفعه ثم يقول: لنا فى المسألة السماع والقياس))^(٤).

ونراه فى أعراب قوله تعالى: (كتاب الله عليكم)^(٥) يقول: ((وقا الكوفيون هو إغراء والمفعول مقدم، وهذا عندنا غير جائز، لأن (عليكم) وبابه عامل ضعيف فليس لهم فى التقديم تصرف))^(٦)، ويظهر اتجاهه البصرى فى وندوح

١- التبيين: ٢٢٣/١.

٢- سورة النساء الآية: ١٢٨.

٣- التبيين: ٣٩٥/١.

٤- يُنظر التبيين: ٢٥٢، للمسألة: ٣٤.

٥- سورة النساء الآية: ٢٤.

٦- التبيين: ٣٤٦/١.

حينما يعتمد على مذهبهم في كثير من المسائل النحوية.

ومما يؤكد ميل أبي البقاء إلى جانب مذهب البصريين إنه لم يؤيد آراء الكوفيين في (التبيان) إلا في واحدة من مسائل الخلاف التي ذكرها، ألا وهي دخول (من) الجارة على الزمان، إذ قال في توجيه قوله تعالى: (لَمَسْجِدٍ أُسَسِّدْ عَلَى الْتَقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ)^(١). (من أول يوم) يتعلق بأسس، والتقدير عند البصريين: من تأسيس أول يوم؛ لأنهم يرون أن (من) لا تدخل على الزمان، وإنما ذلك لـ (منذ)، وهذا ضعيف ها هنا؛ لأن التأسيس المقدر ليس بمكان حتى تكون ((من)) لابتداء غايته، ويدل على جواز ((من)) على الزمان ما جاء في القرآن من دخولها على ((قبل)) التي يراد بها الزمان، وهو كثير في القرآن وغيره)^(٢) وتَعَقَّبَ العكبري شيوخ المذهب الكوفي فردَّ على الفراء في مواضع كثيرة من كتابه^(٣)، وردَّ على الكسائي^(٤)، ولم يكن علماء البصرة بنجاة من نقداته، فقد ردَّ على أكثرهم إلا سيبويه فإنه أيد أقواله ولم يرد له رأياً. وذكر يونس فرد عليه^(٥)، وردَّ على الأخفش في أكثر من موضع^(٦)، وردَّ على المبرد في موضعين^(٧)، ونقل عن أبي على الفارسي في مواضع كثيرة، وردَّه في واحد منها^(٨).

١- سورة الأنفال الآية: ١٠٨ .

٢- التبيان: ٦٦٠/٢ .

٣- المصدر نفسه: ٢٥٠/١، ٣٣٠.

٤- المصدر نفسه: ١/ ٢١٤، و ٨٣٠/٢.

٥- المصدر نفسه: ٢٩٦/١ .

٦- المصدر نفسه: ٧٧٠/١ .

٧- المصدر نفسه: ١١٣/٢ .

٨- المصدر نفسه: ٥٦٥/١ .

ورأى العُكبرى السوالى للبصريين المنتصر لهم لم يتغير فى مؤلفاته،
وليس معنى هذا أنه يُقدّم لهم رأياً بل نجده يُحصّ أرائهم ويذّفى منها ما تؤيده
الأدلة، ويردّ على المخالف منها للسماع والقياس على ما بينه فى مسألة (من)
الجارة ودخولها على ظروف الزمان .

ومما تجدر الإشارة إليه أن الأستاذ محمد طنطاوى ذهب إلى أن أبا
البقاء هذا كان كوفى المذهب وقد ألف كتابه: (التبيين) راداً على ابن الأنبارى
فى كتابه (الإنصاف فى مسائل الخلاف) قال: ((..... فقد ألف بعد ابن الأنبارى
أبو البقاء العُكبرى كتابه (التبيين فى مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين)،
ولم نعر على هذا الكتاب، إلا أن المعروف عن العُكبرى أنه كان كوفى النزعة
كما يتضح جلياً من مؤلفاته، ومما لا نزىة فيه أنه قد اطلع على كتاب
(الإنصاف)، وشاهد هذا أنه فى شرحه لديوان أبى الطيب المتنبى، قد ينقل عبارة
الأنصاف بنصّها عند ذكر الخلاف بين الفريقين))^(١).

ولكن الحقيقة غير ذلك، فالدلائل المتوفرة كلّها تؤكد أن أبا البقاء لم يكن
كوفياً وقد أثبتنا بالدراسة هذه ومن خلال آثار الرجل أنه كان يميل بأرائه إلى
البصريين، وإن الذى حكم على العُكبرى بأنه كوفى المذهب لم يستند إلى دليل
يثبت ذلك، وإنما يثبت بالدراسة العلمية أن شرح ديوان المتنبى المطبوع باسم:
(التبيان فى شرح الديوان)) ليس له وإنما هو لتلميذه ابن عدلان (ت ٦٦٦هـ)
فقد نفى الأستاذ العلامة مصطفى جواد أن يكون هذا الشرح من صنعة أبى
البقاء، وتحت هذا الاسم، وقد استدل بأدلة لا يشوبها غبار وهى فى غاية القوة
أن هذا الشرح يُنسب إلى تلميذه على بن عدلان^(٢) .

١- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة: ١٣٥ .

٢- يُنظر: مدرسة الكوفة: ١١٩، والقرآن الكريم وأثره فى الدراسات النحوية: ٢٩٢ .

إنَّ شرح العُكْبَرِيِّ لديوان المتنبى ثابت النسبة إليه، إذ ذكر أصحاب كتب التراجم أنه من مؤلفاته^(١)، ولكن ليس بهذا العنوان المتداول بيننا الآن، المطبوع باسم (التبيان في شرح الديوان)^(٢).

والذى أراه أن العلامة مصطفى جواد مُصِيبٌ كل الإصَابَةِ، فالكتاب بعيد كل البعد عن أسلوب أبى البقاء العُكْبَرِيِّ الذى لمسناه فى مؤلفاته، وأخصُّ بالذكر كتابى (التبيان فى إعراب القرآن) و (التبيين).

والدليل على ذلك، أن مؤلف كتاب (التبيان فى شرح الديوان) يُصَرِّح مراراً وتكراراً أنه كوفى وفى أكثر من موضع^(٣).

ومن ذلك قوله: ((اختلف البصريون وأصحابنا الكوفيون فى المنادى، فقال البصريون: هو مبنى على الضم وموضعه النصب؛ لأن مفعول، وقال أصحابنا: بل هو معربٌ مرفوع بغير تنوين))^(٤).

وفى كتاب (التبيين) ذكر العُكْبَرِيُّ هذه المسألة مؤيداً رأى البصريين راداً رأى الكوفيين^(٥)، ولم أجده قطَّ يَنْعَتُ الكوفيين بـ (أصحابنا) فى كل مؤلفاته التى طُلِّقَ بِهَا وخاصة كتابنا موضوع الدراسة .

١- يُنظر: إنباء الرواة: ١١٧/٢، وفيات الأعيان: ٤٨/٢، والتكملة لوفيات النقلة: ٣٨٠/٤،

والبلغة: ١٦٨، وبغية الوعاة: ٣٧/٢، وشذرات الذهب: ٦٨/٤، والأعلام: ٢٠٨/٤.

٢- طبع هذا الكتاب مرات عدة وأخرها سنة ١٣٩٧هـ - ١٩٨٧م بتدقيق الأستاذ مصطفى السقا وآخرين .

٣- يُنظر على سبيل المثال لا الحصر: ١٩٦/١، و ٢٧٧/١، و ٢٠٨/١، و ٢٣٢/١، و ٢٧٧/١، و ٢٢٨/١.

٤- التبيان فى شرح الديوان: ١٩٦/١ .

٥- يُنظر: المسألة: ٧٨، ص ٤٣٨ .

وفى موضع آخر قال شارح الديوان وهو يشرح قول المتنبي :

وَمَطَالِبٍ فِيهَا الْهَلَاكُ أَتَيْتُهَا ثَبَتَ الْجَنَانُ كَأَنِّي لَمْ أَتِهَا

رُبَّ: حرف جرّ خَفَضَ قوله: (ومطالب)، بتقديره هذا عند البصريين
وعندنا رُبَّ: اسم، وقد حَمَلْنَاهَا على (كم)؛ لأنَّ (كم) والتكثير يرُوبُ لنعُدُّ
والتقليل، فكما أنَّ (كم) اسم، فهذه اسم وليست بحرف جرٍّ....^(١)

وهناك ديل آخر لا يقبلُ الشكَّ، نسوقه لإثبات عدم صحة نسبة الكتاب
لأبي البقاء العكبري، ألا وهو أننى وجدتُ صاحب كتاب (التبيين فى شرح
الديوان)، يذكر مصنفاً غريباً ما وجدته فى مؤلفات أبى البقاء العكبرى من خلال
اطلاعى على ما توفر من كتب التراجم، إذ يقول وهو يتكلم عن (كلا وكلاهما):
(فلو كانت للتنبيه فيهما لفظية لما جاز إضافتهما إلى التنبيه، لأن الشئ لا يضاف
إلى نفسه، وقد استوفينا هذا بأبسط منه فى كتابنا الموسوم نزرة العين، فى
اختلاف المذهبين))^(٢).

وهذا الكتاب ما وجدتُ أحداً ذكره للعكبرى قط من الذين ترجموا له وهو كثر.

ويذهب الدكتور شوقى ضيف إلى أن العكبرى بغدادى من أصحاب أبى
على الفارسيّ إذ قال: ((وأبو البقاء العكبرى النحوى الضرير، بغدادى مثل
سالفه))^(٣).

ويبينو لى أن استنتاج الدكتور شوقى ضيف مبنى على كثرة نقل
العكبرى عن أبى على الفارسي، وتأبيده له فى آرائه المنثورة فى كتب النحو،

١- التبيين فى شرح الديوان: ٢٨٨/١.

٢- التبيين فى شرح الديوان: ٢٠٣/١.

٣- المدارس النحوية: ٢٧٩.

فقد اعتمد العذبرى رأى أبى على الفارسى وأكثر النقل منه فى كتابه (التبيان فى إعراب القرآن)، ولما نراه يردّ عليه رأياً^(١).

ومن خلال ما سبقناه من أدلة وشواهد ، يتضح لنا جلياً أنّ أبا البقاء كان نحويًا من النحاة المتأخرين الذين أعجبوا بأراء البصريين وأيدوها ولسنا ملزمين بالأخذ برأى الدكتور شوقى ضيف فيما ذهب إليه .

١- يُنظر التبيان: ٢٩٦/١، ١٨٦/١، ١٨٧/١، ٢٠٦/١، ٢٧٩/١، ٣٢٤/١، ٣٣١/١، ٣٣٣/١، ٣٥٩/١، ٣٧٢/١.

المبحث الثالث

موقف أبى البقاء من نظرية العامل

اهتم النحويون - قديماً وحديثاً - بالعامل النحوى ، وذلك منذ أن كان فكرة عند القدماء، إذ لاحظ أوائل النحويين أن لبعض الألفاظ تأثيراً على غيرها من حيث الإعراب، وأن هذا التأثير يزول بزوالها فحددوا هذه الألفاظ التى أطلق عليها فيما بعد اسم العوامل وربطوها حسب عملها .

وقد أيد هذه الفكرة أغلب النحويين وثمة من خالفهم ^(١) ويبدو لنا أن الإحساس بالعوامل بدأ غامضاً وبسيطاً على ما تناقلته كتب التراجم ^(٢) التى صورت لنا قصة الحجاج مع يحيى بن يعمر (ت ١٢٩هـ)، إذ كشف له يحيى بن يعمر عن لحن وقع فيه وهو قراءته بالرفع بدلاً من النصب كلمة (أحب) فى قوله تعالى: ﴿ قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسْكَنٌ تَرْضَوْنَهَا أَحَبَّ إِلَيْكُمْ مِنْ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ﴾ ^(٣) .

فقد أحس يحيى بن يعمر بوجود (كان) فى الآية الكريمة على الرغم من طولها، وبعُد (أحب) عن (كان) ولكنه لم يقل للحجاج صراحة: إن أحب خبر كان، ولذلك يجب نصبها ^(٤) .

على أن العامل أخذ يظهر فى وضوح عند عبد الله بن أبى إسحاق الحضرمي (ت ١١٧هـ) وحكايته مع الفرزدق معروفة: إذ كان يكثر الرد عليه

١- من أشهرهم ابن مضاء القرطبي فى كتابه الرد على النخاعة ومن أيدى من المحدثين.

٢- يُنظر: أخبار النحويين البصريين: ٢١، وتاريخ العلماء النحويين: ١٥٥، ونزهة الإلباء:

٩، وبغية اللوعة: ٢/ ٢٩٠ .

٣- سورة التوبة الآية: ٢٤ .

٤- يُنظر: فى أصول النحو: ١٠ .

والتعنّت له^(١) وكان عيسى بن عمر (ت ١٤٩هـ) يُجيز أن تقول: ادخلوا الأول فالأول، بالرفع؛ لأن معناه ليدخل، فحمّله على المعنى، أمّا سيبويه فكان لا يرى فيه غير النصب على الحالية^(٢) وكان عيسى بن عمر ينزع إلى النصب إذا اختلف العرب^(٣).

وبعد ذلك، جاء للخليل بن أحمد (ت ١٧٥هـ) الذي كان الغاية في استخراج مسائل النحو^(٤) وتوسّع في فكرة العامل وتطبيقاتها، وبسط خلالها على أبواب النحو^(٥).

وتلميذه سيبويه (ت ١٨٠هـ) الذي كان يعلل^(٦) ويقول بالعامل، فنحن نقرأ في الباب الثاني من كتابه قوله: ((وإنما ذكرت لك ثمانية مجارٍ لافرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل وليس شيء فيها إلا وهو يزول عنه وبين ما يبني عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل التي لكل عامل منها ضرب من اللفظ في الحرف وذلك الحرف حرف الإعراب))^(٧).

وكان هذا أول نص أشار صراحة إلى العامل النحويّ مما وصل إلينا من كتب التراث القديمة^(٨).

١- يُنظر: أخبار النحويين: ٢٣، وإنباه الرواة: ٣٤٧/٢، وتاريخ العلماء: ١٤٥، ومن أسرار اللغة: ٢٠١.

٢- يُنظر: عيسى بن عمر نحوه من خلال قراءته: ٢٧٥.

٣- يُنظر: إنباه الرواة: ٣٧٥/٢.

٤- يُنظر: أخبار النحويين: ٣١، وتاريخ العلماء النحويين: ١٢٣.

٥- يُنظر: مكانة الخليل في النحو: ١١٠.

٦- يُنظر: الحلة للنحوية: ٦٠.

٧- الكتاب: ١٣/١.

٨- يُنظر: للنزعة المنطقية: ٤٨.

إلى أن استحكمت هذه الفكرة ونضجت عند أبى الحسن الأخفش (ت ٢١٥هـ) ونشرت ظلّاتها على كثير من جوانب النحو عنده^(١) ((ونحن نجد لديه أساساً واضحاً ومنهجاً صريحاً تكاد تسمع منه بوضوح القلة التي أخذ بها النحاة أخذاً لا ترد فيه وهي الإعراب أثر يجلبه العامل))^(٢)، قال المازني (ت ٢٣٦هـ): ((كنتُ عند سعيد بن مُنَعَدَة الأخفش أنا وأبو الفضل الرياشي، فقال الأخفش: إنَّ (مُدَّ) إذا رفع بها فهي اسم المبتدأ، وما بعدها خبرها كقولك: ما رأيته مُدَّ يومان، وإذا خفض بها فهي حرفٌ معنى ليس باسم، كقولك: ما رأيته مُدَّ اليوم فقال له الريشي: فَلِمَ لا يكون في الموضعين اسماً فقد روى الأسماء تنصب وتخفض، كقولك: هذا ضاربٌ زيداً و ((ضاربٌ زيدٌ أمس)) فَلِمَ لا يكون بهذه المنزلة؟ فَلَمَ يأتِ الأخفش بمقنع))^(٣) .

وقد افترض النحويين في استقراء العوامل وذكر مواضع عملها وشروط العمل؛ وقد ألفت كتب عديدة في العوامل منها (العوامل وخصائصها) لأبى عليّ الفارسي (ت : ٣٧٧هـ)^(٤) .

وبعد ذلك التاريخ استقر العلماء لدراسة العوامل وقدموا دراسات مستفيضة عنه كما فعل عبد القاهر الجرجاني (ت ٧٤١هـ) في كتابه (العوامل المائة)^(٥) والذي يُعدُّ أول كتاب وصل إلينا في هذا الموضوع وكان له صدى كبير فيما بعد^(٦) فضلاً عن الكتب التي تناوأت العامل من بين موضوعات

١- يُنظر: ملهج الأخفش في درس النحو: ٢٠٢ - ٢٠٣ .

٢- المصدر نفسه: ٢٠٢ .

٣- تاريخ العلماء النحويين: ٧٧ .

٤- يُنظر: إنباه الرواة: ٢٧٤/١ .

٥- المصدر نفسه: ١٨٩/٢ .

٦- يُنظر: كشف الظنون: ١٣٠/٤ .

وأبواب النحو الأخرى مثل (المصباح فى النحو) للمُطَرِّزى (ت ٦١٠هـ)، وكتاب (الإظهار) لبير على البركوى (ت ٩٨١هـ) وغير ذلك من الكتب التى تداولت فى تباياه الحديث عن العامل وأثره .

وكان من ثمار سيطرة فكرة العامل على الدرس النحوى أن شطّ النحو العربى عن المنهج الوصفى الذى يجب اتباعه، وتمكّن النحاة منهنّج المناطقة والكلاميين، وسيطر هذا المنهج على تفكيرهم ومؤلفاتهم^(١) .

وكان من الطبيعى أن تظهر عدّة محاولات مضادة كُرد فعل لهذا الموقف^(٢)، منها محاولة ابن مضاء القرطبى (ت ٥٩٢هـ) أحد مشاهير علماء الأندلس الذى حاول أن يُلغى هذه النظرية أو أن يُخفّف من وطأتها فى كتابه الشهير (الرد على النحاة)^(٣) ثم تبنى هذه النظرية من المحدثين إبراهيم مصطفى فى كتابه (إحياء النحو) والذى تأثر فى الوقت نفسه برأى ابن جنى (ت ٣٩٢هـ) الذى يرى أن العامل هو المتكلم نفسه^(٤). وكذلك المحاولات التى قام بها الدكتور مهدى المخزومى أحد تلامذة إبراهيم مصطفى فى كتابه (فى النحو العربى - قواعد وتطبيقات) و (فى النحو العربى نقد وتوجيه)^(٥) مروراً بمحاولات الدكتور إبراهيم أنيس فى كتابه (من أسرار اللغة) تلك كالتى تأثر فيها برأى محمد بن المُستَنِير المعروف بـ (قطرب) (ت ٢٠٦هـ) أحد تلامذة سيويه^(٦) .

١- يُنظر: منهج الأخفش: ٢٠٢ .

٢- يُنظر: العامل النحوى بين مؤيد ومعارض: ٦٥، ٦٦ .

٣- يُنظر: الرد على النحاة: ٧٦- ٨٢ .

٤- يُنظر: الخصائص: ١٠٩/١، ١١٠، وإحياء النحو: ٢٢، ٢٣ .

٥- يُنظر: فى النحو العربى نقد وتوجيه: ٦٧، ٧٠، ٧٦ .

٦- يُنظر: إنباء الرواة: ٢١٩/٣، وينظر: من أسرار اللغة: ١٩٨ .

وكذلك محاولات الدكتور عبد الستار الجوارى الذى أكثر من نقده
للقماء وتمسكهم بنظرية العامل فى كتابه (نحو القرآن)^(١) .

وكذلك الدكتور تمام حسان فى كتابيه (اللغة بين المعيارية والوصفية)
و(اللغة العربية معناها ومبناها) ساق الدكتور مجموعة من القرائن اللفظية
والمعنوية ورأى أن تضافر هذه القرائن يغنى عن القول بفكرة العامل النحوى
الذى قال به النحويون القماء^(٢) ، إلا أن هذه المحاولات القديمة والحديثة لم تأت
بالبدل، ولم يكتب لها النجاح بل أنها فشلت فشلاً ذريعاً، وقد ((نسى هؤلاء أن
النحو العربى مرتبط بالقرآن الكريم ولغة العرب، وقد أمد هذا المصدران
(القرآن الكريم والشعر العربى) النحو العربى بمادة غزيرة من التفكير مما جعل
علم النحو خالداً أبداً الدهر لابهتز كالطود الشامخ))^(٣) .

ومما لا يدع مجالاً للشك فى أن النحو العربى لم يأخذ عن غيره من
لغات ولم يتأثر بفلسفات الأمم الأخرى وذلك لوجود العامل .

فالعامل لا يوجد فى اللغات الأخرى سوى العربية^(٤) .

ما هى ملامح وأسس نظرية العامل عند العكبرى ؟

برى العكبرى وحسب ما يفرضه عليه مذهبه النحوى أن الإعراب
أثر يجلبه العامل؛ إذ يقول فى كتابه (اللباب): (الإعراب هو اختلاف آخر الكلمة
لاختلاف العامل فيها لفظاً أو تقديرأً ويدخل فى هذا إعراب الاسم الصحيح
والمعقل، والمقصود يقتر على ألفه الإعراب، للفعل، وليس كذلك آخر البنى فإن

١- يُنظر: نحو القرآن: ١٣، ١٦، ٢٦. مثلاً لا حصراً .

٢- يُنظر: اللغة ومعناها ومبناها: ١٨٩، ١٩٤، ١٩٩، واللغة بين المعيارية والوصفية: ٥ .

٣- النزعة المنطقية: ٥٠ .

٤- المصدر نفسه: ٤٧ .

آخره إذا كان ألفا لا تقدر عليه حركة إلا أن يكون مما يستحق البناء على الحركة^(١).

ومن هذا المنطلق يبين لنا أن كل علامة من علامات الإعراب وكل حركة من حركاته إنما تجيء تبعاً لعامل إن لم يكن موجوداً ملفوظاً به فهو مقدر ملحوظ وبَعْدَ إمعان النظر في كتب أبي البقاء العكبري أدركنا أنه يأخذ بنظرية العامل ويغالي فيها وخاصة كتابه موضوع الدراسة إلى حد أنه لا يُجيز تقدم المعمول على العامل فيقول في قوله تعالى: (انْظُرْ كَيْفَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ)^(٢) ((و على الله): متعلق بـ (يفترون)، ويجوز أن يكون حالاً من الْكَذِبَ)، ولا يجوز أن يتعلق بالكذب؛ لأن معمول المصدر لا يتقدم عليه^(٣) ويرى كذلك أن العامل الضعيف لا يتقدم على المعمول .

إذ قال في قوله تعالى: (كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ)^(٤). ((كتاب الله هو منصوب على المصدر بكتب محذوفه دل عليه قوله ((حُرِّمَتْ))، لأن التحريم كُتِبَ. وقيل: انتصابه بفعل محذوف تقديره: ألزموا كتاب الله و ((عليكم)) إغراء، وقال الكوفيون: هو إغراء والمفعول مَقْدَم، وهذا عندنا غير جائز؛ لأن عليكم وبابه عامل ضعيف؛ فليس له في التقديم تصرف^(٥) وهذا الرأي نسبته مكي القيسى (ت ٤٣٧هـ) للكسائي^(٦).

١- نلّباب في علل البناء والأعراب: ٥٣ .

٢- سورة النساء: الآية: ٥٠ .

٣- للتبيين: ٣٦٥/١ .

٤- سورة النساء: الآية: ٢٤ .

٥- للتبيين: ٣٤٦/١ .

٦- يُنظر: مشکل إعراب القرآن: ١٧٥ .

وقد يكون العامل عنده معنوياً أو معنى الفعل المقدر يقول فى قوله تعالى: (وَإِذَا جَاءَكَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِآيَاتِنَا) ^(١) ((العامل فى (إذا) معنى الجواب؛ أى إذا جاءك سلمٌ عليهم)) ^(٢) وفى إعراب ((هذى)) من قول تعالى: (هُذَىٰ لِلْمُنَافِقِينَ) ^(٣): نراه يذكر الأوجه الأعرابية المحتملة فيها فيذكر الرفع، والنصب، فيوجه الرفع بأربعة أوجه ثم ينتقل إلى النصب فيقول: (أن يكون فى موضع نصب على الحال من الهاء فى فيه، أى لا ريب فيه ... والعامل فى الحال معنى الجملة، تقديره: أحققه هادياً. ويجوز أن يكون العامل فيه معنى التتبيه والإشارة الحاصل فى قوله ذلك)) ^(٤).

وفى ((جنات عذْن)) من قوله تعالى: (جَنَّاتُ عَدْنٍ تَجْرَىٰ مِنْ تَحْتِهِمُ الْأَنْهَارُ) ^(٥) ((وهى بدل من الدرجات، ولا يجوز أن يكون التقدير: هى جنات، لأنَّ (خالدين فيها) حال؛ وعلى هذا التقدير: لا يكون فى الكلام ما يعمَلُ فى الحال، وعلى الأول يكون العامل فى الحال الاستقرار، أو معنى الإشارة)) ^(٦).

ويتحدث العكبرى عن رتبة العامل والمعمول وأهمية ذلك عنده، إذ يقول وهو يوجه إعراب قوله تعالى: (وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّقِسِدُوا) ^(٧)، ((إذا فى موضع نصب على الظرف، والعامل فيها جوابها وهو قوله: (قالوا). وقال قوم العامل فيها (قيل)؛ وهو خطأ لأنه فى موضع جر بإضافة إذا إليه والمضاف إليه لا

١- سورة الإنعام: الآية: ٥٤ .

٢- التبيان: ٤٩٩/١ .

٣- سورة البقرة: الآية: ٢ .

٤- التبيان: ١٦/١ .

٥- سورة طه: الآية: ٧٦ .

٦- التبيان : ٨٩٨/٢ .

٧- سورة البقرة: الآية: ١١ .

يعمل في المضاف))^(١). أى أنه رتبة العامل قبل رتبة المفعول ورتبة المضاف إليه بعد المضاف؛ فلم يعمل فيه؛ لتأفى أن يكون كل واحدٍ منها قبل الآخر^(٢).

ويرى العكبرى أن العامل المختص أقوى في العمل من غير المختص. يقول في قوله تعالى: (فَإِنْ لَمْ يُصَيِّهَا وَابِلٌ فَطَلٌّ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ)^(٣) ((والجزم في (يُصَيِّهَا) بـ (لم) لا بـ (إن)، لأن (لم) عامل يختص بالمستقبل؛ و(إن) قد وليها الماضي، وقد يحذف معها الفعل، فجاز أن يُبطل عملها))^(٤).

والعامل عنده قد يكون واجب الحذف، لا يصح أن ينطق به في كلام؛ ولكنه حينئذ يجب تقديره. يقول في التعامل في (امراة) في قوله تعالى: (وَإِنْ لِمَرْأَةٍ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزًا)^(٥): ((امراة مرفوع بفعل محذوف، أى وأن خافت امراة، واستغنى عنه بـ (خافت) المذكور))^(٦).

ويرى العكبرى أن بعض أحوال تعمل لتبنيها الفعل، فإذا فقدت هذا الشبه لا تعمل، يقول عن الموضع الإعرابي لجملة ((يبتغون) في قوله تعالى: (وَلَا آمِينَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ يَبْتَغُونَ)^(٧): ((في موضع الحال من الضمير في آمين، ولا يجوز أن يكون صفة لآمين؛ لأن اسم الفاعل إذا وصف لم يعمل في الاختيار))^(٨).

١- التبيين: ٢٧/١.

٢- يُنظر: للتبيين في غريب إعراب القرآن: ٧٠/١.

٣- سورة البقرة: الآية: ٢٦٤.

٤- التبيين: ٢١٧/١، وقد سبق هذا الكلام بقوله في سورة البقرة، الآية: ٢٤.

٥- سورة النساء: الآية: ١٢٨.

٦- للتبيين: ٣٩٥/١.

٧- سورة المائدة: الآية: ٢.

٨- التبيين: ٤١٦/١.

وقال فى (خالصة) فى قوله تعالى: (قُلْ هِىَ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِى الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةً)^(١) ((ولا يجوز أن تعمل فى (خالصة) زينة الله، لأنه قد وصفها بقوله (التى) والمصدر إذا وصف لا يعمل ...))^(٢).

ويرى أن إعمال الفعل المتأخر إن كان فى صلة (أن) المضمره ضعيف: يقول فى نصب (غير) من قوله تعالى: ((قُلْ أَغْفِرَ اللهُ تَأْمُرُونِى أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ))^(٣) ((أغفر الله فى إعرابها أوجه: أحدهما - أن (غير) منصوب - (أعبدُ) مقدما عليه وقد ضَعُفَ هَذَا الوجه من حيث كان التقدير: أن أعبد؛ فعندنا ذلك يفضى إلى تقديم الصلة على الموصول؛ وليس بشئ؛ لأن (أن) ليست فى اللفظ، فلا ينفى عملها، فلو قدرنا بقاء حُكمها لأفضى إلى حذف الموصول وبقاء صلته؛ وذلك لا يجوز إلا فى ضرورة الشعر ...))^(٤).

والعوامل عندَه تتفاضل فيما بينها فى الباب الواحد يقول فى قوله تعالى: (قَدْ سَمِعَ اللهُ قَوْلَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ فَقِيرٌ)^(٥) ((والعامل فى موضع إن وما عَمَلَتْ فيه (قالوا) وهى المدكّية به، ويجوز أن يكون معمولاً لقول المضاف؛ لأنه مصدر، وهذا يخرج على قول الكوفيين فى إعمال الأول؛ وهو أصل ضعيف، لأن الثانى فعل، والأول مصدر، وإعمال الفعل أقوى))^(٦).

ومن ذلك أنه يرى أن الصفة لا يتعمل فيما قبلها قال هذا فى قوله تعالى: (وَقُلْ لَهُمْ فِى أَنْفُسِهِمْ قَوْلًا بَلِيغًا)^(٧): ((فى أنفسهم) يتعلق بـ (تِلْ لَهُمْ)، وقيل

١- سورة الأعراف: الآية: ٣٢ .

٢- التبيين: ٥٦٥/١ .

٣- سورة الزمر: الآية: ٦٤ .

٤- لايبين: ١١١٣/٢ .

٥- سورة آل عمران: الآية: ١٨٠ .

٦- التبيين: ٣١٥/١ .

٧- سورة النساء: الآية: ٦٣ .

يتعلق بـ (بليغاً)، أى يبلغ فى نفوسهم، وهو ضَعِيف؛ لأن الصفة لا تعمل فيما قبلها))^(١).

قد لاحظ العُكبرى أن العوامل اللفظية تعمل ظاهرة ومحذوفة ومن الأمثلة على حذفها وإبقاء عملها حذف الفعل الناصب لـ (كيف) فى قوله تعالى: (كَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ)^(٢) ((الناصب لا محذوف أى كيف تصنعون، أو تكفرون))^(٣). وفى قوله تعالى: (كُلَّ شَيْءٍ فَصَلَّنَاهُ تَقْصِيلاً)^(٤). ((وَكُلَّ منصوب بفعل محذوف؛ لأنه معطوف على اسم قد عمل فيه الفعل، ولولا ذلك لكان الأولى رفعه))^(٥).

فضلاً عن ذلك وجدنا أن العكبرى كان يستعرض ما يمكن أن يتخيل من العوامل ويناقش الأوجه الإعرابية التى يعرضها ويضعف ويبطل ما يبطل ليصل إلى وجه يرتجيه، يوافق مذهب النحوى، ومن ثم يُدلل على رجحانه ولو كان مقدرًا غير ظاهر.

إنَّ يَحِقَّ لَنَا الْقَوْلَ بَعْدَ مَا قَدِمْنَا أَنْ أَبَا الْبَقَاءِ الْعُكْبَرى كان يُعنى بالعامل النحوى غاية عظيمة فى كتابه (التبيين) وهذا واضح من خلال ما عرضه من الوجوه الإعرابية النصوص القرآنية التى تناولها فى كتابه موضع البحث، إذ كان العامل حاضراً لديه فى كثير من جوانب النحو عنده، وكانت نظرية العامل لديه على درجة من التكامل والنضوج تُلَمُّ عن فكرٍ ثاقب فى علم النحو وعلمه،

١- التبيين: ٣٦٨/١.

٢- سورة النساء: الآية: ٤١.

٣- التبيين: ٣٥٩/١.

٤- سورة الإسراء: الآية: ١٢.

٥- التبيين: ٨١٥/٢.

وقد لمسنا غلبة النزعة المنطقية والفلسفية على أسلوبه وهو بهذا يجارى أسلافه من البصريين كما بينّا .

وقد كان نتيجة ذلك أن جافى الأساليب الوصفية فى البحث النحوى ، شأنه فى ذلك شأن الأخفش^(١)، وجمهور البصريين^(٢).

فالفاعل المضارع عنده بعد (حتى) وبعد لام الجحود وبعد لام التعليل، وفاء السببية إنما يتم بحرف مضمّر وهو (أن) .

١- يُنظر: منهج الأخفش الأوسط: ٢٠٢، ٢٠٣ .

٢- يُنظر الإنصاف: م ٧٥، ٧٦، ٧٨، ٩٧ .

المبحث الرابع

موقف أبى البقاء من العلة والتعليل

من الثابت أن التعليل سمة ظهرت فى الدرس النحوى منذ نشأته، ثم لازمته فى أطوار حياته، فلكل حكم نحوى تعليل، وكل ظاهرة نحوية لابد لها من سبب^(١).

ومما تجدر الإشارة إليه ما هنا أن النحاة قد اهتموا بالعلة النحوية اهتماماً كبيراً وعدوها أداة مهمة لتوضيح الكثير من الظواهر النحوية، ومن اهتمامهم بالعلة أنهم عرفوها وقسموها على أضرب منطقية^(٢)، فتناولوها بالعرض والتحليل والنقد فى دراسات مستقلة، أو فى دراساتهم لقضية من قضايا أصول النحو، كالقياس، والاستدلال، والعامل.

فقد حذّاه الرماني (ت ٣٨٤هـ) بقوله: ((العلة تغيير المعلول عما كان عليه))^(٣). ويراد بالعلة النحوية تفسير الظاهرة اللغوية، والنفوذ إلى ما وراءها، وشرح الأسباب التى جعلتها على ما هى عليه^(٤). والتعليل فى عمومها هو ((بيان علة الشئ، وتقرير ثبوت المؤثر لإثبات الأثر))^(٥)، أو ((ما يتوقف عليه وجود الشئ، ويكون خارجاً ومؤثراً فيه))^(٦).

١- ينظر: مكاة للخليل بن أحمد فى النحو العربى: ٨٥، وأبو البركات الأنبارى، ودراساته النحوية: ١٩٠، والنحو العربى: العلة النحوية نشأتها: ٥١ .

٢- ينظر: للحدود فى النحو: ٨٤ - ٨٥، والاقتراح: ٨٣، وارتقاء السيادة: ٧٨ - ٧٩.

٣- للحدود فى النحو: ٦٧ .

٤- ينظر: أصول النحو، محمد خير الحلوانى: ١٠٨ .

٥- للكليات: ٤٣٩ .

٦- التعريفات: ٨٨ .

وكانت عليهم صنفين، الأول: علة يُطرد فيها على كلام العرب، وتتساق إلى قوانينهم. والآخر: علة تُظهر حكمتهم وتكشف عن صحة إغراضهم ومقاصدهم في موضوعاتهم، والنوع الأول أكثر استعمالاً وأشدّ تداولاً، وهي كثيرة ذكرها السيوطي (ت ٩١١هـ) ^(١).

وقد ثبت في نفوس النحويين القنماء، أن العرب الفصحاء كانوا يدركون علل ما يقولون، وأنهم كانوا يعللون بعض ما يقولون، ومن ثم جعل النحاة نص لعربي على العلة، أو إحياءه إليها مسلماً من مسالك العلة ^(٢).

والخليل هو أول من بسط القول في العلل للنحوية بسطاً لفت انتباه بعض معاصريه فتقدم إليه فسأله عن علله تلك، عن العرب أخذها لم اخترعها من نفسه، فأجاب: ((إن العرب نطقت على سجيته وطباعها، وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، وأن لم ينتقل ذلك عنها، واعتلت لنا بما عندي أنه علة)) ^(٣).

وأول من قسم العلل ووضح أركانها ابن السراج (ت ٣١٦هـ) بقوله: (واعتلالات النحويين على ضربين: ضرب منها هو المؤدى إلى كلام العرب، كقولنا: كل فاعل مرفوع. وضرب آخر يسمى علة العلة مثل: أن يقولوا لم صار الفاعل مرفوعاً والمفعول منصوباً...) ^(٤).

وصنفها الزجاجي (ت ٣٣٧هـ) على ثلاثة أقسام وهي: التعليمية، والقياسية، والجدلية ^(٥).

١- ينظر: الاقتراح: ٥٦، وفي أصول النحو سعيد الأفغاني: ١١٣.

٢- ينظر: الأصول للنكتور: تمام حسان: ١١٧.

٣- الإيضاح في علل النحو: ٦٥، وينظر مكانة خليل: ٨٨.

٤- الأصول في النحو العربي: ٣٥/١.

٥- الإيضاح في علل النحو: ٦٤ - ٦٥.

وقد اتخذ النحويون مع التعليل أحد مَقَفين: أما الأول فكان انتقاد جوانب النحو وعلمه، وأما الثاني فكان الانتصار للنحو وعلمه^(١).

ولا يقل اهتمام أبى البقاء العُكبرى بالعلّة عن النحويين المتقدمين، وقد بينا فى المبحث السابق تشبث العُكبرى بالعامل وأثره فى المعمول نتيجة تآثره بمنهج البصريين ودفاعه عنه فى الكثير من آرائه، وكان الأمر كذلك بالنسبة للعلّة النحوية كما هو واضح فى توجيهاته، إذ ليس من السهل على رجل مثل العكبرى أن يتخلى عن مذهبه النحوى الذى سار عليه فى جميع كتبه .

والعُكبرى مولع بإيراد العلم؛ لأن ((أنفوس تأمن بثبوت الحكم لعلّة، فلا ينبغي أن يزول ذلك الأنس))^(٢)؛ لهذا لم يكد العُكبرى بغادر كبيرة ولا صغيرة فى النحو العربى إلا علمها، فجاءت دراساته النحوية ممارسة تطبيقية؛ أما استنبطه من الأسباب وألعل، تتخللها إشارات نظرية منهجية، كتوضيحه لمفهوم النحو لدوران العلة مع المعلول، وهو أن العلة إذا ثبتت فى موضع اطرد حكمها فى كل موضع، قال: ((إنّ الحكم إذا ثبت لعلّة اطرد حكمها فى الموضع الذى لمتنع فيه وجود العلة))^(٣).

صاغ العكبرى النحو العربى وفق منهج التعليل فى كتابه (اللباب فى علل البناء والإعراب)، إذ تناول أبواب النحو كلها، كل باب بقدر ما فيه من العلم، موضعاً حدّ الباب، وهو بحق تطبيق عملى للعلم على أحكام النحو العربى.

أما إذا عدنا إلى كتاب (التبيين)، فنجد أنه اتخذ من العلم ركائز فى إبراز الخلاف النحوى بين النحويين، وفى ترجيح الآراء وتوجيهها والرد عليها

١- ينظر: نظرية للتعليل فى النحو العربى: ١٩٧.

٢- للتبيين: ١٨٩ .

٣- المصدر نفسه: ١٨٨.

وفق ما يفرضه عليه مذهبُه النحوى، إذ وجدنا يكرر نقده للكوفيين، والإشادة بالبصريين، وفى مواضع كثيرة وجدناه يصف آراء الكوفيين بالضغف وعدم الدقة. و((التحليل سبب من أسباب ظاهرة الخلاف النحوى؛ لأنَّ النحاة اختلفوا أفراداً، وذلك أنهم اختلفوا فى الاعتلال لما اتفق العرب عليه))^(١).

وفى كتابه موضع الدراسة نجد اهتماماً واضحاً بالعلة والتعليل، إذ نراه يعلل لكل ظاهرة يتعرض لها، وسنعرض امثلة من تعليقاته المختصرة التى توضح لنا منهجه فى ذلك .

يقول فى إعراب قوله تعالى: ((فى أيام معدودات))^(٢): ((إن قيل: الأيام واحداً يوم، والمعدودات واحداً معدودة، واليوم لا يُوصف بمعدوده؛ لأنَّ للصفة هنا مؤنثة، والموصوف مذكر، وإنما الوجه أن يقال: أيام معدودات، الجواب، أنه أجرى معدودات على لفظ أيام، وقابل الجمع بالجمع مجازاً، والأصل معدودة، كما قال (لَنْ تِمِصْنَا النَّارَ إِلَّا أَيَّاماً مَّعْدُودَةً)). ولو قيل: إنَّ الأيام تشمل على الساعات، والساعة مؤنثة، فجاز الجمع على معنى ساعات الأيام، وفيه تنبيه على الأمر بالذكر فى كل ساعات هذه الأيام أو معظمها، لكان جواباً «نبيداً»^(٣). وهذه العلة من علل للحمل على المعنى، وهى من العلل المقبولة التى تجارى واقع اللغة.

ومن تعليقاته التى يبرز فيها أنواع العلة ما قاله فى علة بناء (لَنْ) فى قوله تعالى ((وَقَبْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً))^(٤)، قال: ((لَنْ) مبذة على السكون،

١- نظرية التعليل: ١٨٩ .

٢- سورة البقرة الآية: ٢٠٣ .

٣- التبيين: ١٦٥/١ .

٤- سورة آل عمران، الآية: ٨ .

وهي مضافة لأن علة بنائها موجودة بعد الإضافة، والحكم يتبع العلة، وتلك العلة أن (لَذُنْ) بمعنى (عد) الملاصقة للشيء، فـ (عند) إذا ذكرت، لم تخصص بالمقارنة، ولذُنْ عند مخصوص، فقد صار فيها معنى لا يدلُّ عليه الظرف،، بل هو من قبيل ما يفيد الحرف، فصارت كأنها متضمنة للحرف الذي كان ينبغي أن يوضع دليلاً على القرب، ومثله ثم وهذا؛ لأنهما بُنِيَا لما تضمننا حرف الإشارة^(١).

إن التعليقات التي ذكرها أبو البقاء العكبري مقبولة مستندة إلى طبيعة اللغة، قريبة من واقعها ولا مانع من قبولها، من ذلك ما قاله: راداً تأويل الزمخشري (ت ٥٣٨) بقوله تعالى: ((إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا))^(٢)، قال: ((قال الزمخشري: يكون (عنه) في موضع رفع بمسؤول، كقوله: (خيرَ المغضوبِ عليهم)، وهذا غلط؛ لأن الجار والمجرور يقام مقام الفاعل إذا تقدم للفعل، أو ما يقرم مقامه.

وأما إذا تأخر فلا يصح ذلك فيه ؛ لأن الاسم إذا تقدم على الفعل صار مبتدأ، وحرف الجر إذا كان لازماً لا يكون مبتدأ. ونظير قولك: يزيد انطلق، وبذلك على ذلك أنك لو ثبتت لم تقل بالزيدين انطلقا، ولكن تصحيح المسألة أن تجعل الضمير في مؤول للمصدر، فيكون (عنه) في موضع نصب، كما تقدر في قولك: يزيد انطلق^(٣).

ومن ذلك رفضه أن تُحمل (كَمْ الخبرية على رُبِّ) بعلة النقيض؛ لأن اتحاد العلة شرط عنده في القياس، فقال: ((ومعظم النحويين يقول: حملت على

١- التبيان: ٢٤٠/١.

٢- سورة الإسراء، الآية: ٣٦.

٣- التبيان: ٨٢١/١.

نقيضها، وهى (رب)، الحق، ما خبرتك به، وهو أن الجامع بينهما الغاية فى كرفى العدد؛ لأنهم لا يعنون أن حكم الشئيين واحد العلّة تضادهما، بل وبين الضدين معنى مشتركاً فيه^(١).

ومن علل الحمل على انظير، قوله فى توجيه إعراب: ((مَنْ ذا الذى يُقرضُ الله قرضاً حسناً))^(٢)، ((يقرض: صلة الذى، ولا يجوز أن تكون (من ذا) بمنزلة اسم واحد، كما كانت (ماذا)؛ لأن (ما) أشد إيهاماً من (مَنْ) إذا كانت مَنْ لمن يعقل))^(٣).

إن أبا البقاء العكبرى ذو عقلية تحليلية فذة، فهو مولع بذكر العلل وتوجيهها الوجه الصحيح، وكان فى ذلك مسرفاً، إذ يحاول بكل ما أتى من قوة وفكر وحدة ذهن، استخلاص العلة، يدلنا على ذلك كتابه (اللباب فى عقل البناء والأعراب)، فقد صاغ أبواب النحو العربى وفق منهج التعليل، فتناول أعراب النحو كلها تقريباً، كل باب يقدر ما فيه من العلل، إذ يوضح حد الباب، ثم يعلله جزءاً وعلل الرجل من النوع الذى يُطرد فى كلام العرب وينساق إلى قانون لغتهم، ومن تلك العلل، علة السماع، وعلة التغنيب، وعلة الحمل على المعنى، وعلة الحمل على اللفظ، وعلة الحمل على النظير، وعلة التشبيه، وغير ذلك من العلل التى ذكرها فى كتاب التبيان.

وعلى الرغم من أن أبا البقاء العكبرى كان مغالياً فى بصريته، نياره يذعن لما يلزمه ظاهر النصوص القرآنية ويرد على كثير من نحاة البصرة الذين نقل عنهم فى مواضع كثيرة من كتابه (التبيان)، لذا يمكن لنا القول أنه كان معتدلاً اعتدالاً كبيراً فى أحكامه، وليس متشدداً.

١- اللباب: ٢١٥.

٢- سورة البقرة: الآية: ٢٤٥.

٣- التبيان: ١/١٩٤.

المبحث الخامس

موقفه من السماع والقياس

أولاً - السماع (النقل) :

عرف ابن الأنباري (ت ٥٧٧هـ) النقل وأراد به (السماع) بقوله ((النقل: هو الكلام العربي الفصيح المنقول بالنقل الصحيح والخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة))^(١).

أما السيوطي (ت ٩١١هـ) فعرفه بقوله: ((وأعنى به ما ثبت في كلام من يؤثق بفصاحته فشمّل كلام الله تعالى وهو القرآن، وكلام نبيه (صلى الله عليه وسلم)، وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه أو بعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين))^(٢).

والسموع ثلاثة أنواع: القرآن الكريم بقراءته، والحديث النبوي الشريف، وكلام العرب النثرى والشعرى^(٣)، وسأتكلم عن كل نوع كلاماً موجزاً أبنن فيه موقف أبي البقاء العكبري من ذلك .

١- القرآن الكريم وقراءاته :

احتلّ الشاهد القرآني عند العكبري أعلى مراتب السماع واسماها؛ فكل ما قرئ به يجوز - عنده - الاحتجاج به في العربية، سواء أكان متواتراً أم شاذاً أم أحاداً، ومما لا شك فيه أن القرآن الكريم أهم ينبوع الشاهد الذي يستقى منه النحويون، واللغويون أحكامهم وهو أعلى نص عربي فصيح ومن الثابت

١- لمع الأدلة: ٨١، وينظر الأعراب في جدل الإعراب: ٤٥ .

٢- الاقتراح: ١٤، وينظر: ارتقاء للسيادة: ٤٧ .

٣- في أصول النحو: ٢٨ .

والمعلوم أن القرآن وصل إلينا بقراءات موصولة المتصلة إلى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) إلا أن النحويين ولا سيما البصريين وقفوا من القراءات التي تخالف أقيستهم النحوية التي وضعوها موقفاً خاصاً، فهم يتأولون ما لا يتفق مع أقيستهم وإذا أعجزهم تأويل وتوجيه القراءة وصفوها بالشاذة؛ والضعيفة ورموا الرواة بالوهم وعدم الدراية بالعربية وهذا الأمر ليس مقصوراً على القراءات الشاذة والضعيفة وإنما يقفون هذا الموقف من القراءات الصحيحة المعتمدة المتواترة التي رواها جمعٌ غفيرٌ يستحيل تواطؤ أمثالهم على الكذب^(١).

إن موقف أبي البقاء مثابة لموقف سائر نحاة البصرة من خلال اتباعه لمقاييسهم التي وضعوها إلا أنني وجدته متهاوناً بعض الشيء مع القراءات الشاذة إذ قبل الكثير منها إن وافقت وجهاً في العربية أو لغة من لغات العرب، إذ كان يتتبع القراءات الأخرى في كل أية التي هو بصدد إعرابها؛ فكان يذكرها أولاً مفصلةً ثم يعود فيوجه كل قراءة التوجيه النحوي المناسب لها، ويبدو لي أن العكبري كان يذكر الوجوه الإعرابية ليعلم تصرف الأعراب ومقاييسه، لا لأن يقرأ به فلا يجوز أن يقرأ إلا بما روى وصح عن النحاة المشهورين عن الصحابة والتابعين ووافق خط المصحف فالقراءة عند سنة متبعة وإن خرجت أو وافقه القياس فكلمة: (تلاوة) في قوله تعالى: (وإن كان رجلٌ يورثُ كلالة)^(٢) عنده لو قرأت - بالرفع أنها على صفة أو بدل من الضمير في (يُورثُ) لجاز، يجر أنه لا يعرف أحداً قرأ بها، فلا يقرآن إلا بما ينقل^(٣).

١- ينظر: أبو البركات الأنباري: ٢٨.

٢- سورة النساء الآية: ١٢.

٣- ينظر: التبيان: ٣٣٦/١.

فَذُ يُضَعَّفُ الْعُكْبَرَى قَسْماً مِنْ الْقَرَاءَاتِ الْمَعْتَمَدَةِ الْمَتَوَاتِرَةِ لِمَخَالَفَتِهَا الْقِيَاسَ مِنْ ذَلِكَ مَا قَالَهُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: (كُنْ فَيَكُونُ)^(١) ((الجمهور على الرفع علفاً على (يقول) أو الاستثناف أى فهو يكون ... ؛ وقرئ بالنصب على جواب لفظ الأمر، وهو ضعيف))^(٢) وهذه القراءة التى نَعَتَهَا بِالضَعْفِ هِىَ قِرَاءَةُ ابْنِ عَامِرٍ وَوَافَقَهُ الْكَسَائِيُّ وَكِلَاهُمَا مِنْ الْقَرَاءَةِ السَّبْعَةِ^(٣). وَقَدْ يَضَعِفُ قِرَاءَةَ لَضَعْفِ اللَّهْجَةِ إِذْ قَالَ فِي قَوْلِهِ: ((وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا))^(٤).

((وَاصِلٌ قَبْلَ قَوْلٍ، فَاسْتَقَلَّتْ لِلْكَسْرِ عَلَى الْوَاوِ فَخُذِفَتْ، وَكُسِرَتْ الْقَافُ لِنَتَقَلِّبِ الْوَاوِ يَاءً، كَمَا فَعَلُوا فِي أَدَلٍ وَأَحَقٍ ... وَمِنْ الْعَرَبِ مَنْ يَقُولُ فِي مِثْلِ قِيلَ وَبِيعَ: قَوْلٌ وَبُوعٌ، يَسُوءُ بَيْنَ نَوَاتِ الْوَاوِ وَالْيَاءِ وَقَالُوا: وَتُخْرِجُ عَلَى أَصْلِهَا، وَمَا هُوَ مِنَ الْيَاءِ نَقْلٌ فِيهِ وَאוּ لِسُكُونِهَا وَانْضِمَامِ مَا قَبْلَهَا؛ وَلَا يُقْرَأُ بِذَلِكَ مَا لَمْ تُثَبِّتْ بِهِ رَوَايَةً))^(٥).

قَدْ نَسَبَ الْوَهْمَ أَوْ الْغَلْطَ إِلَى الرِّوَاةِ، أَوْ الْقَارِئِ فِي مَوَاضِعَ كَثِيرَةٍ وَمِنْ ذَلِكَ مَا قَالَهُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: (لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا)^(٦) ((الجمهور على كسر التاء وقرئ بضمها، وهى قراءة ضعيفة جداً وأحسن ما تحمّل عليه أن يكون الراوى لم يضبط على القارئ ...))^(٧).

١- سورة البقرة الآية: ١١٧.

٢- التبيين: ١٠٩/١.

٣- ينظر: للنشر فى القراءات العشر: ١٦٦/٢، وحيث النفع: ٨٩.

٤- سورة البقرة، الآية: ١١.

٥- التبيين: ٢٧/١ - ٢٨.

٦- سورة البقرة، الآية: ٣٤.

٧- التبيين: ٥١/١.

وقد يصف القارئ بالغلط إذ قال قوله تعالى: (مَا دَلَّهُمْ عَلَىٰ مَوْتِهِ إِلَّا دَابَّةُ الْأَرْضِ تَأْكُلُ مِنسَأَتَهُ)^(١).

((وقرى فى الشاذ ((مِنْ سَأَتِهِ))، بكسر التاء على لَنْ (مِنْ) حرف جر. وقد قيل غلط قارئها ...))^(٢).

وضع العُكْبَرِيُّ بعض المعايير لقبول القراءة، منها ما طبقت لغة من لغات العرب، وثبتت روايتها وموافقتها العربية ولو بوجه ومنها استقامة المعنى إذ يقول فى قوله تعالى (مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ)^(٣).

((وَدَّعَكَ بالتشديد. وقد قرئ بالتخفيف، وهى لغة قليلة قال أبو الأسود الدؤلى:

لَيْتَ شِعْرَىٰ عَنْ خَلِيلِي مَا الَّذِى غَالَهُ فِى الْحُبِّ حَتَّىٰ وَدَّعَهُ
أى ترك الحب))^(٤).

ويمنع القراءة التى تخالف المعنى ويفضل القراءة الجيدة فى المعنى يقول فى قوله تعالى: (و يُرِيدُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الشَّهَوَاتِ)^(٥).

معطوف فى قوله: (والله يُرِيدُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْكُمْ)، ألا أنه صخر للجملة الأولى بالاسم والثانية بالفعل؛ ولا يجوز أَنْ يُقْرَأَ بالنصب، لأن المعنى يَصِيرُ: والله يُرِيدُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْكُمْ ويريدُ أَنْ ويريدُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الشَّهَوَاتِ وليس للمعنى

١- سورة سبأ، الآية: ١٤ .

٢- وهى قراءة سعيد بن جبیر ينظر للاعتساب: ٢/٢٣٠، وينظر التبيان: ٢/١٠٦٥.

٣- سورة الضحى، الآية: ٣ .

٤- التبيان: ٢/١٢٩٢.

٥- سورة النساء، الآية: ٢٧ .

على ذلك))^(١). وإذا كان الأعراب يفسد المعنى فليس من كلام العرب إذ يجب أن يوافق الأعراب المعنى .

وفى قوله تعالى: (فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ)^(٢) قال: الأحسن القراءة بالباء؛ لأنه يقال إثم كبير وصغير ... وقرئ بالثاء؛ وهو جيد فى المعنى؛ لأن الكثرة كبر، والكثير كبير، كما أن الصغير يسير حقير))^(٣).

وأبو البقاء لا يَسْتَكْ منهجاً واحداً فيما يَتلِقُ بنسبة القراءات إلى أصحابها، فالذى يتصفح كتاب التبيين يَجِدُ كَمَا هَاتِلًا من القراءات غير المنسوبة فلم ينسب إلا قراءة ابن مسعود^(٤)، وابن عباس^(٥)، والحسن البصرى^(٦)، وقراءة أيوب السخيتانى^(٧)، وما عدا ذلك فهى قراءات غير منسوبة وهى كثيرة جداً لا حَصَرَ لها .

وكهُ موقفٌ معتدلٌ من القراءة الشاذة؛ لأنه يَقْبَلُ الكثير منها إن وافقت وجهاً من وجوه العربية أو جاءت على لغة من لغات العرب، ويقول فى قوله تعالى: (بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ)^(٨) ((القراءة الجيدة أنزل إليك، بتحقيق الهمزة. وقد قرئ فى الشاذ أنزل لك - بتشديد اللام والوجه فيه أنه سَكَنَ لام أنزل، وألقى عليها حركة الهمزة؛ فانكسرت اللام وحذفت الهمزة، فَلَقِيَتْهَا لَامٌ إلى فصار اللفظ بما

١- التبيين: ٣٥٠/١.

٢- سورة البقرة الآية: ٢١٩ .

٣- التبيين: ١٧٦/١.

٤- المصدر نفسه: ٢٦١/١ .

٥- المصدر نفسه: ٣٠٥/١ .

٦- المصدر نفسه: ٣٣٧/١ .

٧- المصدر نفسه: ١١/١ .

٨- سورة البقرة، الآية: ٤ .

أنزل إليك، وأدغمت في اللام الثانية))^(١).

ومن ذلك توجيهه لقراءة ضم اللام في قوله تعالى: ((إِلَّا مَنْ هُوَ صَالِ الْجَحِيمِ))^(٢)، قال: (صَالٍ)، يقرأ شاذاً بضم اللام، فيجوزُ أن يكون جمعاً على معنى ((من)) وأن يكون قلب فصار صائلاً، ثم حذف الياء، فبقى صالٍ))^(٣).

أما القراءة للشاذة التي لا توافق لقيسته فلا يقبل بها بل يرفضها يقول في قوله تعالى: ((قَدْ مِنْ نِيرٍ))^(٤).

((الجمهور على الجرّ والتوين، وقرئ في الشواذ بثلاث ضمات من غير تتوين، وهو مبنى على اللضم؛ لأنه قطع عن الإضافة؛ والأصل: من نُبِرِه وقُبَلِه، ثم فُعِل فيه ما فُعِل في قَبْلُ، وبعْدُ؛ وهو ضعيف؛ لأن الإضافة لا تلزمه كما تازم الظروف المبينة لقطعها عن الإضافة))^(٥) ولم يستخدم العكبرى سوى عبارة الضعف أو البُعد عن القياس ولم يصفيا بالقبح أو الخطأ أو الرداءة كما كان يفعل نحاة البصرة ومنه قوله في توجيه قوله تعالى: ((إِنَّكُمْ لَذَائِقُو الْعَذَابِ الْأَلِيمِ))^(٦).

((الوجه الجرّ بالإضافة، وقرئ شاذاً بالنصب وهو سهو من قارئه؛ لأن الفاعل تحذف منه النون، وينصب إذا كان فيه الألف واللام))^(٧).

١- التبيان: ١٩/١، وينظر نفسه: ٧٠٩/٢، ١٠٩٤.

٢- سورة الصافات، الآية: ١٦٣.

٣- التبيان: ١٠٩٥/٢.

٤- سورة يوسف، الآية: ٢٥. وهي قراءة ابن حجر، وابن أبي إسحاق، ينظر: المحتسب: ٩/٢.

٥- التبيان: ٧٢٩/٢.

٦- سورة الصافات، الآية: ٣٨.

٧- التبيان: ١٠٨٩/٢.

يصف تارةً القراءات بالغرابة إذ قال في قوله تعالى: (هَيْتَ لَكَ) ^(١) بعد أن ذكر القراءات المحتملة فيها: ((والقراءة الخامسة: هَيْتَ لَكَ، وهي غريبة)) ^(٢).

يَنْصُ أَبُو الْبَقَاءِ الْعُكْبَرِيُّ عَلَى أَنَّ نَرَاءَ ابْنَ عَامِرٍ: ((وَكَذَلِكَ زَيْنَ لَكْثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَائِهِمْ)) بَعِيدَةٌ جَدًّا وَإِنَّمَا هِيَ مُقْتَصِرَةٌ عَلَى ضَرُورَةِ الشَّعْرِ قَالَ: ((وَيَقْرَأُ بَضْمُ الزَّائِ وَكُسْرُ الْيَاءِ عَلَى مَا لَمْ يُسَمِّ فَاعِلُهُ، وَقَتْلُ بِالرَّقْعِ عَلَى أَنَّهُ الْقَائِمُ مَقَامَ الْفَاعِلِ، وَأَوْلَادِهِمْ بِالنَّصْبِ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولُ الْقَتْلِ، وَشُرَكَائِهِمْ بِالْجَرِّ عَلَى الْإِضَافَةِ، وَقَدْ فَصَلَ بَيْنَهُمَا بِالْمَفْعُولِ وَهُوَ بَعِيدٌ، وَإِنَّمَا يُجِئُ فِي ضَرُورَةِ الشَّعْرِ)) ^(٣).

وهذا ضعيف في القياس جداً، وتقدير، زَيْنَ قَتْلُ شُرَكَائِهِمْ هذا إلا يكون في اختيار الكلام بالإجماع ^(٤).

وَقَدْ احْتَجَّ الرَّجُلُ بِكَثِيرٍ مِنَ الشُّوَاهِدِ الْقُرْآنِيَةِ إِذْ كَانَ يُفَسِّرُ وَيُوجِّهُ إِعْرَابَ الْقُرْآنِ بِالْقُرْآنِ نَفْسَهُ وَسَأَكْتَفَى بِمَثَالٍ وَاحِدٍ يَوْضَحُ ذَلِكَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: (وَكَفَى بِاللَّهِ حَسِيبًا) ^(٥) قَالَ: ((وَكَفَى يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ، وَقَدْ حُذِّفَا هُنَا وَالتَّقْدِيرُ: ((كَفَاكَ اللَّهُ شَرْعَمَ وَنَحْوَ ذَلِكَ .. وَالِدَلِيلُ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ: (فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ) ^(٦)، ^(٧).

١- سورة يوسف، الآية: ٢٣ .

٢- التبيان: ٧٢٨/٢ .

٣- ينظر: النشر: ١٩٧/٢، والتبيان: ٤٤١/١.

٤- البیان فی غریب إعراب القرآن: ٣٤٢/١.

٥- سورة النساء، الآية: ٦ .

٦- سورة البقرة، الآية: ١٣٧ .

٧- التبيان: ٣٣٢/١ .

يَتَبَيَّنُ لَنَا مِمَّا سَبَقَ أَنَّ الْعُكْبَرَى يَقِفُ مَوْقِفًا مُعْتَدِلًا مِنَ الْقَرَاءَاتِ، فَهُوَ يَرَى أَنَّ الْقِرَاءَةَ سُنَّةٌ مُتَّبَعَةٌ يَنْبَغِي تَقْدِيرُهَا وَالْإِعْتِدَادُ بِهَا اعْتِدَادًا عَظِيمًا؛ إِذْ إِنَّهَا مِنَ الْقُرْآنِ، وَمَا كَانَ مِنَ الْقُرْآنِ فَهُوَ أَوْلَى بِالْقَبُولِ وَأَجْدَرُ بِالْتَفْضِيلِ.

مَعَ أَنَّ الْعُكْبَرَى يَمِيلُ إِلَى الْبَصَرِيِّينَ إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَقِفْ ذَلِكَ الْمَوْقِفَ الْمَشْتَدِّ الَّذِي وَقَفَهُ شَيْوْخُ الْبَصْرَةِ مِنَ الْقَرَاءَاتِ، وَلَعَلَّنَا لَاحِظُنَا مَوْقِفَهُ مِنْ قِرَاءَةِ ابْنِ عَامِرٍ السَّابِقَةِ، فِي حِينِ أَنْنَا نَجِدُ الْبَصَرِيِّينَ يَرْفُضُونَهَا، وَمِنْهُمْ مَنْ رَمَاهَا بِالْقِيَحِ، وَمِنْهُمْ بِالْخَطَا، وَمِنْهُمْ مَنْ رَمَاهَا بِالرَّدَاءَةِ، وَلَكِنْ صَاحِبُنَا لِكَتَفَى بِأَنَّ ذَكَرَ أَنَّهَا ضَعِيفَةٌ فِي الْقِيَاسِ وَهَذَا دِينُهُ فِي كُلِّ قِرَاءَةٍ لَا يَجِيزُهَا يَصِفُهَا بِالضَّعْفِ وَهَذَا عِبَارَةٌ لَا تَفَارِقُهُ وَلِطَالَمَا وَجَدْنَاهُ يُوْجِهُ لِلْقِرَاءَةِ الشَّاذَّةِ وَيَجِدُ لَهَا تَخْرِيجَهَا مُنَاسِبًا مَا لَمْ تَخَالَفِ الْقِيَاسَ .

لِذَا يُمَكِّنُ لِي أَنَّ أَصْبَحَ مِنْهَجَهُ بِالْإِعْتِدَالِ فِي قَبُولِ الْقِرَاءَةِ عِنْدَمَا يَجِدُ لَهَا مَخْرَجًا يَتَّفَقُ وَمِنْهَجَهُ النُّحْوَى .

ب- الْحَدِيثُ النَّبَوِيُّ الشَّرِيفُ :

لَيْسَ الْحَدِيثُ النَّبَوِيُّ هُوَ مَا جَاءَ عَلَى لِسَانِ رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) فَحَسَبَ بَلْ يَشْتَمِلُ عَلَيْهِ وَعَلَى مَا نَقَلْتَهُ الرَّوَاةُ وَدَوْنَتُهُ الْكُتُبُ مِنْ مُحَاوَرَةِ الرَّسُولِ لِأَصْحَابِهِ وَمَا قَالَهُ لِصَحَابِهِ فِي وَصْفِ أَعْمَالِهِ صَلَّيَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

وَقَدْ كَانَ النُّحَوِيِّينَ الْمُتَقَدِّمِينَ مِنْ هَذِهِ الْمَادَةِ اللَّغَوِيَّةِ الثَّرِيَّةِ مَوْقِفًا يَتَمَيَّزُ بِالصَّدْقِ عَنْهَا وَالْإِعْرَاضِ عَنِ الْإِحْتِجَاجِ بِهَا إِلَّا فِي مَوَاضِعٍ نَادِرَةٍ وَحُجَّتُهُمْ فِي ذَلِكَ ((جَوَازُ نَقْلِهِ بِالْمَعْنَى أَوْ جَوَازُ لَعْنِ نَاقِلِهِ مِمَّنْ لَيْسَ بِفَصِيحٍ)) ^(١) وَهُمْ مَعَ ذَلِكَ يَكُونُ فِي فَصَاحَتِهِ - صَلَّيَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَالرَّسُولُ الْكَرِيمُ أَفْصَحُ مَنْ نَطَقَ

١- لِرَتْقَاءِ الْمَيْلَادَةِ: ٤٧، وَيَنْظُرُ: فِي أَصُولِ النَّحْوِ: ٤٦.

بالتضاد عند النحويين جميعاً وهذا لا يختلف عليه اثنان ولا يشك فيه أحد؛ ولكنهم يستبعدونه من مصادر الاستشهاد لما ذكرناه ولسنا ملزمين بالأخذ بحججهم ولكن المقام لا يتسع هنا للخوض في مناقشة هذا الموضوع فقد أشبع دراسة وما يهمنا هو موقف أبي البقاء العكبري من ذلك ويس غريباً أن نجد الرجل لا يعنى بالاستشهاد بالحديث الشريف فهو لا يختلف عن أسلافه من النحويين فقد وجدت في كتاب ((التبيان)) حديثاً واحداً استدل به صاحبنا على وقوع الخفض على الجوار في القرآن للكریم قال: ((وهو الأعراب الذي يقال هو على الجوار؛ وليس بممتنع أن يقع في القرآن لكثرته فقد جاء في القرآن والشعر فمن القرآن قوله تعالى: (وَحُورٌ عِينٌ)^(١) على قراءة من جر وهو معطوف على قوله: (بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقٍ) والمعنى مختلف؛ إذ ليس المعنى: يطوف عليهم ولدان مخلدون بحور عين، وقال الشاعر وهو النابغة.

لَمْ يَبْقَ إِلَّا أَسِيرٌ غَيْرُ مُنْقَلَبٍ أَوْ مَوْثِقٌ فِي حَبَالٍ أَلْقَدَ مَجْنُوبٌ

والتوافي مجرورة، والجوار مشهور عندهم في الإعراب، وقلب الحرف بعضها إلى بعض والتأنيث وغير ذلك، فمن الأعراب ما ذكرنا في العطف ومن الصفات قوله: (عَذَابٌ يُؤْمِ مُحِيطٌ)^(٢). واليوم ليس بمحيط، وإنما المحيط العذاب وكذلك قوله: (فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ)^(٣) واليوم ليس بعاصف وإنما العاصف الريح ومن قلب الحرف قوله عليه الصلاة والسلام: ((ارجعن مأزورات غير مأجورات)) والأصل مؤزرات؛ ولكن أريد التأخي^(٤).

١- سورة الواقعة الآية: ٢٢ .

٢- سورة هود الآية: ٨٤ .

٣- سورة إبراهيم الآية: ١٨ .

٤- للتبيان: ٤٢٣/١ .

ولم أر في كتاب التبيين سوى هذا الحديث وعندما تصفحت كتاب ((التبيين عن مذاهب النحويين)) لم أرَ أى ذكر لأحاديث المصطفى (صلى الله عليه وسلم) على وجه الاستشهاد به ولا على وجه التمثيل .

ج - كلام العرب :

أما موقفه من لغات العرب فهو موقف معتدل؛ إذ وجدته يعتدُ إعداداً كبيراً بهذا المصدر، مما يجعله يقبل للشاذ من القراءات إذا حَمَلَتْ على لغة من لغاتهم فهو مع هذا ألا يُعَوَّل على اللغة التعليلية الشاذة، قال في قوله تعالى: (إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ) ^(١) .

((وقرى شاذاً بفتح الهمزة، والأشبه أن يكون لغة مسموعة)) ^(٢) .

وقال في (أمين) ((فيه لغتان: القصر وهو الأصل، والمد، وليس من الأبنية العربية؛ بل هو من الأبنية الأعجمية، كهابيل وقابيل.

والوجه فيه أن يكن أشبع فتحة الهمزة، فنشأت الألف؛ فعلى هذا لا تخرج عن الأبنية العربية)) ^(٣) .

ونراه يجوز كسر نون المضارع في الفعل (تَسْتَعِين) وفي نظائره على لغة لبعض العرب وقد علل ذلك بأن الأصل نَسْتَعُون، تَسْتَعِل مِنَ الْعَوْن؛ فاستثقلت الكسرة عنى الواو، فنقلت إلى العين، ثم قُلبت ياء لمكونها وانكسار ما قبلها ^(٤) .

١- سورة الفاتحة الآية: ٥ .

٢- التبيين: ٦/١ .

٣- المصدر نفسه: ١١/١ .

٤- يُنظر: المصدر نفسه: ٧/١ .

وقال: ((الجمهور على ترك الهمزة فى الضالين))؛ وقرأ أبوب الشخثيانى بهمزة مفتوحة، وهى لغة فاشية فالعرب فى كل ألف وقع بعدها حرف مشدد نحو: ضالّ، ودابة وجان، والعلة فى ذلك أنه قلب الألف همزة لتصح حركتها؛ لئلا يَجْمَعَ بين ساكنين))^(١).

ونراه يَسْتَدِلُّ لعمل اسم التفضيل فى الظروف قو قوله تعالى: (لَرْ نَعْلَمُ قِتَالًا لَا تَبْعَانَكُمْ هُمْ لِلْكَفْرِ يَوْمِيذٍ أَقْرَبُ مِنْهُمْ لِلْإِيمَانِ)^(٢) بما سَمِعَ عَنِ الْعَرَبِ، فيقول: ((اللام فى قوله: (لِلْكَفْرِ و (لِلْإِيمَانِ) متعلقة بأقرب؛ وجاز لَنْ يَعْمَلَ أَقْرَبُ فِيهَا؛ لِأَنَّهَا يُشْبِهُانِ الظَرْفَ، وكما عَمِلَ أَيْبُ فى قولهم: ((هَذَا يُسْرًا أَطْيَبُ مِنْهُ رُطْبًا)) فى الظرفين المقدرين؛ لِأَنَّ أَفْعَلَ يَدُلُّ عَلَى مَعْنَى عَلَى أَصْلِ الْفِعْلِ، وزياته، فيعمل فى كل واحد منها بمعنى غير الآخر))^(٣).

وإذا ما انتقلنا إلى الشاهد الشعر وجدنا الرجل يُكْثِرُ مِنَ الْإِسْتِشْهَادِ بِالشَّعْرِ الْعَرَبِيِّ الْقَدِيمِ فَشَمِلَ مَعْظَمَ الْبُحُورِ لِلشَّعْرَةِ الْمَعْرُوفَةِ وَقَدْ تَنَوَّعَتْ طَبَقَاتُ الشُّعْرَاءِ الَّذِينَ اسْتَشْهَدُوا بِشَعْرِهِمْ وَإِنْ أَغْلَبَ شَوَاهِدُهُ مِنْ شَوَاهِدِ سَبْيُوهِه رَكْثِيرُ مَا نَجَدَ الْعُكْرَى يَنْسَبُ الشَّوَاهِدَ إِلَى قَائِلِهَا مَثَلُ: النَّابِغَةِ، وَطَرْفِهِ، وَلَيْبِدِ، وَالْأَعْشَى وَالرَّزْدَقِ وَالْكَمَيْتِ وَيُسْتَعْمَلُ أحيانًا أَنْصَافُ الْأَبْيَاتِ فى بَعْضِ الْمَوَاضِعِ لِتَأْيِيدِ مَا هُوَ بِصَدَدٍ، وَتَارَةً يُصْرَحُ أَنَّ الشَّاهِدَ لَيْسَ لَهُ بَلْ هُوَ مِنْ شَوَاهِدِ أَيْبَى عَلَى مَثَلِ أَوْ ابْنِ جَنَى تَارَةً أُخْرَى .

قال فى قوله تعالى: (وَلَنْ اللَّهُ لَيَنَسِفَ يَضْلَامٍ لِلْعَبِيدِ)^(٤) ((وَضْلَامٌ)): فَعَالٌ مِنْ النَّظْمِ .

١- التبيان: ١١/١ .

٢- سورة آل عمران الآية: ١٦٧ .

٣- التبيان: ٣٠٨/١ .

٤- سورة آل عمران الآية: ١٨٢ .

((فإن قال: بناء فَعَالٍ للتكثير، ولا يلزم من نفي الظلم الكثير نفي الظلم القليل، فلو قال: بظلم لكان أدل على نفي الظلم قليلة وكثيرة .

فالجواب عنه من ثلاثة أوجه :

أحدهما - أن فَعَال قد جاء لا يُراد به الكثرة لقول طرفه:

وَلَسْتُ بِخَلَّالِ التَّلَاحِ مَخَافَةً وَلَكِنْ مَتَى يَسْتَرْفِدِ الْقَوْمُ أَرْفِدُ

لا يريد هنا هذا أنه قد يحلُّ التَّلَاحُ قليلاً، لأن ذلك يدفعه قوله: متى يَسْتَرْفِدِ الْقَوْمُ أَرْفِدُ، وهذا يدلُّ على نفي اللبخل في كل حال، ولأن تمام المدح لا يحصل بإرادة الكثيرة))^(١) .

وقد يستشهد بالشعر من أجل توجيه قراءة ومن ذلك قوله: ((رَعُوفٌ)) : يَفْرَأُ بَوَاوِ بَعْدَ الْهَمْزَةِ مِثْلَ شَكُورٍ . وَيَقْرَأُ بِغَيْرِ وَאו سَلْ : يَقْظُ وَقِلْنِ، وَجَاءَ فِي الشَّعْرِ : بِالرَّوْفِ الرَّحِيمِ^(٢) .

تعدى الفعل (بَنَى) إلى مفعول واحد بنفسه وإلى الآخر بالباء والذي مع الباء هو المتروك والذي بغير باء هو الموجود كقول أبي النجم :

وَبَنَيْتُ وَالذَّهْرُ نَوَّ تَبَدَّلَ هَنِيئًا دُبُورًا بِالصَّبَا وَالشَّمَالِ^(٣)

لا يلتزم العكبري طريقة واحدة فيما يتعلق بإيراد الأبيات المستشهد بها؛ فهو في الغالب يذكر البيت كاملاً منسوباً إلى قائله وفي بعض المواضع يكتفي بذكر شطري واحد أو التثويه ب ورود ذلك في الشعر .

١- التبيين: ٣١٦/١.

٢- المصدر نفسه: ١٢٤/١.

٣- المصدر نفسه: ٦٧ .

ثانياً - القياس :

ساق النحويون للقياس النحوى تعريفات كثيرة منها ((أنه تقدير الفرع بحكم الأصل، أو حمل فرع على أصل لعله، وإجراء الأصل على الفرع، وقيل إلحاق الفرع بالأصل بجامع))^(١) .

ونقلَ لنا أصحابُ كُتُبِ التراجم أن أولَ مَنْ بَعَجَ النَّحْوَ وَمَدَّ الْقِيَاسَ وَشَرَحَ الْعِلَلَ هو عبد الله بن أبى إسحاق الحضرمى الذى كان أشدَّ قِيَاماً ، وأبو عمرو أوسع علماً بكلام العرب^(٢) .

والقياس ركنٌ رئيس من أركان نحونا العربى لا ينفك منه فهم يُعرفون النَّحْوَ بقولهم هو: ((علم مُستخرج بالمقاييس للمستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التى ائتلف منها))^(٣) .

وعليه قالوا: إنَّ النَّحْوَ علم قِياسى^(٤).

ويقول عنه أحد الباحثين المحدثين: ((ولستُ أعقل النَّحْوَ إلا استقراءً ثم قِياساً))^(٥).

إذن القياس النحوى هو الطريقُ الذى يَمْنَهُلُ به القيام على اللغة، ووسيلة تُمكن الإنسان من النطق بالاف من الكلم والجمل دون أن نترع سَمْعَهُ مِن تَبَلٍ، أو يحتاج فى الإنسان من التطبيق الألف من الكلم والجمل دون أن تفرع سَمْعَتَهُ

١- لمع الأدلة: ٩٣، وينظر: الاقتراح: ٤٧ .

٢- ينظر: مراتب النحويين: ٢٥، وإنباه الرواة: ١٠٥/٢، ونزهة الالباء: ١٠-١١. وإخبار النحويين البصريين: ٢٣ .

٣- المغرب: ٤٤، وينظر: حاشية المصباح: ٤٨/١، ولمع الأدلة: ٩٥، واللغة والنحو: ٢٢.

٤- ينظر: الإيضاح فى علل النَّحْو: ٤١ .

٥- فى أصول للنحو: ٧٨ .

من قبل، أو يحتاج فى الوثوق من صحة عربيتها إلى مطالعة كتب اللغة أو الدواوين الجامعة لمنثور العرب ومنظومها^(١) .

ولا يَعْنِينَا فى هذا المقام الحديث عَنِ اقْيَاسٍ بِشكْلِ عامٍ، وإنما يهْمُنَا موقف أبى البقاء العكرى مِنْ هذا الأصل الثابت مِنْ أصول النحو العربى .

عَنِ الرجلُ بهذا الأصل عَظِيمَةً فى كتابه "التبيان" الذى يُعَدُّ مِنْ مؤلفاته المتأخرة إذ أودع فيه عُصَارَةَ جُهِدِهِ وَخُلَاصَةَ فِكْرِهِ ، ولهذه العناية مظاهرها فى كتابة موضوع الدراسة منها :

إنه كان دائم الإشارة إلى ما خَرَجَ عَنِ القياس وبين وجه مخالفته القياس مِنْ ذلك قوله ((الوجهة)) فى قوله تعالى: ((وَلِكُلِّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا))^(٢)؛ ووجهه جَاءَ عَلَى الأصل؛ والقياس جهة مثل: عدة وزنه))^(٣) .

وفى موضع آخر قال ((القصوى - بالواو، وهى خارجة على الأصل وأصلها مِنَ اللواوِ. وقياس الاستعمال أن يكون القُصْيا؛ لأنه صفة كالدنيا والعليا، وفعلَى إذا كانت صفة قلبت واوها ياء فرقاً بين الاسم والصفة))^(٤) .

وكان لا يقىس على النادر قال: ((الأصل فى ماء موة، لقولهم: ما مَتِ الرَكْبَةُ مَوَهُ، وفى الجمع أمواه، فلما تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألِف، ثم أبدلوا مِنَ اللهاء همزة، وليس بقياس))، وقال: ((وحكى سيبويه عن بعضهم "عليه رجل ليسنى" وهو شاذ لا يُقَاسُ عليه))^(٥) .

١- يُنظَر: دراسات فى اللغة العربية وتاريخها: ٢٥.

٢- سورة البقرى الآية: ١٤٨ .

٣- التبيان: ١٢٦/١ .

٤- المصدر نفسه: ١٢٥/١ .

٥- المصدر نفسه: ٣٩/١ - ١٣٠ .

يختار الوجه الإعرابي الذي يذعمه القياس ويرجحه على غيره إذ قال
 في قوله تعالى: (وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُم مِّن بُيُوتِكُمْ سَكَنًا وَجَعَلَ لَكُم مِّن جُلُودِ الْأَنْعَامِ
 بُيُوتًا تَسْتَخِفُونَهَا يَوْمَ ظَعْنِكُمْ وَيَوْمَ إِقَامَتِكُمْ وَمِنْ أَصْوَابِهَا وَأَوْبَارُهَا أَشْعَارُهَا لِنَافَا
 وَمَتَاعًا إِلَى حِينٍ)^(١).

((لِنَافَا: معطوف على سَكَنًا وقد فصل بينه وبين حرف العطف بالجار
 والمجرور وهو قوله (وَمِنْ أَصْوَابِهَا)) وليس بفصل مُسْتَبِج كما زعم في
 الإيضاح؛ لأن الجار المجرور مفعول، وتقديم مفعول على مفعول قياس^(٢))).

وتراه بقوى قراءة على أخرى تبعاً لقوتها في القياس قال في قوله تعالى:
 ((إِنَّا لِلَّهِ)^(٣))) (الجمهور على تخميم الألف في إِنَّا، وقد أمالها بعضهم لكثير ما
 ينطق بهذا الكلام وليس بقياس؛ لأن الألف من الضير الذي هو (نا). وليس
 مُتَقَلِّبَةً ولا في حكم المتقلبة))^(٤).

ومن أقبيسته البصرية التي تمسك بها حذف حرف الجر وإبقاء عمله مع
 (أَنْ) حصراً إذ قال في قوله تعالى: (إِنْ لَهُمْ حِجَابٌ)^(٥): ((فتحت أَنْ ها هنا؛ لأن
 التقدير: بأن لهم، وموضع أَنْ وما عملت فيه نصب ببشر؛ لأنَّ حرف الجر إذا
 حذف وصل للفعل بنفسه وهذا مذهب سيبويه .

وأجاز الخليل أن يكون في موضع جَرٍ بالباء المحذوفة؛ لأنه موضع
 تَزَادَ فيه، فكانها ملفوظ بها، ولا يجوز ذلك مع غير أَنْ، لحلول الكلام، ولو قلت:

١- سورة النحل الآية: ٨٠.

٢- التبيان: ٨٠٤/٢ .

٣- سورة البقرة الآية: ١٥٦ .

٤- التبيان: ١٢٩/١ .

٥- سورة البقرة الآية: ٢٥ .

بشره الخلود لم يجز، وهذا أصل يتكرر في القرآن كثيرًا ، فتأمله واطلبه ها هنا^(١) .

يؤكد على الأصل في مواضع كثيرة يقول: ((الأصل في ترى ترى، مثل ترى، إلا أن العرب اتفقوا على حذف الهزة في المستقبل، ولا يقاس عليه، وربما جاء في ضرورة الشعر على أصله))^(٢) .

وخلاصة القول في منهجه في القياس إنى وجذت الرجل معتدًا بالقياس اعتدادًا كبيرًا، وكان له فيه منهج في مجمله منهج البصريين؛ إذ إنه لا يجز القياس إلا على الأعم الأغلب، وله في القياس أصول عامة يراعيها؛ فهو حين يفاضل بين مذهبين يختار الأقرب والأقوى في القياس ويضعف الأضعف في القياس فهو يقبل القراءة إن لم تخالف القياس وفيما قدّمنا من أدلة يفصح عن ذلك والله الحسد من قبل ومن بعد .

١- التبيين: ٤١/١ .

٢- المصدر نفسه: ١٩٣/١ .

الخاتمة

قبل أن أختم بحثى هذا لا بد أن أشير إلى أن العُكبرى كان بحسرى المذهب والنزعة فى نحوه، وذلك؛ لأنه سلك طريقهم وسار على خطاهم واستخدم مصطلحاتهم وتبنى آرائهم، واستشهد بشواهدهم، واستدل بأدلتهم وهذا واضح فى كلِّ مُصنّفاته ومن أبرزها كتاب ((التبيان)) موضوع الدراسة الذى جاء جاسعاً لكثير من الأعراب مختصراً لكثير من أقوال العلماء متضمناً وجوه الإعراب والقراءات .

وعلى الرغم من أن أبا البقاء للعُكبرى كان مغالياً فى بصريته نراه يذعن لما يلزمه ظاهر النصوص القرآنية ويرد على الكثير من نحاة البصرة الذى نقل عنهم ولم يَسلم من نقده غيرُ سيبويه الذى كان يحترم آرائه لذا يمكن لنا القول إنه كان معتدلاً اعتدالاً كبيراً فى أحكامه وليس متشدداً لمذهبه البصرى.

إن أبا البقاء كان ذا عقلية تحليلية فذة فهو مُولع بذكر العلل وتوجيهها الوجه الصحيح وكان فى ذلك مُعزفاً إذ يحاول بكل ما أوتى من قوة وفكر وحدة ذهن فى استخلاص العلة بدلنا علم، ذلك كتابه (اللباب فى علل البناء والإعراب) الذى أشار إليه فى كتاب التبيان، إذ صاغ فيه أبواب النحو العربى وفق منهج التحليل متناولاً أبواب النحو كافة .

وقف العُكبرى موقفاً مُعتدلاً من القراءة الشاذة؛ لأنه قَبِلَ الكثير منها إن وافقت وجهاً من وجوه العربية أو لغة من لغات العرب، ويهتم بتوجيهها ولا يتهمك عليها وهذا موقف معتدل منه تجاه هذا المصدر للعظيم من مصادر النحو العربى. ويَدلّك على ذلك احترامه للشاهد القرآنى واعتداده به إذ كان يفسر

القرآن بالقرآن ويكثر من الاعتماد على الشاهد القرآنى فى أثبات صحة قاعدة أو رأى .

لقد كان لاهتمام العُكبرى بالخلاف النحوى أثر واضح فى كتابه موضع الدراسة مع أنه كان مختصراً فى ذكر مسائله الخلافية يعمد إلى الإيجاز وعدم التطويل .

مُعظم آراء الكوفيين يتعقبها بالنقد وهى كثيرة لا حَصْرَ لها .

كان العُكبرى يهتم بذكر الوجوه الاغرابية ليعلم تَصَرُّف الأعراب ومقاييسه، لا لأن يُقرأ بها، فلا يجوز أن يقرأ عنده إلا بما روى وَصَحَّ عن النقاة المشهورين عن الصحابة والتابعين ووافق خط المصحف؛ لأن القراءة سنة متبعة وقد نصَّ على ذلك فى مواضع كثير من ((التبيان)) .

وأخيراً الله أسأل أن يوفقنا فى عملنا هذا ويجعله خالصاً لوجهه الكريم ولا ادعى لبحنى هذا الكمال والجدة لذا أقدم هذا البحث بين يدى القارئ الكريم وأتمنى أن يتغَّ صدره وبمنحنى العُذر لما وقع فيه من هفوات فهذه من صفات البشر .

المخلص

إنّ هذا البحث تناول منهج (أبى البقاء العُكبرى) فى إعراب القرآن الكريم من خلال كتابه ((التبيان فى إعراب القرآن)) إذ إنه لم يُبين منهجه تفصيلاً بل كان همه فى هذا الكتاب الاقتصار على ذكر الإعراب ، ووجوه القراءات وجانباً من الخلاف النحوى .

لقد كان (العُكبرى) بصريّ المذهب والنزعة فى نحوه ؛ لأنه سلك طريقهم وسار على خطاهم ، واستخدم مصطلحاتهم واتبع المقاييس التى وضعوها ، إذ يتكرر فى كتابه نقده للكوفيين ووصفهم بالضعف ، وعلى الرغم من أن أبا البقاء كان مغالياً فى بصريّته نراه يُدّعى لما يلزمه ظاهر النصوص القرآنية ، ويرد على الكثير من نحاة البصرة الذين نقل عنهم ، ولم يسلم من نقده غير (سبويه) الذى كان يحترم آراءه لذا يمكن لنا القول إنه كان معتدلاً فى أحكامه اعتدالاً كبيراً وليس متشدداً لمذهبه البصريّ .

ومما تجدر الإشارة إليه أنّ أبا البقاء كان ذا عقلية تحليلية فذة فهو مولعٌ بذكر العلل وتوجيهها الوجه الصحيح وقد أسرف فى ذلك .

وقفَ (العُكبرى) موقفاً معتدلاً من القراءة الشاذة ؛ لأنه قبلَ بها إنْ ولّفت وجهاً من وجوه للعربية أو لغةً من لغات العرب .

مصادر ومراجع الفصل الثالث

- ١- أوبر البركانت، ابن الأنبارى ودراسته النحوية - الدكتور فاضل صالح السامرلى - دار الرسالة للطباعة والنشر، بغداد، ط١، ١٩٧٥م - ١٣٩٥هـ.
- ٢- الإتيقان فى علوم القرآن للأمام جلال الدين السيوطى - تحقيق: محمد سالم هاشم، ط١، ١٤٢٢هـ، دار نوى القربى .
- ٣- إحياء النحو، إبراهيم مصطفى، دار الكتاب الإسلامى بالقاهرة، ط٢، ١٤١٣-١٩٩٢.
- ٤- إخبار النحويين البصريين لأبى سعيد الحسن بن عبد الله السيرافى، تحقيق: نخبة من الاطماء مكتبة الثقافة الدينية ، ط٢، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م .
- ٥- ارتقاء المتأيدة فى علم أصول النحو للشاوى يحيى الشاوى المغربى، تحقيق: د. عبد الرزاق عبد الرحمن السعدى، دار الأنبار، مطبعة النواعير، ١٩٩٠م .
- ٦- الأشباه والنظائر فى النحو، للإمام جلال الدين السيوطى، تحقيق: عبد اللعال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م .
- ٧- الأصول دراسة ابيستيو لوجيه للفكرى اللغوى عند العرب ، د. تمام حسان -دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ١٩٨٨م .
- ٨- الأصول فى النحو لأبى بكر بن سهل بن السراج النحوى البغدادى (ت٣١٦)، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلى، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤٠٧- ١٩٨٧.

٩- أصول النحوى العربى، محمد خير الحلاوانى، جامعة تشرين اللاذقية، ١٩٧٩.

١٠- الأعلام قاموس تراجم لخير الدين الزركلى ، ط ٣ ، (د.ت) .

١١- الأعراب فى جدل الإعراب لأبى البركات الأنبارى ، مطبعة الجامعة السورية ، ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧ م.

١٢- الاقتراح فى علم أصول النحو ، جلال الدين السيوطى (ت ٩١١هـ) ، تصحيح عبد الرحمن اليمانى وآخرين ، (د.ت) .

١٣- إنباه الرواة على أبنائه النحاة لأبى الحسن على بن يوسف القفطى، تحقيق: محمدأبو الفضل إبراهيم القاهرة ، دار الكتب المصرية، ١٣٧٤هـ - ١٩٥٥ م.

١٤- الأنصاف فى مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لأبى البركات عبد الرحمن لى سعيد الأنبارى، تحقيق: محى الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى ، مصر ، ط، ١٣٨٩ هـ - ١٩٦١ م.

١٥- الإيضاح فى علل النحو لأبى القاسم الزجاجى ، تحقيق مازن مبارك ، دار للفنائس، ط ٦، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م.

١٦- البحر المحيط لأبى حيان الأندلسى ، تحقيق زهير جعيد ، دار الفكر - بيروت- لبنان ، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢ م.

١٧- البداية والنهاية للإمام أبى الفداء اسماعيل بن كثير الدمشقى، تحقيق: محمد بيومى وعبد الله المنشاوى، مكتبة الإيمان بالمنصورة (د.ت) .

١٨- البرهان فى علوم القرآن للإمام بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشى، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الجيل بيروت - لبنان ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨ م.

١٩- البلغة فى تراجم ألّمة النّحو واللغة تصنيف مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز أبادى ، تحقيق : محمد المصرى، ط١ ، دار سعد الدين للطباعة : ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م .

٢٠- البيان فى غريب إعراب القرآن لأبى البركات عبد الرحمن بن سعيد الأنبارى، تحقيق: د. طه عبد الحميد مراجعة مصطفى السقا، دار الكاتب (د.ت) .

٢١- تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم للقاضى أبى المحاسن المفضل بن محمد بن مُسْعِر التتوخي، تحقيق: عبد الفتاح محمد الحلو - ١٤٠١ هـ - ١٩٨١م.

٢٢- لتبيان فى إعراب القرآن لأبى البقاء العُكبرى، تحقيق: محمد على البجاوى، مطبعة عيسى البابى الحلبي، ط١، ١٩٧٦ .

٢٣- التبيان فى شرح لادىوان لأبى البقاء العُكبرى ، تحقيق : مصطفى السقا، إبراهيم الأبيارى وبعد الحفيظ شلبى ، ١٣١٩ هـ - ١٩٧١م .

٢٤- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين لأبى البقاء عبد الله بن الحسين العُكبرى، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامى - بيروت - لبنان، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦.

٢٥- التعريفات، لأبى الحسن على بن محمد الجرجانى، تحقيق: د. أحمد مطلوب، مطبعة دار الشؤون الثقافية، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦ .

٢٦- التكملة لوفيات النقلة للمنزرى ، تحقيق : بشار عواد معروف ، مطبعة الآداب فى النجف الأشرف ، ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م .

٢٧- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، لأبى العرفان محمد بن على، تحقيق محمود بن الجميل، مكتبة الصفا، القاهرة، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.

٢٨- الحدود فى النحو (ضمن رسالتين فى اللغة)، لأبى الحسن على بن عيسى الرّماني، تحقيق: إبراهيم السامرائي، دار الفكر عمان (د.ت).

٢٩- الخصائص لأبى الفتح عثمان بن جنى : تحقيق : محمد على النجار المكتبة العلمية، بيروت - لبنان ، (د.ت).

٣٠- الخلاف النحوى فى كتب إعراب القرآن الكريم، أطروحة دكتوراه على الآلة الكاتبة تقدم بها د. عماد مجيد على إلى مجلس كلية التربية الجامعة المستنصرية، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٥م .

٣١- دراسات فى العربية وتاريخها الشيخ محمد الخضرى حسين، ط٢ ، ١٣٨٠هـ - ١٩٦٠ م .

٣٢- التر المصون فى علوم الكتاب المكنون، الامام شهاب الدين أبو العباس المعروف بالسمين الحلبي، تحقيق: الشيخ على محمد معوض وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط١، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤ م .

٣٣- شذرات الذهب فى أخبار من ذهب ، لابن العماد الحنبلى ، دار إحياء التراث، (د.ت) .

٣٤- العامل للنحوى بين مؤيديه ومعارضيه ودوره فى التحليل اللغوى ، د. خليل أحمد عاميرة دون بيات عن النشر والطباعة .

٣٥- عيسى بن عمر النقفى نحوه من خلال قراءاته ، تأليف صباح عباس السامرائي، مؤسسة الأعلمى ، بيروت ، ط ١ ، ١٣٩٥ - ١٩٧٥.

٣٦- غيث النفع فى القراءات السبع للشيخ على النسورى محمد السفاسى ،
تحقيق: احمد محمود عبد السميع ، دار الكتب العلميه ، بيروت ، ط ١ ،
٢٠٠٤م - ١٤٢٥هـ .

٣٧- فى أصول النحو ، سعيد الأفغانى ، مطبعة ، جامعة دمشق ، ط ٣ ،
١٣٨٣هـ - ١٩٦٤م .

٣٨- فى النحو العربى ، نقد وتوجيه ، د، مهدي المخزومى ، المكتبة العصرية،
صيدا- بيروت ، ١٩٦٤ م .

٣٩- القرآن الكريم وأثره فى الدراسات النحوية ، الدكتور عبد العال سالم
مكرم، دار المعارف بمصر ، (د.ت) .

٤٠- كتاب الرد على النحاة لابن مضاء الفرطبى ، تحقيق : شوقي ضيف ، دار
المعارف، ط ٢ ، (د.ت) .

٤١- كشف الظنون عن أسماء الكتب والفنون لمصطفى بن عبد الله الشهير
بحاجى خنيفة، مؤسسة التاريخ العربى، دار إحياء التراث، بيروت،
(د.ت).

٤٢- إنكليات معجم فى المصطلحات والفروق اللغوية، أبو البقاء الحسينى
لكفوى، تحقيق: عدنان محمد المصرى، دار الكتب الثقافية، دمشق،
١٩٧٥م .

٤٣- اللباب فى علل البناء والأعراب لأبى البقاء العكبرى ، تحقيق : محمد
عثمان، المكتبة الثقافية الدينية ، ط ١ ، ٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م .

٤٤- اللغة بين المعيارية والوصفية ، د. تمام حسان مكتبة الأنجلو المصرية
للإهداء ، ١٩٥٨م .

٤٥- اللغة العربية معناها ومبناها ، د. تمام حسان الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٣.

٤٦- اللغة والنحو بين القديم والحديث ، عباس حسن ، دار المعارف بمصر ، ط ٢ ، ١٩٧٢ م .

٤٧- لمع الأدلة في أصول النحو لأبى البركات الأنباري ، تحقيق : سعيد الأفغانى ، مطبعة الجامعة السورية ، ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م .

٤٨- المجيد في إعراب القرآن المجيد - سورة الفاتحة والجزء الأول من سورة البقرة - لإبراهيم بن محمد السفاقسى، تحقيق: موسى زنين: منشورات كلية الدعوة الإسلامية طرابلس، ط١، ١٩٩٢ - ١٤٠١هـ.

٤٩- المحتسب في تبیین وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لأبى الفتح عثمان بن جنى، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٨-١٤١٩هـ .

٥٠- المدارس النحوية ، د. شوقي ضيف ، دار المعارف بمصر ، ط ٢ .

٥١- مدرسة الكوفة للدكتور مجدى المخزومى ، ط دار المعرفة ، بغداد ، ١٩٥٥م .

٥٢- مراتب النحويين لأبى عبد الواحد على أبى الطيّب اللغوى، تحقيق: مخد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة المصرية صيدا، ط١، ٢٠٠٢م - ١٤٢٣هـ .

٥٣- مشكل إعراب القرآن ، لأبى محمد مكى بن أبى طالب القيسى القيروانى ، تحقيق ياسين محمد السّواس ، دار اليمامة ، دمشق - بيروت ، ط ٢ ، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م .

٥٤- مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب، جمال الدين بن هشام الأنصاري، تحقيق: د. مازن مبارك و د. محمد علي محمد الله، دار الفكر، ط ٦، بيروت - لبنان .

٥٥- المقرب ، لبان عصفور الأشبيلي ، تحقيق : د. احمد عبد الستار الجوارى و د. عبد الله الجبوري ، مطبعة للعاني ، بغداد ، ١٩٨٦ م .

٥٦- مكانة الخليل بن احمد الفراهيدي في النحو العربي ، د. جعفر نايف عبابنة، دار الفكر ، عمان ، ط ١ ، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .

٥٧- من أسرار اللغة للدكتور إبراهيم أنيس ، ط ٧ ، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٩٤ هـ.

٥٨- منهج الأخفيس الأوسط في الدراسة النحوية ، عبد الأمير محمد أمين الورد ، مؤسسة الأعلمی ، بيروت ، دار التربية، بغداد ، ط ١ ، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م .

٥٩- لنحو العربي - للعلل النحوية نشأتها وتطورها - د. مازن مبارك ، دار الفكر ، ط ٣ ، بيروت ، ١٩٧٤ م .

٦٠- نحو القرآن ، د. أحمد عبد الستار الجوارى ، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد ، ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م .

٦١- للنزعة المنطقية في النحو العربي للدكتور فتحى عبد الفتاح الدجنى وكالة المطبوعات ، ط ١ ، ١٩٨٢ .

٦٢- نزهة الأئباء في طبقات الأئباء، لأبى البركات الأنبارى، تحقيق: د. ابراهيم العامراني، مطبعة المعارف - بغداد، ١٩٥٩ م .

٦٣- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، للشيخ محمد الطنطاوى، ط ٢، القاهرة، سنة ١٣٨٩ هـ - ١٩٩٩ م .

- ٦٤- النشر فى القراءات العشر للأمام الحافظ أبى الخير محمد الشهير بابن
الجزرى، تحقيق: على محمد الضباع - دار الكتب العلمية، بيروت -
لبنان، ط٣، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢ م .
- ٦٥- نظرية التعليل فى النحو العربى بين القدماء والمحدثين ، د. حسن خميس
سعيد الملخ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، ط ١ ، ٢٠٠٣م .
- ٦٦- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان - لأبى العباس شمس الدين أحمد بن
محمد بن أبى بكر خلكان تقديم محمد عبد الرحمن المرعشى ، دار إحياء
التراث العربى، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٧ - ١٩٩٧ .

المحتويات

الصفحة	الموضوع
	الفصل الأول
٣	ظاهرة التضمن بين النحاة والبلاغيين - دراسة نقدية تحليلية
٥	- مقدمة
٧	المبحث الأول : بين النيابة والتضمن
٢٦	المبحث الثاني
٢٦	أولاً - في حقيقة التضمن
٢٨	ثانياً - آراء المحدثين في هذه الظاهرة
٣٢	ثالثاً - التضمن بين الحقيقة والمجاز
٣٥	رابعاً - الفرق بين التضمن والتقدير
٣٦	خامساً - أغراض التضمن وفوائده
٣٩	سادساً - أقوال النحاة في قياس للتضمن
٤٣	- الخاتمة
٤٥	- الخلاصة
٤٧	- مصادر ومراجع الفصل الأول
	الأنصل الثاني
٥٧	الحذف والإضمار في النحو العربي "دراسة في المصطلح"
٥٩	- مقدمة
٦١	في الحذف ودواعيه
٦٧	الفرق بين الحذف والإضمار
٧٣	هل الحذف من للمجاز ؟
٧٥	- الخاتمة

الصفحة	الموضوع
٧٧	- مصادر ومراجع الفصل الثانی
٨٢	الفصل الثالث
٨٥	منهج أبی البقاء العکبری فی کتابه التبیان فی إعراب القرآن
٨٥	- مقدمة
٨٧	المبحث الأول: أبو البقاء العکبری وکتابه التبیان
٨٧	أ- أبو البقاء العکبری
٨٩	ب- کتاب التبیان فی إعراب القرآن
١٠٤	للمبحث الثاني : موقف أبی البقاء العکبری من الخلاف النحوی
١١١	المبحث الثالث : موقف أبی البقاء من نظرية العامل
١٢٢	المبحث الرابع : موقف أبی البقاء من العلة والتعلیل
١٢٨	المبحث الخامس : موقفه من السماع والقياس
١٢٨	أولاً - السماع (النقل)
١٢٨	أ- القرآن الکريم وقراءاته
١٣٥	ب- الحديث النبوی الشریف
١٣٧	ج- کلام العرب
١٤٠	ثانياً - القياس
١٤٥	- الخاتمة
١٤٧	- الملخص
١٤٩	- مصادر ومراجع ألفصل الثالث
١٥٧	- المحتويات